

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جمهورية مصر العربية
مجلس الشعب

الجلسة التشريعية الثامن
دور الانعقاد العادي الثاني

تقرير

لجنة الصناعة والطاقة

عن

تحديث الصناعة المصرية

في ضوء المشروع الوطني لتحديث الدولة

جمهورية مصر العربية

مجلس الشعب

الفصل التشريعي الثامن

دورة الانعقاد العادي الثاني

لجنة الصناعة والطاقة

الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الشعب

تحية طيبة ، وبعد فأبشرف بأن أقدم لسيادتكم ، مع هذا ، تقرير لجنة الصناعة والطاقة عن تحديث الصناعة المصرية فى ضوء للمشروع الوطنى لتحديث للدولة ، برجاء التفضل بعرضه على المجلس الموقر .

وقد اختارنى مكتب اللجنة مقررأ أصلياً ، والسيد العضو المهندس إسماعيل هلال مقررأ احتياطياً ، لها فيه أمام المجلس .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس اللجنة

دكتور مهندس أمين مبارك

٢٠٠٢/٢/١٢

تقرير لجنة الصناعة والطاقة عن تحديث الصناعة المصرية في ضوء المشروع الوطني لتحديث الدولة.

وقريباً يتم التفاوض على اتفاق تجارة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، كل ذلك سيؤدي إلى زيادة حجم المنافسة التي تواجهها المنتجات الصناعية في الأسواق كما ستتغير حدود هذه الأسواق أيضاً ، والبقاء والتصويب الأكبر من تلك الأسواق ، سيكون للبلاد على المنافسة والتعامل مع هذه المتغيرات بفضل كفاءة ممكنة .

الأمر الذي حدا باللجنة أن تضع موضوع تحديث الصناعة المصرية في ضوء المشروع الوطني لتحديث الدولة على أولويات خطة عملها خلال نور الاعتقاد العاقد الأول من الفصل التشريعي لثامن ، وذلك في ضوء دعوة السيد رئيس الجمهورية إلى تبني المشروع الوطني لتحديث الدولة لكي تصبح مصر المستقبل قادرة على التعامل مع المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية .

وفي سبيل ذلك عقدت اللجنة ثمانية اجتماعات بتاريخ ١/٢١ ، ١٢ ، ٢٥ ، ٢٧/٣ ، ٨ ، ٢١ ، ٢٢/٤ ، ٢٠٠١/٥/٢١ .

وقد حضر هذه الاجتماعات السادة :

- الدكتور/ مصطفى محمد عثمان لرقاصي وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية
- الدكتور / مختار خطاب وزير قطاع الأعمال العام
- الدكتور / حسين جمال رئيس الصندوق الاجتماعي
- للمهندس/ عيد الرحمن عبد المعطي رئيس مصلحة الرقابة الصناعية
- للمهندس/ امام عبد المنعم محمد نائب رئيس الهيئة العامة للتصنيع
- الدكتور/ على النجار رئيس مصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهني

يشهد العالم حالياً تغيرات وتحولات إقليمية ودولية جذرية ، فقد بدأت في الظهور آثار الثورة التكنولوجية المتقدمة التي تتكاثرت عبر العقود الماضية ملتقية بظلالها على الواقع الاقتصادي العالمي ، الذي تلقى بقبول التجارة العالمية في نمط التاريخ ، وأتى بمفاهيم حرية التجارة ثم التخصص باختيارها أسلوباً لإدارة وتملك الوحدات الاقتصادية وألوت الإنتاج ، وأزيلت كافة الحواجز والقيود أمام انتقال السلع والخدمات الاستثمارية في ضوء اتفاقية الجات ولشراكة الأوروبية حيث صار العلم كله سوقاً واحداً يتنافس على أرضه المنتجون ، وفي هذا السوق العالمي ازدادت حدة المنافسة وصار البقاء للأقوى والأكثر على اجتذاب العملاء والمستهلكين بجودة سلعه ومنتجاته وخدماته وقلة تكلفتها ، وظهرت أسلحة جديدة أهمها العلم والمعرفة والجودة لكافة الشاملة وانخفاض تكلفة الإنتاج .

ونحن في مصر لم يعد أمامنا الآن خيار إلا استيعاب عالم اليوم بمتغيراته وأوضاعه الجديدة ، وبات لتحديث لمرأ لا نملك فيه ترف الاختيار إذ لا غنى عنه لعدة أسباب أساسية منها أن مصر وقعت سلسله من اتفاقات التجارة بدأت بتفاهة التريجس إحدى اتفاقيات الجات وكذا اتفاقيات إقليمية مع بعض الدول المجاورة بالإضافة إلى توقيع اتفاقية للمشاركة مع المجموعة الأوروبية ،

- الدكتور/ عادل عبد الحليم رئيس المركز
التكنولوجي للنسيج

- المهندس/ جاب الله سيد متولى رئيس مركز
تكنولوجيا صناعات الجلود

- الدكتور/ محمدين مصطفى، رئيس مركز
تكنولوجيا الصناعات الغذائية

وحضر عن اتحاد الصناعات المصرية السادة:

- الدكتور/ عبد المنعم سعدي رئيس اتحاد
الصناعات المصرية

- الأستاذ/ ممدوح ثابت مكي رئيس غرفة طباعة
الجلود

- الأستاذ/ المعتمد بالله عبد المقصود رئيس
غرفة صناعات النسيج

- المهندس/ سلام مصطفى حمزه رئيس غرفة
صناعة الجلود

- الأستاذ/ احمد عاطف عبد الرحمن رئيس
غرفة صناعة الطباعة

- الأستاذ/ سمير حسن علام رئيس غرفة مواد
البناء

- الأستاذ/ سيد إسماعيل رئيس غرفة
البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات

كما حضر ممثلاً عن جمعيات مستثمري المدن
الجديدة السادة:-

- دكتور/ هاني سرور رئيس جمعية
مستثمري مدينة 6 أكتوبر

- الأستاذ/ مصطفى السلاب رئيس جمعية
مستثمري مدينة الجوز

- دكتور/ محمود سليمان رئيس جمعية
مستثمري مدينة العاشر من رمضان

- المهندس/ محمد قرح الله رئيس جمعية
مستثمري مدينة برج العرب

- دكتور/ إبراهيم حسن محمد رئيس الجمعية
المصرية للجودة والتدريب

- دكتور/ محمد خميس محمد رئيس مجلس
إدارة شركة المينس

- دكتور/ هاني رزق رئيس مجلس إدارة
شركة ميكي لاند .

وقى نور الائتقاد العادى الثنائى من ذات الفصل
استمكت للجنة دراستها لهذا الموضوع فعدت للجنة
ثلاثة اجتماعت بتاريخ ١١/١٩ ، ٢٣ ، ٢٤/١٢/
٢٠٠١ .

حضر الاجتماع الأول السيد الدكتور/ عاطف
عبد رئيس مجلس الوزراء والدكتور/ مصطفى محمد
عثمان الرفاعى وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية
السابق ، وحضر الاجتماعين الثانى والثالث السيد
الدكتور على فهمى الصعيدى وزير الصناعة والتنمية
التكنولوجية .

كما حضر هذه الاجتماعات مستشارا للجنة
السيدان : دكتور مهناى نادر رياض - دكتور حسن
فهمى إمام .

وبعد أن استمعت اللجنة إلى كافة الآراء
والملاحظات والاقتراحات والبيانات التى ألقاها
السادة : الدكتور رئيس مجلس الوزراء
والدكتورين وزيرى الصناعة والتنمية التكنولوجية
السابق والحالى ، والدكتور مختار خطاب وزير
قطاع الأعمال العام ، وكذا رئيس الصندوق
الاجتماعى للتنمية ، ورئيس اتحاد صناعات
المصرية، ورؤساء الغرف الصناعية ، ورؤساء
جمعيات مستثمري المدن الجديدة ، ومناقشات
السادة الأعضاء .

أعدت مشروع تقريرها عن هذا الموضوع
وعرض على اللجنة لإقراره فى اجتماعها بتاريخ
٢٠٠٢/٢/١٢ .

وتسود اللجنة تقريرها عن الموضوع ، وفقاً
للتقسيم التالي :

- مقدمة -

- **الباب الأول :** تطور الصناعة المصرية .

- **الباب الثاني :** التحديت التي تواجه الصناعة
مصرية .

- **الباب الثالث :** تحديث الصناعة

- **الباب الرابع :** رأى اللجنة والتوصيات .

ولسى نهاية التقرير تسود فهراً
بالموضوعات التي تناولها التقرير ، ثم قائمة
بالمراجع التي استعملت بها في أداء عملها .

- مقدمة -

قد يكون من المفيد تحديد المفهوم المقصود
من مصطلح "التحديث" الذي يتداخل مع مفاهيم
عدة كالنخبر والتجديد والتطوير والتنمية ، إلا أن
استخدامها على هذا النحو يعنى إعطاء الأولوية
لتكثيرة التقدم التكنولوجى الحديث بشقيه المادى
والفكرى ، لكن مع تسليمنا بتشابه كل هذه
المعاني ، فإن الهدف الجوهرى من عملية
التحديث ينور حول تنمية قدرة مصر ، وبالتالي
قدرة الصناعة المصرية على التكيف مع
المتغيرات الجارية من حولنا ، حفاظاً على
بقائها وارتقائها ، وتمكينها من المنافسة والتفوق
عالمياً .

والتمنية للصناعية فى مصر هى المحرك
الرئيسى للنمو وجوهر عملية التنمية الاقتصادية
ومقياس التقدم الاقتصادى ، ومن المؤكد أن

التنمية طويلة المدى فى مصر لا بد أن تعتمد على
القطاع الصناعى ، الذى لا بد أن تكون له تريدة
لضمان استمرار التنمية وتحقق أهدافها وبصفة
خاصة زيادة القدرة الذاتية للاقتصاد المصرى .
ودعم البنية الأساسية ، حيث يعطى لقطاع
الصناعى فى مصر باهتمام كبير من جانب الدولة
لإنتاجه قساع التى تلى للماجات الأساسية
للمواطنين ، وتعزز للصناعة خصراً هلباً من
عناصر النخيل القومى ووعاءاً رجباً لاستيعاب
العمالة ، وفرصة لتوظيف عوامل الإنتاج .

وعلى مدى الربع الأخير من القرن العشرين
حدثت عدة تحويرات فى فلسفة إدارة الاقتصاد
المصرى حيث تحول من اقتصاد موجه تتولى
الدولة فيه مسئولية كافة الأنشطة الاقتصادية إلى
الأخذ بمفهوم الاقتصاد الحر بدءاً من سياسة اليب
المقتوح عام ١٩٧٤ ، والذى تطور بعد ذلك إلى
برنامج إصلاح اقتصادى شامل عام ١٩٨٦ ،
أخذاً فى النخوج بعدما تبلورت معالمه وفلسفته ،
ومر بمراحل مختلفة عكست حرص القيادة
والمؤسسات الحكومية والخاصة على المعنى قتماً
نحو تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى الشامل ،
وبالرغم من التحديات والصعوبات التى واجهت
هذا البرنامج من حيث تدهور أوضاع البنية
التحتية وتأخر خطوط الإنتاج ، وقام معدل
التضخم لحد يصعب السيطرة عليه ، وتحقيق
شركات الحكومة والقطاع العلم خسائر مضطربة
، وعجز الصناعات المصرية عن تحقيق مكاسب
وأسواق واسعة ، وضعف المنافسة بينها وبين
منتجات الدول الأخرى .

إلا أنه إيماناً من القيادة السياسية بضرورة
تحقيق الرفاهية وتحسين خدمات متميزة لصلح
المواطنين لسى مناحى عديدة ، فقد أخذت القيادة

على عاتقها مسئولية النهوض بقطاعات الدولة المختلفة لتحقيق هذه الأهداف ، ووضع مصر في مكانة لافتة بين الدول المتقدمة .

وترجوة لهذه التصورات الطموحة قد وضعت وزارة الصناعة والتجارة التكنولوجية خطة طموحة لتحديث الصناعة المصرية بناء على توجيهات رئيس الجمهورية ، لوضع منتجاتنا على خريطة الأسواق العالمية ، وذلك للنهوض بقطاع التصنيع والإنتاج ، والذي ينعكس بدوره على قطاع التصدير باعتبار قضية حيوية ومحرك رئيسي لعملية التنمية بآلية دولة . وتتضح أهمية دور نقولها بالنظر إلى أن العالم يمر الآن بحرب لا هوادة فيها ، تبث فيها كل دولة عن فتح أسواق أسلحتها ومنتجاتها ، وتنافس فيها ضغوطاً مختلفة على الصناعات الوطنية ، وتشتمل فيها المنافسة على السيطرة على الأسواق الدولية والإقليمية ، إذ السبق فيها للمنتج ذات الجودة الشاملة التي تلبي متطلبات المواصلات القياسية والمعايير الدولية ، وتتميز بالإضافة إلى تلك بالسعر المنخفض وجذب المستهلك بغض النظر عن هوية هذه السلع ، فالمعيار هو الجودة والسعر المنخفض والقدرة على المنافسة ومراعاة الأنواع المختلفة .

إن مسألة تحديث الصناعة الوطنية قد أصبحت الآن قضية تكون أو لا تكون، باعتبار أن التصنيع والتصدير وجهان لعملة واحدة ، وقد أكد رئيس الجمهورية على تلك المفهوم في خطابه أمام الاجتماع المشترك لمجلس الشعب والشورى في ١١/٣/١٩٩٩ ، حيث ذكر أن : ((التصدير قد أصبح الآن قضية حياة أو موت ، لأن استمرار جهود التنمية رهن بزيادة قدرتنا على التصدير

لأسواق العالم الخارجي ، كما أن تسويق المحطة لا تسرع كل الإنتاج الوطني في البلدان التي تحقق معدلات نمو مرتفعة وينتج تجار التصدير تنحصر أسواق التنمية وتقل فرص للعملة ، وتضعف الأسس التي يحدث تصيين جاد في مستويات حياة الأفراد ، وتلك هي أخطر التحديات التي تواجه مصر)) .

كما أكد شيخه في خطابه أمام المجلس القومي للهضة للتكنولوجيا والمعلومات في ١٣/٩/١٩٩٩ على أننا : ((سوف نتوجه إلى الأسواق العالمية سعياً وراء الحصول على نصيب من الطلب العالمي والذي يصل إلى مئات البلايين سنوياً ، وسوف نعلن في الدراسات التي تعد عن الأسواق الخارجية ولحاجاتها ، وقواعد التعامل فيها والمؤسسات التي تعتمد عليها في الوفاء بهذه الاحتياجات بعد أن أصبح لزاماً علينا أن نخطط لصناعة مصرية للمواد العالمية الأسواق ، لتحتل هذه الصناعة مكانة متقدمة بين صادراتنا (الصناعة)) .

وجدير بالذكر ، أن اللصة وهي بصد إصدار التقرير المسائل قد أخذت بعين الاعتبار التقارير الصادرة في الفصل التشريعي السابق وهي تقريرى للجنة العامة عن : استراتيجية التنمية للتكنولوجيا - تنمية الصادرات المصرية - وكذلك تقارير لجنة الصناعة والاطاقة عن : التكنولوجيا والتنمية وأسواق القرن الحادى والعشرين - استراتيجية الصناعة وآفاق القرن الحادى والعشرون - مشاكل الغزل والنسيج . وقد رأت اللجنة الاعتماد عليها كمصدر في إعدادها

للتقرير المعروض ، حيث أن هذه التقارير قد ركزت على جوانب عديدة ، وتعرضت لأهم المسائل والمعوقات التي تواجه القطاعات المختلفة التي تتلونها ، واضعة سبلنا تطويرية من منظور واقعي لحالي هذه القطاعات ، ولمست هذه التقارير أبرز نقاط الضعف ، وساهمت في صياغة الحلول الجذرية ، ورسمت خطة شاملة لتنمية هذه القطاعات وتعظيم أدائها ، والنفع بها في عجلة الإنتاج ، كما وفرت هذه التقارير توصيات تم الاستفادة بها في التقرير المائل لتكون أعمال اللجان السابقة والحالية متواصلة ومنكاملة، كمشروع قومي حضارى يخدم بفاعلية معنى الوطن نحو تجاوز التحديات التنموية لمعاصرة ، ويحقق بطريق أو بآخر آمال الوطن في الريادة ومستوى معيشى مميز بين شعوب العالم .

وقسى النهاية لا نستطيع أن نغفل بالطبع أوضاع العالمى المتدهور نتيجة أزمة الإرهاب الدولى وما تلقىه من ظلال كثيفة على مستقبل التنمية الاقتصادية والتحول للقائمة فى العلاقات بين الأمم من أعضاء الأسرة الدولية . . الأمر الذى يفرض على برنامج تحديث الصناعة المصرية أن يأخذ منحى متميزاً وفريداً من حيث الأهداف والمسئوليات والمحاور والخطوات المقترحة وذلك بوضع مصفوفة الإجراءات التنفيذية اللازمة فى الأجلين- للتصير والتطوير خلال المرحلة القائمة .

ومن المهم توضيح لرسالة التى نحمل لواءها . . فى التى سوف تحدد الأهداف المرغوبة من وراء تحديث الصناعة ومنطلقنا فى ذلك أن للصناعة ليست أسلوباً فى الإنتاج فقط . . إنما هى أيضاً طريقة فى الحياة ونمط فى التفكير والسلوك والعمل .

السبب الأول

١- تطور الصناعة المصرية

١-١- نبذة تاريخية عن الصناعة المصرية :

للصناعة المصرية تاريخ مشرف منذ فجر التاريخ مع بداية الحضارة المصرية ، وترى على قمة العالمية في بعض العصور إلا أنها واجهت بعض الظروف التي أدت إلى تراجعها في عصور أخرى .

فيم بداية القرن التاسع عشر ظهرت في مصر بوادر نهضة صناعية تستهدف توفير احتياجات الجيش والأجهزة الحكومية ، ومشروعات لبنية الأساسية ، ولتأمين الإنتاج ، وتصنيع بعض السلع الغذائية ، والقولن والنسيج ، وأقيمت مدارس ومعاهد فنية للتعليم الصناعي والتدريب مع الاستعانة بالخبراء الأجانب ، حيث قام محمد علي على إبداعات صناعية مبتكرة في مجال الصناعة ، حيث شهد عصره إرساء قاعدة صناعية كبرى لأول مرة في تاريخ مصر الحديث . ثم شهدت مصر بعد ذلك فترة من الركود استمرت تقريباً حتى بداية القرن العشرين

ومنذ بداية القرن العشرين شهدت مصر نمواً ملحوظاً في الصناعة تركز أساساً في وجود قطاع صناعي حربي تقليدي يعتمد على الورش وعلى تصنيع بعض المنتجات البسيطة التي تجد لها سوقاً محلياً قد تم إقلمة بعض المشروعات الغذائية وبخاصة صناعة السكر وعصر الزيتون من بثور القطن والكتان وبعض وحدات إنتاج الاسمنت والسبائك وورش الصيانة لوحدات الري والسكك الحديدية .

ومنذ بداية العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين شهدت هذه الفترة العديد من الأحداث لسياسة إيدلية انتهت بالحيدة للصناعة المصرية والتي تمثلت في تزايد الشعور على المستوى الشعبي والحكومي بأهمية وجود صناعة مصرية لأحداث تتمسح الاقتصادية ، وذلك نتيجة لعنوت أزمة لكساد الصناعي العالمية عام ١٩٢٩ والذي انعكس أثره على اقتصاديات التصدير ، ووجوب تنوع مصادر الاقتصاد وعدم الاعتماد على مصدر واحد .

وكان من أهم نتائج الشعور المتزايد على المستوى الشعبي بأهمية وجود صناعة مصرية ظهور الرأسمالية الوطنية ممثلة في بنك مصر والذي أسسه الاقتصادي الكبير 'طلعت حرب' والذي استخدم رؤوس الأموال المصرية لأول مرة على نطاق واسع في تمويل الصناعة المصرية ، وإنشاء قاعدة صناعية تمثلت في تعهد من الشركات من أبرزها شركة مصر للفزل والنسيج (المطلة الكبرى) ، شركة مصر للطيران ، شركة مصر لتصنيع الأقطان ، لشركة المصرية لصناعة الورق وغيرها . كما حظيت الصناعة المصرية خلال هذا الفترة بصلية كبيرة من الدولة وقد تمثل ذلك في العديد من الإجراءات التي كان من أهمها تعديل الجمركي الصادر عام ١٩٣٠ والذي كان يقضي بصلية للصناعة الوطنية وذلك لأول مرة في تاريخها الحديث بعد انتهاء فترة محمد علي .

وخلال الحرب العالمية الثانية شهدت

الصناعة المصرية اهتماماً كبيراً ، حيث توجه الحديد من المصريين إلى إقامة بعض المشروعات لتصنيع قطع الغيار بأسلوب الهندسة العكسية لتعذر استيراد العديد من السلع وأقطع الغيار

والكيمياوية والغذائية والبترولية والتعدينية ، بالإضافة إلى إقامة سلسلة من مراكز التدريب لخريج العمالة الفنية للمدرية ، كما تم في عام ١٩٥٧ إنشاء مصنعة الكفاية الإنتاجية وهيئة العمالة للتصنيع ، لتنفيذ مشروع برنامج السنوات الخمس للصناعة ، ومصنعة الرقابة للصناعة وهيئة العامة للتوحيد القياسي .

ومسند بداية الستينيات تدخلت الدولة في الأنشطة الاقتصادية وقامت بتنظيم صيغة للتنمية الصناعية ، وذلك عن طريق إصدار القرارات الاستراتيجية في يوليو ١٩٦١ بتأميم الشركات الصناعية وإنشاء شركات القطاع العام ولدى كان بعد في تلك الفترة البيان الأسس في مسيرة الصناعة المصرية فقد كان له دور بارز في تطبيق كبر قدر ممكن من التقدم الصناعي ، إذ استطاع هذا القطاع خلال هذه الفترة أن يوفر لمصر الإنتاج المتنوع القابل لكل ما كان يتورده بالإضافة إلى استيراد عدد كبير من العمالة ، وكان يتحمل العبء الأكبر في صيغة التنمية حيث كان يسهم بحوالي ٨٠% من الإنتاج ، ٢٠% قطاع خالص ، ولعبت وزارة الصناعة في ذلك الوقت دوراً بارزاً حيث كان يتبعها حوالي ١٩٠ شركة صناعية بالإضافة إلى الأجهزة لرقابية تابعة لها .

وبعد حرب يونيو ١٩٦٧ تمكنت أثرها المنعرة على صناعة لمصرية ، ولدى تلك إلى تهيئتها وتفكك كيانات صناعية التي سبق إقمتها ؛ لأن تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية كان يتم بدون تحقيق عائد استثماري يسمح بتزايد التراكم لرسملي، بالإضافة إلى أن اغلب المعدات بالمصانع من بلدان الكتلة الشرقية وتعتمد على تكنولوجيات مختلفة ، الأمر الذي أثر

والمعدات سواء لتشغيل الوحدات الإنتاجية أو لتسيير المركبات ، وهذا الاعتناء لم يفته أثره بالنسبة للصرب مثلما حدث بعد الحرب العالمية الأولى ، ولكنه بوجود الحماية الجمركية إلى جانب توفر كميات كبيرة من الأرصدة لدى كبار رجال الدولة من التجار ورجال الصناعة التي تم استخدامها في عمليات الإحلال والتجديد للمعدات الموجودة في قطاع الصناعة ، مما كان له أثره الكبير في تطور صناعة تطوراً ملحوظاً خلال هذه الفترة التي تعد بداية النهضة الصناعية الحديثة في مصر .

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه رغم هذه النهضة الصناعية الحديثة إلا أن الهيكل الاقتصادي للمصري خلال هذه الفترة كان غير متوازن ومتحيزاً تحيزاً واضحاً تجاه الزراعة حيث كان القطاع الصناعي محدوداً .

وبعد قيام ثورة يونيو ١٩٥٢ حدث طفرة صناعية كبيرة وتلك لاختيار الثورة للضفة الصناعية باعتبارها الطريق الرئيسي للنمو والتقدم والازدهار ، لأن الناتج الحدي في الصناعة أعلى منه في الزراعة ، وعلوية التصنيع تنتج وفورات خارجية أهمها التدريب المهني للعمالة الصناعية ، وتحسين قطاع الخدمات ، وتطوير رأس المال ، بالإضافة إلى أن نشاطاً لزراري يمتد على الكثير من المنتجات الصناعية .

وكان نتيجة لهذا الاهتمام بالصناعة ان صدر القرار التاريخي في أول يوليو سنة ١٩٥٦ بإنشاء أول وزارة للصناعة في مصر بدلاً من مصنعة الصناعة التي كانت تتبع وزارة التجارة والصناعة وتم إعداد البرنامج الأول للصناعة (١٩٦٢-٥٧) وتضمن حوالي ٥٠٢ مشروعاً للمصانع الهندسية والمعدنية والغزل والنسيج

سلباً على قدرة الشركات الصناعية على تطوير وتحديث إنتاجها ، والحفاظ على لطاقات الإنتاجية ولم تستطع اتتولة إجراء عمليات الإحلال والتجديد مما أدى إلى إهمال جودة الإنتاج طبقاً للمواصفات القياسية ، كل ذلك أدى إلى استمرار تدهور الأوضاع ، واختلال الهيكل التمويلي ، وضعف السياسات التسويقية ، وسوء إدارة المشروعات الصناعية ، بالإضافة إلى أن الحكومة في تلك الوقت كانت تعبر نفسها مسئولة عن تشغيل كافة الخريجين ، فكانت ترحب ستوياً بإعداد كبيرة من هؤلاء الخريجين إلى شركات القطاع العام دون الحاجة إليهم ، الأمر الذي ترسب عليه تضخم العملة بشكل كبير وأصبحت هناك بطالة مقلعة ، مما كان له أثر واضح على ارتفاع تكلفة الإنتاج وزيادة نسبة الفاقد في التشغيل ، وارتفاع أسعار مخلفات الإنتاج بالإضافة إلى عدم الاستغلال الكامل للطاقات الإنتاجية المتاحة كل ذلك ترسب عليه اختلال في الهيكل التمويلية لكثير من هذه الشركات مما أدى إلى زيادة مديونياتها قبل جهاز المصرفي .

وقد شهدت لفترة بعد حرب ١٩٧٣ تحولاً جذرياً في الفلسفة والسياسة الاقتصادية حيث بدأت الدولة في تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار .
 وصدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن إصدار نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة وتعديلاته لتشجيع الاستثمار الخاص ، كذلك تركت الدولة تقوى السوق حرية تحديد أسعار بعض السلع ، كما بدأت عملية تحرير القطاع العام بما يعرف بسياسة (الافتتاح الاقتصادي) ، وقد اتسمت هذه المرحلة بأنها كانت مرحلة لتفاح استهلاكى ، وقتت الدولة

بسبب الاستيراد على مصراعيه ، وتم السماح للأفراد بالتعامل في النقد الأجنبي من خلال البنوك الممثلة وإلغاء الرقابة على النقد الأجنبي . واتجهت رؤوس الأموال إلى الاستيراد منصرفاً عن الصناعة ومشاكلها .

وكان من أهم نتائج هذه المرحلة تدهور الصناعة المصرية وزيادة مشاكلها وأعبائها ، وأسيت اغلب شركات القطاع العام بشكل في هياكلها التمويلية والإدارية نتيجة لتصور لتمويل للحكومي وزيادة مديونياتها ، كل ذلك يرجع إلى أن مراحل لتغيير خلال هذا الفترة لم تلق حظراً على خلق رأسمالية بالمعنى الحقيقي للرأسمالية التي تنتج مزارع ومصانع وفنادق جديدة ، لأن معظم رجال الأعمال الذين نشأوا تحت عناية بداية الانفتاح في مرحلته الأولى ، توجهوا للتطورات وحققوا الثراء أو تعاملوا مع السوق السوداء . لقد ظهرت طبقة رجال أصل بقرار وعملت بشكل فردى ، وحصلت على تسهيلات ولم يكن لديها شكل مؤسسى ، ولم تعتمد على دراسة حقيقية لمتطلبات السوق .

وسبب بداية حكم الرئيس محمد حسنى مبارك عام ١٩٨١ :

أعلن سيادته أمام مجلسكم الموقر أن سياسة الانفتاح الاقتصادي باقية ثم أعقب ذلك دعوة الرئيس لمؤتمر اقتصادى قومى - فى نواتل عام ١٩٨٢ - ضم كل التيارات الفكرية ليبحث المشكلات التي تواجه الاقتصاد .

وخرج المؤتمر بمبادئ أساسية لجمع الرأى عليها ، وهى أن يتم حشد الطاقات القومية وفقاً لتخطيط قومى شامل ويلتوب مناسب ملزم للقطاع العام ومرشد للنشاط الخاص والفردى وبذلك مسيرة الإصلاح الاقتصادى بخطوات

متباعدة ومتدرجة لتجهت فيما تجمعت إليه إلى دفع الانفتاح إلى المسار الإنتاجي بعد أن كان مساراً استهلاكياً في السبعينيات ، وتم ذلك بحدود ودون إحداث صناعات أو تفاعلات من خلال عرض قوائم بالمشروعات التي يمكن لرأس المال الخاص المصري والعربي والأجنبي أن يساهم فيها .

ثم بدأ الاهتمام - في قطاع الصناعة - بالكيف قبل الكم ، وضرورة الاهتمام بشعار (صنع في مصر) الذي أصبح واقعاً عملياً ، وملج للقطاع الخاص دوراً رئيسياً في التنمية للحد من الاستيراد من الخارج ، وقد تم اتخاذ عدة إجراءات كان من أهمها:

* إصلاح وتجديد وتطوير البنية الأساسية ، حيث لها كلفت ضعيفة ومتهالكة ، إذ أنه بدون بنية أساسية قادرة على تحمل عبء التنمية لن تقوم للتنمية قائمة . وقد طالت يد التصغير كل عوامل البنية الأساسية من طرق وكبارى وشبكات مياه وصرف صحي ومحطات كهرباء ووسائل اتصالات مختلفة ، وذلك لخدمة المستثمرين وتلبية احتياجاتهم وتشجيعهم على الاستثمار في مصر ، إذ كانت هذه القضية هي الشغل الشاغل لرئيس الجمهورية وكانت ضمن أولوياته على طريق الإصلاح .

* إعادة هيكلة للقطاع العام عن طريق إصلاح الخلل في هيكله التمويلية والإدارية ، وقد قد صدر القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩٦ الخاص بقطاع الأعمال العام .

كما منحت الصناعة المصرية للعديد من التيسيرات والحوافز من أجل التخفيف من أعبائها وأصبحت خطة التنمية تعتمد على القطاع الخاص بنسبة ٧٤,٦% والباقي يتولاها القطاع العام .

* زيادة الاستثمارات الموجهة لقطاع الصناعة ومستلزمات الإنتاج وتشجيع الإدارة التقليدية في المصانع على خلق مراكز تكلفة ومركز ربحية قسي للوحدات الإنتاجية وتقليل الفاقد وحسن استغلال لطاقات الإنتاجية (المالية والتجارية) بما يضمن لكفاءة الاقتصادية بهدف تحقيق عائد مجز

* تحرير وتوحيد سعر الصرف الأجنبي في هذه الفترة أدى إلى الحد من أسعار الواردات خاصة المواد الخام والسلع الوسيطة المستوردة اللازمة لانطلاق القطاع الصناعي كما أعطى ميزة نسبية لتشجيع الصادرات الصناعية .

* اتجاه برنامج الإصلاح الاقتصادي إلى التحرير التدريجي لتجارة مصر الخارجية وإحلال قوى السوق في مجال التعامل مع العلم الخارجي محل الرقابة على المعاملات الخارجية ، فتمت إزالة دعم هذه الرقابة وقتئذ تمثلت في الحصص الكمية وقوائم الاستيراد ومخصصات النقد الأجنبي ، وتم استخدام التعريفات الجمركية وتحرير الأسعار في السوق المحلية

ولكن تجدر الإشارة إلى أن الآثار الإيجابية لسياسات الإصلاح الاقتصادي قد تتداخل في الآثار السلبية لكل سياسة على حدة ولكل السياسات مجتمعة ، ويلتالي فإن ما يعنينا في تحرير قطاع الصناعة هو المحصلة النهائية لتطبيق هذه السياسات مع تخلاء الإجراءات الكفيلة بتخليق أو تقليص الآثار السلبية للإصلاح الاقتصادي على الصناعة المصرية التي منها ما يلي:

* ارتفاع الأسعار نتيجة ترشيد الدعم وزيادة الضرائب مما يشكل عبئاً على تسويق المنتجات الصناعية .

* تقمص الاستثمارات الموجهة للقطاع الإنتاجي والقطاع الصناعي وتلك لارتفاع كفاءة عسى القودع وتكون العزلة ، إلا أن استقرار سعر الفائدة وانخفاضه في الآونة الأخيرة يؤدي إلى معالجة هذه الآثار السلبية في المدى المتوسط والبعيد .

* مواجهة بعض الصعوبات في التمويل الذاتي لشركات قطاع الأصول الصناعي .

* زيادة تكلفة الاقتصاد الصناعي نتيجة زيادة الأجور وأسعار الخامات والطاقة ومستلزمات الإنتاج (خاصة المستورد منها) مما أدى إلى ضرورة تكثيف الجهود لزيادة الإنتاجية الصناعية مع ربط الأجر بالإنتاج .

* أنت سياسات تحرير التجارة الخارجية وتخفيض التعريفات الجمركية إلى زيادة منافسة الواردات الصناعية للمنتجات الصناعية المصرية ، مما أدى إلى ضرورة الاهتمام بتوكيد الجودة وتخفيض تكلفة الإنتاج، لإكساب المنتجات الصناعية المصرية ميزة في الأسواق المحلية والعالمية .

و انطلاقاً مما سبق تؤكد اللجنة على أن دراسة تحديث الصناعة المصرية لابد أن يمتد مجال العمل الرئيسي في مصر خلال المرحلة الحالية والمستقبلية من أجل تحقيق تنمية صناعية بمعزل نمو حقيقي ١٠% سنوياً خلال الخطة الخمسية الرابعة تزيد للفتح الصناعي عن ضعف ما هو عليه الآن وتكفل للصناعات الصناعية إلى ثلاثة أمثال ما هي عليه الآن .

إلا أن اللجنة من خلال دراستها لواقع الحال للصناعة الوطنية قد تبين لها أن قطاع الصناعة عانى لمرغم من كلفة المعاولات الجادة الخلق منتج مصري قوي يستطيع أن

يستغل إلى الأسواق العالمية التي تشهد تسليماً محسوماً من كلفة القودع للصناعة لأن تحل منتجاتها تلك الأسواق وإن توزع بأكبر قدر منها ، لم يزد دوره المأمول في هذا المجال .

فقد شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين من التقدم العلمي والتكنولوجي ما فاق كل ما شهده التاريخ الطويل للبشرية على الأرض ، واستتبع هذا التقدم الرهيب متغيرات شاملة في كل مناحي الحياة ، اقتصادياً وسياسياً وثقافياً واقتصادياً وسوياً ، تلك المتغيرات التي كفت كحل الاعتبارات للحدود الجغرافية أو الوطنية للحدول والأقاليم ، وقد ترتب على مجموع تلك المتغيرات ما يطلق عليه العولمة، التي فرضت تحديات كبيرة لا سبيل لمواجهتها إلا بالتمسك بقدرة التكنولوجيا العالية والبحث العلمي المتميز والمعارف الحديثة والإدارة المتطورة والتعليم المعجود والتدريب المستمر ، دفعا لمرافق الإنتاج والخدمت .

إن الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة والتي تعرف بالموجة الثالثة ، ما هي إلا مزيج من التقدم العلمي والتكنولوجي المنهول والثورة المعلوماتية لثقافة ، لذلك فإن التحديات التي يواجهها العالم المعاصر هي في واقع الأمر تحديات علمية وتكنولوجية ، فلا قوة ولا اقتدار ، ولا تنافس ، ولا مشاركة عالمية ، ولا نفاذ إلى الأسواق الخارجية إلا من خلال الإبداع العلمي والتكنولوجي ، والذي لا يتقن إلا من خلال إدارة رشيدة وتحويل مناسب لمسطلومات التعليم والتدريب والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي . ولتلك فقد انتهجت لنولة برنامجاً إسهامياً اقتصادياً جدياً كان من أبرز مساهمته قبايح (سياسة التخصصة) ، حيث تم من خلالها تقليص دور القطاع العام من خلال بيع الشركات الخاضعة له

وأصبحت مهمة التطوير التكنولوجي لقطاع الصناعة من مهام وزارة الصناعة التي تعُد اسمها إلى مسمى : وزارة للصناعة والتتبع للتكنولوجيا لتقوم بسنن للتكنولوجيا وتوطئها لخدمة العملية الإنتاجية وإحداث طفرة فى الصناعة وقدم فى فئون الإنتاج لشطبغ المنتجات الصناعية المتقدمة ذاتها وخارجياً لراء لفتتاح الأسواق فى تلك المتغيرات العالمية .

٢-١- الوضع الراهن للصناعة المصرية

رغم الإنكفات الكبيرة المتتاحة للصناعة المصرية لما زال أدائها ضعيفاً ومع أنها حصلت على التصيب الأكبر من الاستثمارات العامة وخاصة خلال العئود الأربعة الماضية فلن نسبة مساهمة الصناعة فى إجمالى حجم التوظف لا تتجاوز ١٤% ، كما لا يتجاوز نصيب الصناعات الصناعية نسبة ٦% من إجمالى الإنتاج الصناعى . وذلك بسبب سياسة الصيا للفرقة وللال الواردات و ضعف وجود نظم للمواصفات والجودة ومستوى الإدارة، والنظم التكنولوجى، والانتفاذ إلى أسواق التصدير . وهى السلسلة التى لم توفق فى الحد من عبء الميزان التجارى ما د الماضية .

ويستأرجح أن

الصناعات ، أصبح صناعات مهمسى أكثر -
% من المؤسسات الصناعية فى قطاع التصنيع ،
ولضم ثلاث صناعات هى : السج ، المواد الغذائية
والمشروبات، والأثاث - يتوها صناعات التجهية ،
والكيميائية والمعادن الأساسية .

ولأن قطاع التصنيع هو حجر الزاوية للتتبع الاقتصادية والاجتماعية ، فإن الحكومة تنظر لهذا القطاع على أنه العامل الأساسى فى زيادة معدل النمو . لذلك يتضم تحسين الأداء فيما يتعلق بالجودة والإنتاجية فى قطاع التصنيع

(تسبغ ٣١٤ شركة فى بداية التخصصة) وإصاح طريق لأم القطاع الخمس ليقود عملية التتبع ، والاستفادة من حصوله بيع هذه الشركات فى تمويل المشروعات القومية المتعلقة . وقد حدد القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بشأن قطاع الأعمال لعام طبيعة هذا البرنامج .

ومن هنا فإن تعبئة الشركات الصناعية قد انتقلت من وزارة الصناعة إلى قطاع الأعمال العلم وتلقى نور وزارة الصناعة وأصبح دورها تشريعياً ورقبياً وترويجياً عن طريق عدد محد من البيئات والمصالح التابعة لها وهى :-

- البيئة العامة للتصنيع .
- البيئة العامة لتتبع المشروعات للصناعة والتتبعية .
- بيئة المصرية لعامة للتوحيد القياسى .
- بيئة المصرية لعامة للساعة الجولوجية
- مصلحة كفاية الإنتاجية والتتبع للمهى
- مصلحة لرقابة لصناعية .
- مصلحة الكيمياء .

ومع بداية التسون الحادى والعشرين ، فقد تعاطف الاهتمام (بالتتبع التكنولوجية) ، وقد لاقى هذه القضية اهتمام السيد الرئيس فى ظل افتتاح الأسواق وظهور نظام التجارة العالمية وتفاقيات الشركة ، حيث أكد فى خطبه فى افتتاح الدورة البرلمانية لمجلس الشعب والشورى فى ١٥ نوفمبر ١٩٩٧ على ذلك بقوله : (إن من أهم الضرورات فى هذا العصر أن تضاعف قدرتنا على إدخال التكنولوجيا الحديثة فى شتى جوانب الحياة فى مصر) ، وقد نادى سيادته فى مناسبات متعددة بهذا النهج وبلغ الأمر لروته بإعلان السيد الرئيس عن المشروع القومى للنهضة التكنولوجية فى سبتمبر ١٩٩٩ .

١-٢-٣- توزيع المنشآت الصناعية على

محافظات مصر .

١-٢-٤- تطور النمو الصناعي خلال العشر

سنوات الأخيرة .

١-٢-٥- عدد المنشآت الصناعية موزعة

قطاعات

ويتضمن الجدول التالي بيانات عن الناتج المحلي

الإجمالي ، والقيمة المضافة بالنسبة للفرد وبالنسبة

للناتج المحلي الإجمالي ، لكل من القطاعين العام

والخاص وكذلك إجمالي الإنتاج الصناعي المحلي

وقد بلغ ناتج التصنيع في عام ٢٠٠٠ - ٢٠٠١

أكثر من ٢٠% من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

وقام بتوظيف حوالي ٢٠% من قوة العمل . كما أن

التصنيع هو أداة فعالة لتحديث المجتمع وتطويره .

والجدول التالي توضح :

١-٢-١- بيانات عن الناتج المحلي الإجمالي ،

والقيمة المضافة بالنسبة للفرد وبالنسبة للناتج المحلي

الإجمالي ، لكل من القطاعين العام والخاص ، وكذلك

إجمالي الإنتاج الصناعي المحلي .

١-٢-٢- حصة الصناعة في إجمالي الإنتاج

المحلي ، وقيمة الصادرات الصناعية .

جدول: ١-٢-١

(القيمة بالمليار جنيه)

العهد	١٩٩٧-١٩٩٩	٢٠٠٠-٢٠٠١	٢٠٠١-٢٠٠٠
الناتج المحلي الإجمالي	٢٣٤,٥	٢٨٢,٢	٢٩٦
الإنتاج الصناعي	١٠,٣	١٦,٣	١٦٨
القيمة المضافة	٤٣,٤	٥٦,١٨	٦١,٦٥
نسبة القيمة المضافة في الناتج القومي الإجمالي	%١٠,٧	%١١,٩	%١٢
القيمة المضافة على مستوى الفرد	٧٢٣	٨٦٤	٩٣٤
حصة القطاع الخاص كنسبة في القيمة المضافة	%٧٣,٧	%٨٦,٧	%٨٧,٩
حصة القطاع العام كنسبة في القيمة المضافة	%٢٦,٣	%١٣,٣	%١٢,١
حصة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي	%١٨,٥	%١٩,٦	%٢١,١

ويتضح من الجدول السابق أن إجمالي الناتج القومي قد زاد من ٢٦٦,٥ مليار جنيه في عام ١٩٩٦-١٩٩٧ إلى ٤٧٨,٣ مليار جنيه في ٢٠٠٠-١٩٩٩.

ويعتمد التصنيع في مصر على استخدام التكنولوجيا، والموارد الطبيعية، والأيدى العاملة. وحيث أن مصر بلد تندر به الموارد الطبيعية فإن معظم تكنولوجيات التصنيع تأتي من الخارج

وتتمثل الميزة النسبية لمصر في وفرة الأيدى العاملة وذلك فإن الصادرات كثيفة العمالة تمثل جزءا كبيرا من الصادرات الصناعية.

وتتطور لتصنيع ومن ثم الإنتاج الصناعي في العشر سنوات الأخيرة وكذلك زادت قيمة الصادرات الصناعية وأيضا حصة الصناعة في إجمالي الإنتاج المحلي، كما يمثلها الجدول التالي:

جدول ٢-٢-١

السنة	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	القيمة	البيد
تطور قيمة الإنتاج الصناعي	١٦٨	١٦٣	١٤٧	١٤٢	١١٨	١٠٣	٩٥,٥	٧٧,٣	٦٧,٣	٦٠,٢	٥١	مليار جنيه
قيمة الصادرات الصناعية	٨,٨	٨	٧,٣	٦,١	٦,٩	٧,٤	٤,٣	٤,٤	٥	٣,٩	٣,٩	مليار جنيه
حصة الصناعة في إجمالي الإنتاج المحلي	٢٠,١	١٩,٦	١٩,٥	١٨,٦	١٨,١	١٧,٧	١٧,٥	١٧,٢	١٦,٧	١٦,٥	%	

وقد بلغت قيمة الإنتاج الصناعي عام ٢٠٠١ حوالي ١٦٨ مليار جنيه بمعدل زيادة يبلغ ٢٢٩% مقارنة بأرقام ١٩٩١. وقد بلغت قيمة الصادرات الصناعية ٨,٨ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠١ بمعدل زيادة يبلغ ١٢٦% مقارنة بأرقام ١٩٩١. وقد زادت حصة الإنتاج الصناعي في إجمالي الإنتاج المحلي بنسبة ٢٠,١% وهذا يبين أهمية الدور الذي تلعبه الصناعة في الاقتصاد القومي.

ويبين الجدول التالي توزيع المنشآت الصناعية على محافظات مصر:

جدول ٢-١-٢

المنطقة	محافظة	عدد المنشآت	قيمة الإنتاج	الاستثمارات	الصفة	الأجور (بالمليون)
القاهرة الكبرى	قاهرة	٨٥١٤	٣٤٨٠٢	٢٩٠١٢	٣٥٩٩٠٧	١٦٦٤
	الجيزة	٢٣٨٢	٢٢٧٧٦	١٨٥٥٢	١٥٢٠٥٥	٧٨٧
	القليوبية	١٨٩٥	٩٧٦٤	٩٥٧٢	١٢١٦٢٢	٦٩٨
الدلتا	المنوفية	٤٩١	٦٨١٩	٥٤١٠	٣٢٠٨٨	١٧٧
	الغربية	١٤٨٧	٤٧٩٢	٣٤٥١	٩٢٢٠٢	٤٧٠
	كفر الشيخ	٢١٠	٢٢١٦	٤٩٠	٥٩١٧	٩١
	دمياط	٩٠٢	٩٠٥٢	٢٢٨٠	١٢٨٤٠	٤٩
	دقهلية	١٢٠٥	٤٩٧٨	٤٢٧٦	٤٢٢٦٠	٢٠٩
	المنيا	٢٦٢	٥٠٢	٢٦٨	٨١٩٢	٢٧
	بنى سويف	١٠٩	١٢٤٧	١١١٤	٥٠٠٢	٢٧
شمال الصعيد	الفيوم	١٢٨	٥٢٢	٢٧٩	٦١٩٢	٢٢
	أسيوط	٥٢٦	١٤٦٤	٩٢٤	١٢٥٢١	٦٥
وسط الصعيد	الوادي الجديد	٦	١٢	٧	٧٠٤	٢
	البحر الأحمر	٥١	٨٦	٢٢٠	٥٠٢٦	٥٠
جنوب الصعيد	سوهاج	٢٦٨	٩٢٧	٩٧٢	١٠٥٤٢	٧١
	قنا	١٥١	٢١٩٢	٤٢٥٧	٢١١٤٧	٢٩٠
	أسوان	٦٥١	١٢١٤	٢٢١٠	١٥٢٥٧	١٢٥
منطقة القناة	بور سعيد	٢٨٧	٥١٢٨	١٩٦٦	١٨٤٥٥	٨٠
	السويس	٨٩	٢٥٩١	٦٦٢٤	٢١٥٠٢	٢٢٥
	الإسمايلية	١٢١	١٤٧٢	١٦٠٧	١٢٠٦٥	٩٠
	شمال سيناء	٤٦	٢٢٩	١٦٠٢	١٤٦٩	١٥
	جنوب سيناء	٦	١٤٤	١١٧٨	٢٦٨٢	٢١
	الشرقية	٢٠٧٥	٢٢٦٦٧	١٩٦٢٢	١٥٢٦٠٠	١٢٢٥
منطقة الإسكندرية	الإسكندرية	٢٢٠٧	٢٢٠٤٨	٢٢٢٧٩	٢٠٩١٦٤	٢١٩٠
	مرسى مطروح	١٠	٦٤	٢٢	٥٠٢	٤
	البحيرة	٤٧١	٤٥٢١	٤١٦١	٥٦٥١٨	١٨٢

ويتضح من هذا الجدول أن ٤١% من الإنتاج الصناعي يتركز، من حيث للقيمة، في القاهرة الكبرى، بينما يوجد ١٧% في الدلتا، و ١٦,٨% في الإسكندرية و ١٤,٢% في منطقة القناة. وهذا يعني أن ٨٩% من الإنتاج الصناعي يوجد في القاهرة وشمال مصر، في حين أن شمال ووسط وجنوب الصعيد يشتمل على ١١% فقط من الإنتاج الصناعي. وهذا هو السبب وراء تشجيع الحكومة للاستثمار في جنوب مصر عن طريق الإعفاء الضريبي حتى

٢٠ عاماً -

وبين الجدول التالي تطور النمو الصناعي خلال السنوات العشر الأخيرة.

٤-٢-١- جدول بين تطور المنشآت الصناعية المسجلة بالهيئة العامة للتصنيع:

السنة	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	الوحدة	النوع
تطور القيمة	١٤٤	١٣٥	١١١	١٠٣	١٠٠	٩٦	٩٢	٨٦	٨٢	٧٩	٧٦	مليار جنيه	تطور الاستثمار
تطور عدد المنشآت	٢٥٢٦٢	٢٤٨٨٤	٢٤٠٦٤	٢٣٢٨٨	٢٢٧٥١	٢٢١٥٨	٢١٥٩١	٢١٠٨٢	٢٠٣٢٠	١٨٨٤٥	١٧٤٧٣	عدد	تطور عدد المنشآت
تطور الأيدي العاملة	١٣٨٤	١٣٥٥	١٢٩٥	١٢٠٥	١١٧٨	١١٥٣	١١١٥	١٠٧٠	١٠٣٩	٩٩١	٩٥٣	العدد بالكاف	تطور الأيدي العاملة
تطور الأجور	٨٨٦٨	٧٦٦٣	٧٢٦٨	٦٨٢٠	٦٦٦٥	٦٥١١	٦٣٤٧	٦٠٩٠	٥٩٢٦	٥٦٥١	٥٤٥٥	مليون جنيه	تطور الأجور

ويتضح من هذا الجدول أن الاستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي قد قدرت بحوالي ١٤٤ مليار جنيه بمعدل زيادة يقدر بـ ٨٩ % مقارنة بعام ١٩٩١. وكذلك زلت الأجور بنسبة ٦٣ % مقارنة بعام ١٩٩١، كما زلت الأيدي العاملة بنسبة ٤٥ % خلال هذه الفترة.

أيضا بين الجدول التالي عدد المنشآت الصناعية موزعة كقطاعات:

جدول ٤-٢-١-٥

الإجمالي	حجم الاستثمارات بمليون جنيه				المنشآت المسجلة لدى الهيئة العامة للتصنيع
	أكثر من ١٠ مليون	من ١-١٠ مليون	من ٥-٢ مليون	أقل من ٢ مليون جنيه	
٤٣٤٥	٢١٥	١٤٨	٢٣٠	٣٧٥٢	١. قزل والتسيج والملابس الجاهزة
١٢٤٩	١٣	١٦	٢٨	١١٩٢	٢. الخبث
٤٨٣٦	٣٤٦	١٩٧	٣١٠	٣٩٨٣	٣. الصناعات الغذائية
٢٣٣٦	١٨٩	١١٩	٢٢٨	١٨٠٠	٤. الكيماويات الأساسية ومنتجاتها
٥٢٦٦	٢٧٢	١٣٣	٢١٧	٤٦٤٤	٥. صناعات الهندسية
٤٧٩	٤٧	٢٣	٢٨	٣٨١	٦. صناعة المعادن الأساسية
٢٤٧٧	٢١	١٧	٢٨	٢٤١١	٧. الأخشاب ومنتجاتها
٦٤٨٧	٦٥	٣٤	٧٠	١٣١٨	٨. الورق ومنتجاته والطباعة والنشر
١٨١٤	٨٥	٤٠	٧٠	١٦١٩	٩. منتجات البناء والأسمنت
٥١٨	٢٦	٤١	٥٢	٣٩٩	١٠. صناعة الصناعات الأخرى
١٢	-	-	-	١٢	١١. التوليد والأسماك
١	١	-	-	-	١٢. صناعة الصلب والحديد
٤٩	١٠	٦	٣	٣٠	١٣. للمناجم والحاجر
٢٤٨٦٩	١٢٩٠	٧٧٤	١٢٦٤	٢١٥٤١	الإجمالي

الباب الثاني

٢- التحديات التي تواجه الصناعة

المصرية:

تؤكد اللجنة على أن جوهر المشكلة في قضية التنمية الصناعية؛ لا يكمن فقط في حجم الأسواق العالمية المفتوحة أمام نولاب الإنتاج الصناعي في مصر؛ وإنما في تقلم وتهالك هذا للنولاب نفسه وتداعي ترتيباته المؤسسية وضللة قدراته التنافسية سواء من حيث الجودة ونوعية المنتجات أو من حيث أسعارها والسبب الرئيسي في ذلك يرجع إلى العديد من العوامل والظروف التي نشأت في ظلها الصناعة المصرية حتى اعتكلت عليها، ولعل من أهمها نظم الصاية المفرطة والمبالغ فيها والتي قد تعنت في بعض الأحيان مرحلة التحفيز إلى التثليل، هذا بالإضافة إلى العديد من السلبات التي تنوب البيئة الصناعية في مصر والمناخ الذي تعمل فيه والتي تشكل في مجموعها تحديات دخلية غاية في الخطورة تصنع مع التحديات الخارجية التي تولاه الصناعة المصرية دائرة مستحكمة تضيق حلقاتها عن النهوض بالصناعة المصرية والانطلاق بها نحو الأفاق العالمية. ما يستلزم دراسة تلك التحديات بعمق لمحاولة انتخاب عليها ولحد من آثارها على مسيرة التنمية للصناعة في مصر.

٢-١- التحديات الداخلية:

من خلال قراءة المؤشرات الصناعية المصرية في واقعها الراهن تؤكد اللجنة أن الطابع الاستهلاكي الخفيف يهيمن على الصناعة والاقتصاد المصري في مقابل صغر حجم الصناعات الرأسمالية (الثقيلة) . كذلك يتسم البيكل للصناعي المصري بانخفاض نسبة القيمة المضافة

الصافية، ويشير الواقع إلى تركيز السلع الرأسمالية في الأنشطة ذات المستوى المنخفض من المعرفة والمهارة وميالة تقنيات بسيطة وانخفاض صادرات الصناعة بل والقدرة على التصدير الصناعي وضللة مشاركة الاقتصاد المصري في السوق العالمية صوما . ويعزى تخلف لصناعة المصرية صوما إلى كونها صناعة تقليدية من حيث السلع المنتجة وخفة التكنولوجيا المستخدمة ومستوى المعارف والمهارات الموظفة في الصناعة.

ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى العديد من العوامل والظروف التي نشأت في ظلها الصناعة المصرية حيث اعتكلت عليها ولعل من أهمها نظم الصاية المفرطة ، كما أشرنا ، مادي بالاستناد/ جمال حداد - في موسمه (شخصية مصر - الجزء الثالث) أن يؤكد على أن: "الصناعة المصرية تعيش باستمرار في صوة زجاجية مكيفة ولا نقول خيمة لكسعين مكيفة. هذا بالإضافة إلى العديد من السلبات التي تنوب البيئة الصناعية في مصر والمناخ الذي تعمل فيه والتي تشكل في مجموعها تحديات دلملية غاية في الخطورة تعوق مسيرة برنامج تحديث الصناعة ويجب تداركها، وهي تتمثل في الآتي:

٢-١-١- ضعف نظم الجودة:

لقد دأبت الصناعة المصرية خلال لفترات سابقة على عدم الالتزام بمعايير ونظم الجودة والمواصفات القياسية للسلع والمنتجات الصناعية اعتمادا على التصدير لأسواق خارجية لا تهتم بالجودة بقدر ما تحي بالخصص المنعند لها خاصة أسواق دول الكتلة الشرقية سابقا . وقد كان تأثير ذلك أن ابتعدت الصناعة المصرية

كثيرا عن متابعة نظم الجودة الشاملة ولم تلبه بملاحظة التطورات التي تحدث في أنولق الأسواق العالمية، هذا فضلا عن ضعف وقصور أجهزة الرقابة للصناعية المنوط بها حماية المستهلك المصري من السلع الرديئة وذلك نظرا لتعدد تلك الأجهزة وتضارب اختصاصاتها وضعف قدرتها وإمكاناتها للمادية والبشرية.

كل ذلك ترتب عليه ضعف القدرات التنافسية للسلع والمنتجات المصرية في الأسواق العالمية التي تشترط لوصول أى منتجات صناعية لأسواقها أن تكون على درجة عالية من الجودة مما لعكس أثره على عدم لخرق هذه المنتجات للأسواق العالمية خاصة الدول الأوروبية.

كما أدى ذلك أيضا إلى عزوف المستهلك المصري عن السلع والمنتجات المصرية وتجاهه إلى السلع والمنتجات المستوردة خاصة في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي والتي تم خلالها فتح الأسواق المصرية أمام كافة السلع الأجنبية وبالذات من دول شرق آسيا التي تتمتع بانخفاض أسعارها مع جودة الإنتاج بالمقارنة بالإنتاج المصري.

هذا بالإضافة إلى أن ضعف أجهزة الرقابة الصناعية أدى إلى انتشار العديد من الصناعات العشوائية والسلع الرديئة والمتنبة الجودة السلع التي تنتج تحت السلم والتي ألحقت الضرر بالمستهلك المصري والاقتصاد المصري ككل.

ويتفرع عن هذا عدم الاهتمام بالتعبئة

والتغليف:

بالرغم من أن مصر أول دولة في العالم استخدمت بمهارة أسلوب التعبئة والتغليف عندما حفظ القراعنة للمواد الغذائية لآلاف السنين مع الموتى اعتقادا منهم بعودة الروح إلى الأجساد

مرة ثانية إلا أننا أهملنا ذلك ربحاً من الزمن. فقد وضع من الإحصائيات أن نسبة كبيرة من قيمة صادرات السلع المهمة يتم إعادتها ورفضها بسبب سوء التعبئة والتغليف مما يعرضها للتلف قبل أن يتسلمها المستهلك النهائي أو المستورد.

وتمثل منظومة التغليف نسبة كبيرة من القيمة النهائية للإنتاج حيث تقع عليها مسؤولية حماية وحفظ للمنتجات والسلع. لذلك يجب أن يتم تصنيف المحتوى ومراعاة القيمة المكانية والزمنية والاستخدامية والبيئية وحماية المستهلك مما يحقق تنمية للمبيعات والصادرات.

وقد قدرت المبالغ التي يتم إنفاقها على التعبئة والتغليف والمواد التكميلية بنحو 4 مليار جنيه موزعة على نوعيات التعبئة التي يتم تمييز وتوفير أغلب خامتها من الخارج.

وتعد عمليات النقل والتداول من أهم العقبات التي تواجه المصدرين وهي عمليات مرحلية في منظومة التعبئة والتغليف.

لذلك ترى اللجنة أنه يجب تحديد مخاطر هذه المراحل والعمل على تلافياها والمخاطر هنا مخاطر مكانية ومناخية وبيولوجية وميكانيكية وكل هذه المخاطر تؤثر على سلامة العبوات وجودة المنتج المعبأ.

وتلحق هذه المخاطر هناك أهمية كبيرة لاستخدام الأساليب العلمية والتقنيات الحديثة واستخدام الخامات المتطورة في التعبئة والتغليف مثل الأغشية الذكية والعبوات الرقيقة ذات المتانة العالية، بالإضافة إلى استخدام تكنولوجيات الحاسبات في خطوط التعبئة والتغليف والاهتمام بالاختبارات القياسية الدولية واختبارات الجودة واستخدام المنظومات الإلكترونية والطرق الحديثة والمتطورة لتأمين العبوات ومنع الغش واستخدام

لنا إتفاقها على البحث العلمي أكثر من ٦٨ ضعفا
لما يتم إتفاقه على البحث العلمي في مصر.

٢-١-٣- قصور التدريب:

وترى اللجنة أن من أهم التحديات الداخلية
التي تواجه الصناعة المصرية هو افتقادها إلى
الأيدى العاملة المدربة والماهرة. فرغم ما تتمتع
به مصر من رأس مال بشري وارتفاع حجم قوة
العمل بها إلا أنها ما زالت تعاني من ندرة في
الأيدى العاملة الفنية والماهرة التي تحتاج إليها
لصناعة للارتفاع بمستوى جودة الإنتاج، حيث أن
المعدل الطبيعي هو فنيين أو ثلاثة لكل مهندس في
حين نجد أن هذه النسبة معكوسة تقريبا في مصر،
ويرجع ذلك للأسباب الآتية:

* غياب استراتيجية وسياسة قومية للتدريب مما
نتج عنه لعدم التنسيق بين الأجهزة المختلفة
وعدم الاستفادة المثلى من الإمكانيات وتكرار
النشاط وانخفاض كفاءة التدريب.

* تعدد الجهات القائمة على التعليم الفني
والتدريب المهني، حيث يمكن حصر حوالي
(١٤) وزارة وهيئة تمارس هذا النشاط.

* السيطرة الكاملة للحكومة على نشاط التدريب
والمركزية الشديدة، بالرغم من بذنه في القطاع
الخاص قبل التأميم.

* ضعف الميزانيات المخصصة للتعليم الفني
والتدريب المهني وذلك لاعتماده حاليا وبصورة
كاملة لحد كبير على الدولة، وذلك رغم الطفرة
لكبيرة للتعليم بمختلف مستوياته - في الآونة
الأخيرة - وتزايد الاعتمادات المالية له.

* الزيادة غير المنروسة لمراكز التدريب
وتبعيتها لجهات متعددة وغالبا ما تكون مكررة.

* ندرة وجود مراكز تدريب بالقطاع الخاص
في المجال الإنتاجي حيث أن أغلبية شركات
القطاع الخاص تفضل الحصول على العمالة
للمناسبة لها من جهات أخرى مع إعطاء
للعاملين لجدد دورات إعداد وتدريب في مكان
العمل فور التعيين وخلال فترة الإختبار الأولى.

* عدم وجود المدرب الكفء وبالتالي يعني ذلك
تخريج متدرب غير كفء يحتاج إلى تدريب من
جديد.

* عدم تنفيذ التشريعات التي تنظم عملية
التدريب والعمل بها.

فهناك قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٩ لسنة
١٩٨٢ بتشكيل مجلس أعلى لتنمية القوى البشرية
والتدريب، برئاسة رئيس مجلس الوزراء وتمثل
فيه لوزارات والجهات المعنية (١٢) وزارة
(وجهة) . ويختص هذا المجلس برسم وتنفيذ
السياسة القومية لتخطيط وتنمية القوى البشرية
ووضع برنامج قومي شامل لتسيبها واستخدامها
الاستخدام الأمثل . ومع ذلك فإن هذا المجلس لا
يجتمع ولا يقوم بدوره المرسوم له من الأساس
بالإضافة إلى أن الأعياء المتقاة على عاتق رئيس
مجلس الوزراء تحول نون اضطلاعه بممارسة
الدور وتفعيل عمل المجلس.

كما أن هناك عدة قرارات صدرت من وزير
للقوى العاملة والتدريب في ظل قرار رئيس
لجمهورية رقم ٤٥٩ لسنة ١٩٨٢ ولكن واقع
الحال يشير إلى تجاهل هذه القرارات والتشريعات
وعدم فاعليتها في التصدي لمسئولية التدريب
والتنسيق بين الجهات العاملة في هذا القطاع.

الرأسمالية:

إن صناعة المعدات والآلات لها وضع خاص فيها حل لكثير من المشاكل التي تولجينا ومنها علاج التلخف، للتكنولوجي نظرا لمد تطويه، من تكنولوجيا راقية وغير مباشرة، خصوصا الآلات الحديثة وتسهم أيضا في علاج الخلل المزمن وقمعهاظم في الميزان التجاري، لان استقرار السلع للرأسمالية تشكل نسبة كبيرة من الواردات، كما انه سينفع بالصناعة إلى إيقاع سريع يؤدي إلى زيادة في التنمية المضافة لقطاع الصناعة وبالتالي في لنتج المحلي الإجمالي، ولقد تأخرنا كثيرا في تنمية قطاع السلع للرأسمالية وعندما بدى في وضع خطط للتصنيع مع مؤسسات الاتحاد السوفيتي عام ١٩٥٨ كان الخبراء السوفيت يرون دائما أن التصنيع الحقيقي يكمن في صناعة وسائل الإنتاج وكان لديهم الاستعداد لمعاونتنا في هذا المجال وقرروا إنشاء مجمع لتصنيع الآلات والمعدات وتجهيزه تجهيزا شاملا ورقيا بأحدث معدات وآلات الورش التي كانت مقامة في ذلك الوقت بما يمكننا من تصنيع آلات ومعدات للمصانع، وقرروا إقامة في بلدة العباسية بالشرقية إلا أن هذا المشروع لم يذ للور.

ومن العوامل التي تسببت في تأخر تنمية تصنيع المعدات والآلات والتنمية للتكنولوجية بصفة عامة كانت وما زالت حتى الآن التعاقد على المشروعات بصيغة " تسليم المفتاح " وذلك بالتعاقد مع مقاول علم أجنبي نظرا لغياب للشركات الوطنية الخاصة التي تقوم بدور المقاول العلم. ومع ذلك فإن هناك محاولات ناجحة في تصنيع الآلات والمعدات والمشروعات المتكاملة

لمهني فتمثل في الآتي:

- انخفاض مستوى بعض حملة الشهادة الإعدادية الذين يلتحقون بمراكز التدريب، خاصة للحاصلين منهم على مجموع منخفض مما يؤثر على مستواهم بعد التخرج

- نتيجة للإقبال الشديد على مراكز التدريب المهني وبخاصة في القاهرة الكبرى تكون الكثافة العددية كبيرة للمقبولين مما يؤدي إلى:

* التأثير بالسلب على عملية التدريب.

* التأثير على المعدلات المناسبة بين عدد المتدربين وكل من المعدة التي يتم التدريب عليها وأعداد المتدربين القاطمين بالتدريب مما يؤثر على كفاءة العملية التدريبية.

بالإضافة إلى أن هناك نوعا من الانفصال بين ما هو قائم بالفعل داخل الكليات والمعاهد وما يتقاه الطالب بها من علوم نظرية، وبين ما يجري عليه العمل داخل المصانع حاليا من حيث استخدام أحدث الآلات والمعدات ونظم للتكنولوجيا الحديثة.

كل ذلك يعد من أهم الأسباب التي تؤدي إلى تدهور مستوى العامل المصري، وضعف إنتاجيته، ومحدودية أعداد العمالة المصرية المؤهلة والمدربة ولتقنية، وبالتالي عدم جودة المنتجات وارتفاع تكلفة المنتج الصناعي مما يفقده القدرة على المنافسة عالميا ومحليا.

بواسطة بعض الشركات والمؤسسات الوطنية وفي
مقدمتها هيئة العربية للتصنيع التي تقوم كذلك
بدور المقاول العام.

وعسوما فإن آليات تنمية صناعة الآلات
والمعدات تتلخص فيما يلي:

وجود بيوت خبرة رقمية المستوى
قادرة على تقديم الخدمات الاستشارية
الصناعية المتكاملة ويمكنها في الوقت
نفسه القيام بدور المقاول العام.

- لضمان نجاح قيام صناعة المعدات
الاستثمارية يلزم وجود صناعات
أساسية مثل صناعة الحديد والصلب
والألومنيوم والنفط والمعادن غير
حديدية أخرى وصناعة الصلب
المتخصص والسبك الحديدية.

- وجود إمكانات ضخمة من الورش
الميكانيكية والكهربائية والمسابك
الحديدية وغير الحديدية والمعالجة
الحرارية والهياكل المعدنية، ومعظم
هذه الإمكانيات متاحة في مصر في
هيئة العربية للتصنيع والمصنع
العربية وشركة قناة السويس وشركة
الحديد والصلب وشركة الألومنيوم
وأحواض بناء السفن والفرسانات
البحرية وشركتي بتروجيت والبي في
قطاع البترول وغيرها.

- إن الاستفادة من الإمكانيات التصنيعية
لسبق ذكرها والتي يمكن تسميتها
بالإمكانات "العضوية" ينقصها العمل
الذهني المنظم والمربى والقادر على
الاستخدام الأمثل والتمكي للإمكانات
"العضوية" المتاحة وتنظيم الاستفادة

منها والتسيق فيما بينها وهذا يحتاج
إلى مؤسسات للتصميم والتي يمكن
تسميتها بالركائز "الذهنية" وبدون
توافر كليهما لا يمكن أن يكتب نجاح
بشكل كبير في مجال تصنيع السلع
الرأسمالية.

إن هذه الإمكانيات "الذهنية" يمكن أن
تكون تحت مظلة مؤسسات تصنيع المعدات أو
تحت مظلة بيوت الخبرة الاستشارية التي تقوم
بدور المقاول العام، حيث أن التصميم هو الحلقة
بين العلم والتكنولوجيا، فهو يبحث في تحويل
المعارف والأفكار إلى سلع اقتصادية، والتصميم
الهندسي والصناعي هو نشاط خلاق ومبدع
ويتعلق بالاستحداث أو تجديد منتج صناعي بما
يحتاجه من بحث وتطوير واختبار ينتج عنها
استنباط المواصفات وإعداد الرسومات وإقامة
وحدة تجريبية "Pilot Model" أو نموذج أولي
"Prototype" وإعداد جميع البيانات والرسومات
التنفيذية والتعليمات اللازمة لتصنيعه على نطاق
صناعي.

وفي النهاية فإن التصميم يجب أن يكون
مقبولا من المستهلك أو العميل وقد يحتاج إلى
تطوير أو تعديل من وقت إلى آخر لتطويعه
وتطبيق ما يستجد عليه من تطورات لمعالجة
التغيرات الجارية في الأسواق ومتابعة ما يعرض
في الأسواق من سلع معاملة والاستفادة منها
وملاحقة ما يستجد عليها من تحسينات.

ومؤسسات التصميم الهندسي وتصنيع المعدات
تعتبر من المشروعات الرئيسية التي تعمل في
مجال نقل وتنمية التكنولوجيا. كما أن أعلى وأحسن
ما في هذه المؤسسات هم المصممون لأن تعليم
وتدريب وتنمية القدرات في مجال التصميم

لهندسى تحتاج إلى فترة طويلة بين ٥ و ١٠ سنوات حتى يتمكن المصمم من القيام بعمله بطريقة مرضية.

والجدير بالذكر أن التصميم الهندسى والمصنعي يعتبران صلا لهما رافع لمستوى، ولقد دخل الكمبيوتر على لطاق واسع فى مجال التصميم، ولقد تأخرنا كثيرا فى تكوين لكونتر المتخصصة فى مجال التصميم وبغى إعطاء هذا النشاط ما يستحقه من رعاية واهتمام، ولن نبدأ هذا النشاط من حيث انتهى الآخرون وليس من البداية.

إن المشروعات المشتركة للتصميم .. وتصنيع المعدات هو الحل حيث أن المشروعات المشتركة تعتبر من أهم قنوات نقل للتكنولوجيا، لذلك نقترح سرعة القيام بإنشاء شركات مشتركة فى مجال التصميم وتصنيع المعدات على أن يتم اختيار الشريك الأخرى بعناية بحيث يتمتع بسمعة متميزة وتكون له سابقه أصال وسجل مشرف فى هذا المجال فى بلاد مختلفة من العلم وأثبت فيها نجاحه بجدارة.

وإلى جانب ذلك ينبغي تشجيع قيام بيوت خبرة مشتركة قادرة على تقديم الخدمات الاستشارية للصناعة المكتملة، وكذلك تشجيع إنشاء لشركات الخاصة التى تقوم بتور العقول العلم.

٢-١-٥- تطبيق بعد البيئى على الصناعة

المصرية:

إن الوعى البيئى ليس ظاهرة حديثة فى العالم، فقد حرصت الحضارات القديمة فى الصين واليابان ومصر على صون مصدر الطبيعة المختلفة، ومع مر الزمان تطور الوعى البيئى

وانتشر إلى لدول الأوروبية وأمريكا، ومع بداية الثورة الصناعية فى العالم بدأ الوعى البيئى يتخذ لبعادا أخرى متنوعة خاصة ما يتصل بالملوثات الصناعى الذى له آثار سلبية على لثنية الصناعة والمحصرة فى إلمخرجات المختلفة عن صلابة التصنيع سببة مشكلة من اضطر المشاكل التى تولده الصناعة وهى التلوث للصناعة بكافة صورها الغازية والسائلة والصلبة سواء كانت هذه السلخات داخل بيئة المصنع أو خارجه وتأثير هذه الملوثات للصناعة على كفاءة الإنتاج وخاصة فى الوحدات الصناعية التى آل بعضها إلى التلوة فى حالة متهاكة بعد لتأميم ولا تزال تعمل رغم لقضاء عمرها الافتراضى ، بالإضافة إلى اعتماد معظم المصانع على المصانع وخطوط الإنتاج المستعملة والسوردة من الخارج، ومن الطبيعى أن تظهر التراكمت، الممتلئة للملوثات وتأثيرها على البيئة لخارجية.

وقد ترأيد الاتجاه العالمى نحو إعطاء البيئة أهمية وألوية قصوى، مما أدى إلى إيجاد نوع جديد من أساليب الحماية التجارية يتمثل فى لتشدد فى لشروطات مراعاة السلع والمنتجات للصناعة التى تدخل الأسواق العالمية للأبعاد البيئية سواء فيما يتعلق باستخدامها أو ما يتعلق بظروف الإنتاج، فضلا عن أن العلم بتجه صوب فرض ضرائب على المصروفات حماية للبيئة بما يسمى ضريبة لكربون * وتعرض بمقدار ٢٥-٥٠ دولار لكل طن لكربون ينتج عن حرق الملخات البترولية والقم.

ولذا نود للجنة أن تنبه إلى أن الاعبارات البيئية الجديدة العالمية أصبحت تشكل تحديا صعبا أمام الصناعة المصرية لكى تتمكن من الوصول إلى الأسواق العالمية خاصة وأن الصناعة

المصرية طلت عقودا طويلة لا تعطى للبيئة أهمية قصوى، هذا بالإضافة إلى الاعتبارات البيئية المحلية بعد صدور قانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ والذي يلزم الصناعة المصرية في جميع أنحاء لجمهورية بالالتزام بالقواعد المقررة فيه وفرض العقوبات الصارمة الواردة به على المصانع المخالفة والتي تبدأ بإصدار المصانع المخالفة وتنتهي بالإغلاق ويقتلنى فقد لصحح على لصناعة المصرية مراعاة الأبعاد البيئية في مختلف لوجه النشاط الصناعي حيث لم تعد نوعا من الرفاهية أو أحد لكلمات التي يمكن للصناعة أن تأخذ بها أو لا تأخذ.

وإذا قد اهتمت مصر بهذا الموضوع وأعطته أولوية خاصة وأصدرت تشريعا لحماية للبيئة وهو لقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ وتم إنشاء وزارة للبيئة كما تم الاهتمام بمراعاة لصناعة المصرية للأبعاد البيئية العالمية.

وقد قامت الشركات الصناعية باتخاذ عدة إجراءات كان من أهمها:

- مراجعة كافة الدوائر للتشغيل والتأكد على عدم وجود تسريب بها يؤدي إلى التلوث.
- الاهتمام بعمليات الصيانة فنورية والوقائية للموصلات والملمبات وكافة الأجزاء المتحركة.
- التخلص من الزيوت والشحوم من المنبع وقبل الخلط بالشبكات المصنعة في الصرف سواء على الشبكات أو على المجارى المائية المكشوفة.
- استخدام مياه التبريد في دوائر مغلقة كلما أمكن ذلك لتقليل كمية استخدام

لمياه حيث أن ٨٠% من المياه لصناعية تستهلكها عمليات التبريد.

ورغم أن الصناعة تسير في عدة اتجاهات لدعم وتنفيذ مشاريع حماية للبيئة لصناعية إلا أنه يوجد -المعتمد من الحكومت- التي تولاهم- للشركات الصناعية في تنفيذ تلك المشاريع من أهمها:

- التشريع -

تم وضع التشريع بنسب مشددة يلزم لها موارد مالية ضخمة لتنفيذ المؤشرات المحددة باللوائح التنفيذية حيث تتطلب هذه المؤشرات والمعيار عمليات معالجة متقدمة، كما يلزم لها مساحات كبيرة لتنفيذها لدخل أسوار الوحدات الإنتاجية، وهذه المساحات غير متوفرة لدخل الوحدات الصناعية.

كما اضطرت بعض لشركات العالمية للموردة للمعدات عن ضمان التوصل لبعض النسب المحددة بالمؤشرات في اللوائح التنفيذية.

- التمويل -

عدم توفر التمويل لللازم لعمليات المعالجة بالطريقة التي لا ترهق كاهل الشركات بالقدر والكمية المناسبة في الوقت المناسب كان له الأثر السلبي في تنفيذ المشاريع البيئية حيث أن:

- * التمويل من خلال المنح والقروض وما يترتب عليه من إعادة الإقراض وتعليق قيمة التمويل على رأس مال لشركة يحصلها بأعباء تنعكس على اقتصادياتها.
- * عدم استمرار التمويل من جهاز شئون البيئة من نسبة الزيادة في التذاكر ١٠% التي أقرتها لجنة السياسات كمورد مالي لتنفيذ برنامج حماية نهر النيل بصفته خطة قومية

جعل بعض الشركات تفسخ العقود لعدم توافر الاستثمارات لدخول العقد حيز التنفيذ.

* الاستثمارات التي أدرجتها وزارة التخطيط في ميزانية الشركات لم تكن بالقدر الكافي لإتمام التعاقد حيث تنص للوائح على ضرورة توفير المبالغ المخصصة للتعاقد قبل إبرام العقد.

* تحصيل الشركات بأعباء قيمة القرض وقيمة الفوائد المستحقة عليه والتي تتضاعف عند بدء تشغيل محطات التتقية دون عائد مادي للشركات.

٢-١-٦- إعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال

العام للصناعة وتطبيق سياسة التخصصية:

إن التخصصية في جوهرها نظام يقوم على تحويل الاقتصاد من نظام قائم على التخطيط إلى نظام يتبع آليات السوق. وتعد إعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال لعام من أهم التحديات الداخلية التي تواجه الصناعة المصرية في المرحلة الحالية والمستقبلية في ضوء تطبيق سياسة التخصصية، ويرجع نعت هذا القطاع نتيجة الخلل في الهياكل التمويلية والإدارية في هذه الشركات مما ترتب عليه خسائر جمة تركمت عليها عبر السنين، مما جعل هذه الشركات تمثل عبئا ثقيلا على الاقتصاد القومي، وهو الأمر الذي دفع الحكومة إلى الأخذ بسياسة خصخصة هذه الشركات لإعادة تنظيم أوضاعها في ظل الدور الحيوي الذي سخرته الحكومة للقطاع الخاص.

وتود اللجنة أن تنوه أن تطبيق سياسة التخصصية لم تحقق الآمال المرجوة منها، كما أنها تسير ببطء رغم الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة نظرا للصعوبات التي لكتفت عملية تطبيقها، نتيجة لخسائر الكبيرة التي سببت بها

العديد من شركات قطاع الأعمال للعلم للصناعي، والتي ما زالت تقف حجر عثرة أمام استكمال هذا البرنامج والتي قد تصل إلى وقفها عائقا يحول دون بيعها أو يؤدي إلى خص لثامتها عند البيع، الأمر الذي يؤدي إلى استمرار نزيف الصناعات في حالة عدم بيعها كما أن هناك صعوبة كبيرة ولجيت هذا البرنامج بسبب الأعداء الهائلة من العمالة التي تكتظ بها شركات قطاع الأعمال للصناعي، والتي قد يتم الاستغناء عن بعضها عند بيع هذه الشركات من أجل تشغيلها وفقا لمبادئ الاقتصاد الحر.

وقد بلغ عدد الشركات الخاسرة ٦٦ شركة - يعمل بها نحو ١٧٥ ألف عامل - منها ٣١ شركة في قطاع الغزل والنسيج بالإضافة إلى شركة الحديد والصلب، وصل مجمل خسرتها إلى مبلغ ضخمة، وإن أي مستمر سيضطر إلى الاستغناء عن العديد من العاملين في حالة شراء أي شركة من هذه الشركات لأنه لن يستطيع تحمل الخسارة لمدة كبيرة بينما تستطيع الحكومة تحمل هذه الخسارة والتي تبلغ ١,٨ مليار جنيه سنويا، وذلك تنفيذًا لتوجيهات الحكومة بضرورة الحفاظ على مصالح العاملين وعدم المساس بهم مراعاة للبعد الأممي والاجتماعي.

هذا بالإضافة إلى أن عملية تقييم هذه الشركات أمر صعب للغاية لأن أصولها عالية جدا لا تتناسب على الإطلاق مع حجم العائد المحقق منها.

ومن أبرز الآثار التي أفرزها وقع التطبيق لسياسة التخصصية هو تضارب آراء المواطنين حول جدوى هذه السياسة والمخاوف التي تنتاب طبقة العاملين ورفضهم لهذه السياسة مما يعني أن

تهيئة الاجتماعية لم تكن كافية قبل وأثناء تطبيق هذه السياسة. وتسير اللجنة إلى ما يلي :

* إن مشكلة مسألة التي تم الاستغناء عنها تحتاج لسياسة جديدة، حيث نتج عنها بطالة تضاعف لبطالة الموجودة وما زالت هذه المشكلة قائمة حتى أن المبالغ التي صرفت لهم كمعاش ميكر غالبا ما صرفت في مجالات المعيشة الضرورية، وكان من الأجدى أن يتم تأهيلهم لمؤنتهم مرة أخرى لسوق العمل (تدريب تحويلي)، وذلك لتحقيق العدالة الاجتماعية.

* لا توجد ضوابط كافية يمنع سيطرة الأجانب على الاقتصاد ولم تنظم عملية البيع للأجانب، وما قد يترتب عليه من اختناكات للسوق المحلية وبالتالي زيادة الأسعار أو زيادة النفوذ الاقتصادي لجهة ما.

* عدم وجود سياسة قوية تتيح متابعة المشروعات التي تم خصصتها لمتابعة ألقها حتى تتحقق لعوائد التي استهدفت من التخصص.

* لشفاافية في التعامل مع برنامج التخصص ما زالت تحتاج لتعميق، بالإضافة إلى التطورات التي تحدث والمفاوضات القائمة ما زالت عامضة مما يترتب عليها ثامعات نقل من مصداقية هذه السياسة.

* هذا وقد اتخذت الدولة خطوات جادة في بيع أصول الشركات المملوكة للقطاع العام وتم خصخصة ١٨٥ شركة من بين ٣١٤ شركة خاضعة لبرنامج الخصخصة منها ٩١ شركة في قطاع الصناعة ، وبلغت حصيلة الخصخصة ١٦٨١٤ مليون جنيه حتى ٢٠٠١/١٢/٣١ ، ومن أخطر القضايا التي تثير جدلا واسعا هو حصيلة بيع هذه المشروعات والتي تتحل خزقة الدولة،

حيث كان من الأجدى أن يتم توجيه هذه المبالغ لتحديث وإعادة إصلاح لودات الأخرى المتعثرة والمساهمة في تحديث لصناعة بطريق غير مباشر.

وترى اللجنة أن لودات الصناعات التي بيعت لم تضاع شيئا ملموسا ولم تحقق الأهداف التي بيعت من أجلها بل أصبحت عبئا على الاقتصاد القومي حيث ما زال الإنتاج هزيبا ولم تستطع هذه لودات فتح لسوق خارجية لو إيجاد ميزة تنافسية لسعة جديدة في الأسواق الداخلية والخارجية، الأمر الذي يحتاج إعادة دراسة هذا المال وعلاجه، حيث أن تكلفة برنامج الخصخصة يتصله الشعب بالكامل عن طريق إيرادات الدولة والزيادة في الأسعار والضرائب على المدى الطويل.

٢-١-٧- كثرة الأعباء الضريبية والحصرية

التي يتصلها المنتج المصري

تركز اللجنة على أن لصناعة المصرية قد تحملت خلال المرحلة الأولى للإصلاح الاقتصادي بالكثير من الأعباء المالية التي كان هدفها تحقيق التوازن الهيكلي للاقتصاد والاضباط المالي والنقدي كمنخل ضروري للتقمية، تلك الأعباء التي انعكست على الصناعات المصرية في صورة ارتفاع تكلفة المنتجات لصناعة، وعدم المساواة والتكافؤ بينها وبين المنتجات الأجنبية المثيلة والتي يتم إنتاجها في ظروف تختلف كل الاختلاف عن ظروف إنتاج السلع المصرية، وقد ساهم ذلك بشكل مباشر في تفوق الصناعات الأجنبية وتميزها سعريا وسهل عليها مهمة اختراق أسواقنا المحلية وتمتعها بقبول والرواج بما يعود بكثير لضرر على الصناعة المصرية والاقتصاد المصري عموما .

هذا بخلاف الدعم المستمر الذي تعطيه هذه الدول لمصانع الغزل.

لما عن الأسعار المطبقة لذات الرتبة من هذه الأقطان فهو ٨٠ سنت للبربة

٢- الضرائب المفقاة على عائق هذه

الصناعة وهي:

الضرائب العامة على المبيعات:

- ضريبة لسيماك على الخامات الدلخطة في الإنتاج ونسبتها ١٨%.
- ضريبة المبيعات على المنتج للتام ونسبتها ٢%.
- ضريبة المبيعات على السلع الرأسمالية (الأصول الثابتة) ونسبتها ١٠%.
- ضريبة المبيعات على قطع الغيار لللازمة للإنتاج ونسبتها ١٠%.
- ضريبة المبيعات على جميع الخدمات وهي ١٠%.

* الضرائب العامة على الدخل:

- ضريبة رؤوس الأموال المنقولة ونسبتها ٢٢%.
- ضريبة نشاط تجاري والصناعي ونسبتها ٤٠%.
- ضريبة المرتبات والأجور وما في حكمها ونسبتها ٢٠%.
- ضريبة رسم تنمية موارد الدولة وتبدأ من ٢% حتى ٥%.

وفي هذا السياق ترى اللجنة انه قد حان الوقت لرفع كلفة الأعباء المالية والتكاليف الكبيرة والمستوعبة والتي تنوء بحملها الصناعة المصرية ابتداء من مرحلة استيراد الآلات ومبتكرات الإنتاج والمواد الخام التي لا تنتج محليا، ثم مرحلة التصنيع، وأخيرا مرحلة التسويق وإجراءات التصدير، والتي تشكل في حد ذاتها إحدى التحديات التي تعوق انطلاق الصناعة المصرية والنهوض بها، وذلك بهدف وضع المنتج والمصدر المصري على قدم المساواة مع المنتجين المنافسين بالخارج وتمكينهم من التوفيق بين معادلة (السعر والجودة) وللنفاذ إلى الأسواق العالمية.

ومتضرِب اللجنة مثلين على هذه الأعباء في صناعين هامين هما :- الغزل والنسيج- البتروكيماويات .

الأعباء المفروضة على صناعة الغزل والنسيج :

١- ارتفاع أسعار الخامات الأولية المحلية طبقا للإحصائية الصادرة من صندوق دعم الغزل والمنسوجات الصادرة في أكتوبر عام ٢٠٠١ وقد جاء بها أن متوسط سعر للشعر القطن هو ٣٥,٥ سنت البربة لأسعار الأقطان الخام متوسطة الثقل $\frac{3}{32}$ في البورصة (ليفربول).

- قطن يوناني ٣٣,٧٥ سنت للبربة.
- قطن لوزباكستاني ٣٤,٧٥ للبربة.
- قطن سوري ٣٥,٠٠ سنت للبربة.
- قطن إيراني ٣٦,٢٥ سنت للبربة.
- قطن أسباني ٣٧,٧٥ سنت للبربة.

*** ضرائب الدمغة طبقاً للقانون ١١١ لسنة ٨٠ وتعديلاته:**

وفيما يلي الأوعية الخاضعة لضريبة الدمغة:

- للدمغة المسندة على فواتير المشتريات ولواصر التوريد والمصرفيات.
- للدمغة المسندة على توقيعات الأجور وإيصالات الاستلام.
- للدمغة المسندة على لدعاية والإعلان.
- الضريبة النسبية على الكمبيالات وتبدأ بـ ٤ بالآلف وحتى ١٢ بالآلف.
- للدمغة النسبية على صرفيات الجهات الحكومية وهي ضريبة أصلية وإضافية وهي في حدود ٩%.
- رسم تنمية موارد الدولة بالقانون ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ وتعديلاته.

*** الضرائب والرسوم الخاصة بالعمليات والغرف التجارية والصناعية والسجل الصناعي:**

- الضريبة العقارية وهي بواقع ٤٠% من القيمة الإيجارية.
- رسوم التسجيل للعقود مقابل الرسوم المختلفة ونسبتها ٨ بالآلف.
- رسوم الترخيص لتشغيل المحال لصناعي.
- رسوم التفتيش السنوي على المحلات الصناعية.
- رسوم لسجل الصناعي.
- رسوم للغرف التجارية.
- رسوم للغرف الصناعية.

*** التأمينات الاجتماعية ونسبتها ٤٠% ويمسدها أصحاب الأعمال كذلك خضوع الأجور المتغيرة للتأمينات الاجتماعية ونسبتها ٢٥%.**

* هذا بالإضافة إلى ارتفاع نفقات التشغيل على القروض إذ تصل إلى ١٧,٩٥% سنوياً.

وتخلص اللجنة من ذلك أن صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة قد تعرضت ، خلال الفترة الماضية لمصاعب عديدة فهي تتحمل ما يصل إلى (٢٠) نوعاً من الرسوم والضرائب ، بالإضافة إلى ارتفاع حوزة البنوك وارتفاع أسعار القطن للدخل في هذه الصناعة وأكثر من ضعف السعر في البلاد الأخرى ، فضلاً عن إنتشار ظاهرة تهريب الملابس الجاهزة بشكل كبير مما أثر على هذه الصناعة وعرضها للعديد من المشاكل والمصاعب وعدم تمكثها من المنافسة العادلة لشريفة أمام سيل الواردات من الملابس الجاهزة وخاصة من جنوب شرق آسيا .

وطبقاً لالتزامات مصر الدولية بتحرير الملابس الجاهزة اعتباراً من أول يناير عام ٢٠٠٢ ، كان لابد من إيجاد قدر من المساندة لهذه الصناعة في ضوء ما نتيجته لفاقية للتجارة العالمية للدول من إتخاذ إجراءات لاتخاذ وسعاونة اقتصادها في حالات محددة ، وذلك عن طريق زيادة الرسوم الجمركية على واردات السلع الصناعية التي يتعرض الإنتاج المحلي لها لأضرار جسيم نتيجة هذه الواردات .

ولذا فقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٩ لسنة ٢٠٠١ بتعديل التعريفات الجمركية ، والذي عمل به اعتباراً من ٢٠٠٢/١/١ ووفق عليه مجلسكم الموقر بجلسة ٢٠٠٢/٢/١١ المسائية، والذي استهدف حماية الصناعة الوطنية ورفع كفاءتها وجودتها لإيقاف حصى الاستيراد العشوائي من خلال الرسوم الجمركية

ومن المعروف اقتصادياً أن حظر الاستيراد والمبالغة في الرسوم الجمركية يؤديان إلى زيادة نشاط التهريب..

لذا توصي اللجنة بتسديد الرقابة على المنفذ الجمركية. والمناطق الحدودية وسه كلـه الثغرات. المسكنة للتهريب ، خاصة وأن الحافز أصبح مغنياً للغاية لارتفاع أسعار هذه الملابس بعد زيادة جماركها بهذا القدر الكبير .

وأخيراً ترى اللجنة ، أنه يجب على المنتجين ألا يسترخوا اعتماداً على هذه الحماية المتاحة والتي لن تستمر طويلاً إذ من المؤكد أنها ستكون لفترة محدودة ، ويجب أن تستغل - هذه الفترة الممنوحة والأخيرة - في عمليات التطوير والتحديث حتى يتمكن المنافس والتصدير خاصة وأن لهذه الحماية مرنود على صلاتنا بالأسواق الخارجية إذا ما تم مبدأ المعاملة بالمثل، فالارتفاع بالجوقة وترشيد التكاليف وعدم المغالاة في الأسعار هي السبل الوحيد لحماية الإنتاج الوطني ويقتضي المنقصة وغزو الأسواق المحلية والعالمية .

الأعباء المفروضة على صناعة

المستروكيميائيات:

لما كان السوق المصري أمادة البولي بروبيلين حكراً على الشركات الأجنبية والعربية لسنوات عديدة قبل بدء الإنتاج المحلي، فقد بدأت منقصة شديدة وغير عادلة من هذه الشركات الأجنبية والعربية للاحتفاظ بالسوق المصري مستغلة بذلك الدعم الممنوح لها من بلادها والامتيازات الخاصة للسفوح لها من مصر حسب بعض القوانين والإجراءات والاتفاقات مما يضعف قدرة الشركات المحلية التنافسية. وفيما يلي أهم الأعباء المفروضة :

التوجه على السلع كاملة الصنع وتخفيضها على العديد من مستلزمات الإنتاج الداخلة في إنتاج هذه السلع ، استعماراً من الدولة بضرورة حماية هذه الصناعة الاستراتيجية التي تبدأ من زراعة القطن وما يستتبعها من مراحل حطج وغزل ونسج وتجهيز وصياغة ، والتي يعمل بها نحو ١,٥ مليون عامل .

واللجنة تعتبر أن هذه خطوة سوفقة لتوفير الظروف الملائمة لحماية الصناعة الوطنية ومعالجة التهريب والحد من الطلب على الدولار.

وإذا كانت الدولة قد قامت بدورها في حماية المنتج الوطني فإن القطاع الخاص ورجال الإنتاج الصناعي في مصر أصبحوا مطالبين بالحرص الكامل على الجودة لتتمتع في إنتاجهم ومنقصة المنتج المستورد في الخامات الجيدة والنفقة في التصنيع والتشطيب بحيث يكون المنتج المصري منافساً قوياً للمنتجات الأجنبية التي تعاول غزو أسواقنا . وعلى رجال الإنتاج الصناعي أن يقوموا بدورهم في حماية منتجاتهم هم وحماية المستهلك المصري الحريص على تشجيع صناعة بلده والحريص في ذات الوقت على أن يجد منتجاً يليق به ويليق بمصرنا ويسعر معقول يتفق مع إمكاناته المالية .

إن المنتج المصري الذي تحميه الدولة يجب ألا يستغل هذه الفرصة ويرفع أسعاره لو يفرض سعناً زديئة على السوق طالما لا يوجد لها منافس أجنبي في السوق بل يجب أن يطور إنتاجه ويحدث نفسه بسرعة لينتج لنا ملابس جيدة ويسعر معقول ولا يحصل المستهلك المصري كالعائد ثمن هذه الحماية التي تحمينا له لنولة .

للمنتج السعودي لتخفيض السعر حتى أصبح أقل من تكلفة المنتج المحلي وبالتالي يترك له أحد أمرين ، إما البيع بأقل من التكلفة أو للتوقف عن البيع، وفي كلتا الحالتين سوف يتوقف الإنتاج المحلي.

ولذا لابد من التدخل لتصحيح هذا الوضع أسوة بالبلاد الأجنبية الأخرى مثل الهند والاتحاد الأوروبي حيث يتم فرض ضريبة جمركية عادلة لحماية المنتج المحلي والصناعة الوطنية لهذه الدول.

ومن الجدير بالذكر أن اللجنة خاطبت وزير المالية في شأن إزالة هذه التشوهات الجمركية فورد سيكته بأنه - طبقاً للقرار الجمهوري رقم ٤٦٩ لسنة ٢٠٠١ - تم تخفيض فئة الضريبة الجمركية على المادة الخام (غاز بروبيلين) إلى ٥ % مع زيادة فئة الضريبة الجمركية على المنتج التام إلى ١٥ % وبذلك تكون للتحريفة الجمركية عند منحت للشركة المنتجة لميزة تنافسية التي تعكسها من مواجهة الممثل للمستورد والذي يتم استيراده من دول الاتفاقيات .

والجنة تشكر الحكومة في هذا الشأن وتطالب بمراعاة دعم للصناعة الوطنية وحمايتها من المنافسة غير المتكافئة .

* الدعم الممنوح لبعض الشركات الأجنبية والعربية من بلد المنشأ:

إن أغلب الدول الأجنبية والعربية تقوم بدعم مباشر أو غير مباشر لمنتجاتها الوطنية لتعظيم قدرتها التنافسية مع توفير الحماية لصناعاتها الوطنية، فعلى سبيل المثال لهذا المنتج السعودي الذي يتمتع بالمزايا التالية:

* الجمارك على المادة الخام ١٠% والمنتج التام للمنتج المستورد أيضا ١٠%.

* الجمارك على المنتج النهائي السعودي ٦% أي أقل من المادة الخام التي تبلغ ١٠%.

* لدعم الممنوح لبعض الشركات الأجنبية والعربية من بلد المنشأ والتي توفر حوالي ٢٠% من إجمالي التكلفة لهذه الشركات مقارنة بمنتجنا المحلي.

ويتم تفصيل لهذه الأعباء فيما يلي:

* الجمارك على المادة الخام والمنتج التام:

الرسوم الجمركية المقررة على المادة الخام المستوردة (الدولارين) مقارنة بالمنتج النهائي المستورد (القبولي بروبيلين) لا تتجمع أو تحقق أي امتيازات للتصنيع محليا، كما تضعف من القدرة التنافسية للصناعة المحلية. فالرسوم الجمركية على المادة الخام (الدولارين) هو ١٠% + ٣% رسوم خدمات، وفي حال المنتج النهائي المستورد من الخارج (القبولي بروبيلين) فالرسوم الجمركية هي أيضا ١٠% + ٣% رسوم خدمات، وهذا الوضع لا يعطي أي ميزة للتصنيع المحلي ويزيد من تكلفة الإنتاج وبالتالي تضعف القدرة التنافسية.

* الجمارك على المنتج النهائي من منشأ سعودي مقارنة بالجمارك على المادة الخام:

في حال الاستيراد من شركة سعودية (وهي أكثر شركة مصحرة لمصر من القبولي بروبيلين) فالمشكلة تكبر بكثير لأن الرسوم الجمركية على المنتج السعودي النهائي هي ٦% + ٣% رسوم خدمات، أي أن هناك فرق ٤% لصالح المنتج السعودي وهو كالتالي لإبعاد المنتج المحلي عن المنافسة . نظرا لتعاظم التكلفة وإصطاء الفرصة

- مساعدة الدولة في تمويل المشروعات يمتنع
قرض يصل إلى ٥٠% من إجمالي تكلفة
المشروع بفائدة قدرها ١% مع تسهيلات في
السدك تصل إلى فترات طويلة. هذا مقابل فائدة
تصل إلى ١٤% أو أكثر في حال الإقراض من
البنوك المصرية لتمويل المشروعات المحلية.

- تأمين المادة الخام (البرولين) للمصنع
السعودي بأسعار خلسة ومنخفضة عن السعر
العالمي. هذا مقابل استيراد الصناعة الوطنية
للمادة الخام (البرولين) من الأسواق العالمية
بأسعار السوق مضافا إليها تكلفة الشحن والتفريغ
والنقل مما يعنى أن تكلفة المادة الخام للمنتج
المحلى تفوق تكلفة المادة الخام للمصنع السعودى
بما لا يقل عن ٢٥% أو أكثر.

- تأمين الدولة للمرافق والخدمات بأسعار
مخفضة وميسرة مقارنة بتكلفة هذه الخدمات
للمصانع في مصر.

أما بخصوص المنتج الأمريكى فهو يتمتع
بميزة خاصة من المعونة الأمريكية التى تمنحها
الولايات المتحدة إلى مصر حيث يتم منح
تسهيلات قنمائية تصل إلى ٢٧٠ يوم مع تثبيت
سعر الدولار مما يشجع العميل المصرى إلى
شراء المنتج الأمريكى للاستفادة من هذا التسهيل
الذى لا يمكن المنتج المحلى من المنافسة معه،
هذا بالإضافة إلى أن المصنع الأمريكى يقوم
بتصدير المنتج الأمريكى إلى مصر فى حالة
وجود فائض فى الأسواق الأمريكية والأوروبية
فقط فى هذه الحالة يتم تخفيض السعر إلى اثنى
مستوى للتخلص من الفائض وبالتالي وفى معظم
الأحيان يكون هذا السعر أقل بكثير من تكلفة
المنتج الوطنى وبالتالي عدم استطاعة السلعة

وطنية المنافسة رغم جودتها ومطابقتها للشروط
العالمية وقبولها من العميل المصرى.

وفى ضوء ما أوردته اللجنة من أمثلة فإن
للسانعة الوطنية أن تستطيع المنافسة سواء محليا
أو خارجيا.

ولذلك ترى اللجنة ضرورة إعادة للنظر فى
هذه الأعباء الضريبية والتسهيلات الجمركية التى
تتلقها كاهل الصناعة الوطنية.

٢-١-٨ - انتشار ظاهرة التهريب:

تعد من لظرف التحديت التى تواجه الصناعة
المصرية ظاهرة تهريب السلع والبضائع الأجنبية
إلى داخل البلاد، فالتهريب معناه دخول هذه السلع
الأجنبية إلى الأسواق المحلية دون أن تتصل
عبر سداد الجمارك أو الرسوم وبالتالي يتم
عرضها بأسعار تقل عن مثيلتها من الإنتاج
المحلى الذى يتصل بأعباء الإنتاج والتصنيع
والضرائب والرسوم بالإضافة إلى الجمارك
المرتفعة على مستلزمات الإنتاج لأنه كما سبق
أن أشرنا، لا يوجد منتج مصرى ١٠٠% فى
أغلب الصناعات.

وقد اتخذت وسائل التهريب أشكالاً متعددة من
أهمها:

- بضائع لتراتزيت ولبضائع العبارة.
- مخالفة نظم الإعفاءات الجمركية (الإعفاء
الدبلوماسى).
- نظام السماح المؤقت (الدروباه).
- نظام المدن الحرة.
- التهريب عبر الحدود المصرية.
- التهريب عبر العواتق.

ورغم الجهود التي تبذل من قبل الدولة في محاربة هذه الظاهرة إلا أنها ما زالت قائمة.

ولعل أهم الأسباب التي ساعدت على زيادة ظاهرة التهريب هو ضعف وقصور فاعلية مؤسسات وأجهزة الرقابة على الواردات والمخالفات الجمركية وعدم توافر الكوادر الفنية المؤهلة على كشف حالات التهريب بمختلف أشكالها وصورها التي يبتكرها المهربون بالإضافة إلى عدم وجود الوسائل الحديثة للكشف عن السلع المهربة، فضلاً عن وجود بعض موظفي هذه الجهات من ضعاف النفوس الذين يحصلون على رشوات من أجل تسهيل عمليات التهريب.

كما أن الصناعة المصرية والمنجمين المحليين قد ساهموا بشكل غير مباشر في تفاقم عمليات التهريب، حيث أن الصناعة المصرية في وقت قريب قد أغلقت مصانعها للنظام الجديد ولم تستجب بالسرعة واليقظة المطلوبة لمواجهة رباح التخيير للسرعة التي تهب على شتى بلدان العالم والتي تفرض أسلوباً جديداً للمنافسة يتوقف بالدرجة الأولى على عنصرى الجودة والسعر وهما العنصران اللذان قد غفلت عنهما الصناعة المصرية لفترات طويلة نتيجة اعتماد المنتجين المحليين وشركات القطاع العام على الميول التي كلفت مملوكة فيما مضى من حيث خلق باب الاستيراد والاعتماد على المنتج المحلي إبان انتعاج مصر لنظام الاقتصاد الموجه وبالتالي لم تتجه هذه الشركات بمصالح المستهلك المصري في تقديم سلعة جيدة وبسعر مناسب وبالتالي لم يكن أمام المستهلك إلا الإقبال على السلع المستوردة المهربة. كل ذلك أدى إلى انتشار هذه الظاهرة.

كما تود اللجنة أن تنبه إلى أن عدم صدور القوانين الفعالة يمنع الإغراق ومنع الاحتكار

حتى الآن، بسهل عمليات التهريب ويبيح للمخالف للمهربين للعمل في مجال التهريب بحرية أكبر ويجرأ أكثر، لأن العقوبات الواردة بالقوانين والعقوبات التي يعمل بها حالياً في مجال مكافحة التهريب غير رادعة سواء من حيث العقوبات المقيدة للحرية، أو الغرامات التي لا تتناسب مع ما يحققه المهربون من أرباح طائلة والدليل على ذلك الموجات المتتالية من السلع المستوردة إلى الأسواق المصرية من شتى بلدان العالم. ولذلك فقد شكل مجلس الوزراء عدة لجان لمحاورة هذه الظاهرة وسبلت الإحصائيات والأرقام لعدم ٢٠٠١ ضبط ١٥ ألف قضية سلع ومضغ مهربة تضمنت العديد من الأجهزة الكهربائية والإلكترونية وقطع غيار السيارات بالإضافة إلى كميات ضخمة من الملابس الجاهزة.

ولذا ترى اللجنة أن مواجهة ظاهرة التهريب تعد مطلباً قومياً لحملة الصناعة الوطنية والحفاظ على مورد الدولة.

٢-١-٩- جهاز الصناعات الصغيرة والمتوسطة عن تنمية اتجاهات المصانع الكبيرة :

المنتج المصري ليس مصرباً ١٠٠% لأنه يتم استيراد نحو ٤٠% من مكوناته وبالتالي فإن نقص الصناعات المغذية يسبب عظمة كبيرة أمام الصناعة المصرية لأن الصناعات الكبيرة تضطر للاعتماد على نفسها في استيراد تلك المكونات أو بتصنيعها ذاتياً مما يخرجها عن التركيز من أجل الإجابة في تخصصها ويخلفها في دائرة مضمّنة من الأعباء التصنيعية والتمويلية .

ويرجع ذلك إلى أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة ما زالت تقتصد إلى السفة واضحة المعالم فهي تعاني من الكثير من المشاكل رغم ما تبذره الدولة من جهود من أجل النهوض بها ، لأنه

لا يمكن لأي مجتمع صناعي أن يتقدم دون الاعتماد على قاعدة متكاملة من الصناعة الصغيرة والمتوسطة تكون مغذية للصناعات الكبيرة والاستراتيجية.

* المعوقات التي تواجه تنمية المشروعات

الصغيرة في مصر :

تواجه منشآت الأعمال الصغيرة في مصر بالعديد من المشاكل والصعوبات وذلك نتيجة لوجود مجموعة من المعوقات والعوامل التي تحد من انطلاقها فهناك مشكلات عامة تقليدية، بالإضافة إلى بعض المشكلات الخاصة بكل صناعة من هذه الصناعات . وهذه المشكلات تختلف تبعاً لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسلمية الخاصة بكل صناعة على حدة وتزداد خطورة مشكلات الصناعات الصغيرة عادة عندما تكون في مرحلة الإنشاء ولم تبلغ بعد مرحلة الاستقرار ويعتبر التعرف على هذه المشكلات أسراً ضرورياً حتى يمكن التصدي لمعالجة هذه المشكلات :

- المشاكل العامة التي تواجه المشروعات

الصغيرة في مصر :

- تعدد الجهات المعنية بالمشروعات الصغيرة في مصر وعدم التنسيق بينها .

- تعدد تعريفات المشروعات الصغيرة (للصناعات الصغيرة) ومن ثم غياب مفهوم وتعريف موحد .

- نقص الخبراء والمختصين والمدركين لمفهوم المشروعات الصغيرة

وخصوصيتها الشديدة من حيث طبيعة

النشاط والمستوى التكنولوجي .

- عدم كفاية البنية الأساسية اللازمة لدعم المشروعات الصغيرة من حيث التمويل أو المعونة الفنية والتدريب والتسويق .

- لقيم الاجتماعية السائدة : حيث ما زالت

القيم الاجتماعية السائدة بالمجتمع المصري تعمل على :

* الإغلاء من شأن الشهادات

الجامعية والوظائف الحكومية .

* الحط من قيمة العمل اليدوي

والحرفي وتملك المشروعات الصغيرة

(العمل الحر) .

- طول وصعوبة الإجراءات اللازمة لإقامة

المشروع الصغير وفي مقدمتها منح

الترخيص من المحليات وإخبال الكهرباء

والمرافق الخ .

- لضرائب غير المباشرة حيث تعتبر العن

الأول للمشروعات الصغيرة .

- عدم وجود معاملة تفضيلية للمشروعات

الصغيرة :

* في مجال أسعار الكهرباء والمياه وغيرها ،

الجمارك والضرائب ، القوائد على القروض ،

أفضلية الشراء من منتجاتها من قبل الحكومة .

- عدم توفير الأراضي والمباني للمجهزة

بالمرافق الأساسية وارتفاع أسعارها .

- ارتفاع التكلفة الرأسمالية للمشروعات

الصغيرة نظراً لارتفاع أسعار المعدات

المستوردة .

- صعوبات التسويق في ظل ارتفاع تكلفة

الإعلان والدعاية والترويج وغياب قنوات

ومنافذ البيع المتخصصة التي تشكل

- اختلال الهيكل التمويلي لدى معظم المشروعات الصغيرة القائمة على قروض -

- عدم توفر المؤهلات والخصائص

تخصصية فلازمه في أصحاب المشروعات أنفسهم كرجال أعمال صغار.

- البيئة المحيطة بتلك المشروعات لا يتوافر لديها القدر المناسب من الثقة والحساس للتعامل مع تلك المشروعات ودعمها -

- معاناة كثير من تلك المشروعات من مشكلات فنية سواء في تشغيل المعدات أو صيقتها أو في الخبرة الفنية للإنتاج.

٢-٢ - التحديات الخارجية :

١-٢-٢ - المتغيرات الاقتصادية والسياسية

العالمية:

اختتم لعالم القرن العشرين وافتتح لقرن الواحد والعشرين بالعديد من المتغيرات ، سواء من الناحية الاقتصادية ، أو السياسية ، والتي كان لها أكبر الأثر على الصناعة المصرية، بل وكافة مناحي الحياة في مصر.

حيث إن العالم دخل فعلا في صراعات وصدامات تجارية شرسة لن تقل آثارها وعواقبها عن الحروب التي غاضتها البشرية في القرن المتصرم . إذ الحرب حلقا لم تعد حربا عسكرية بقدر ما أصبحت حربا اقتصادية في المقام الأول . وذلك لأن ميادينها كلها اقتصادية.

ومن ناحية أخرى أتت المتغيرات السياسية والاقتصادية العالمية في الآونة الأخيرة ، إلى ظهور العديد من المبادئ والقيم الاقتصادية

منظومة متكاملة من المنتج إلى المستهلك فضلا عن غياب المعلومات الدقيقة عن الأسواق المختلفة وفرص التسويق الداخلي والخارجي -

- نقص التعاون الفنية والحكمت الخاصة التي تتطلبها المشروعات الصغيرة ومن أهمها:

(الصيانة - المعلومات - التكنولوجيا - التكريب - المعونة الفنية - التسويق والتصدير) -

- عدم توفر الشباب المؤهل بفكر المشاريع نظراً لتصور برامج التعليم والمناهج المتعلقة بالمشاريع -

- المشاكل الخاصة بمشروعات الشباب

المولدة من الصندوق الاجتماعي :

- صعوبة التسويق ، وذلك لعنة عوامل منها :

* عدم التوازن بين العرض والطلب في معظم منتجات هذه المشروعات وبخاصة تلك للمنتجات التقليدية التي تصدى شباب لإنتاجها على سبيل المحاكاة.

* انخفاض القوى الشرائية بصفة عامة .

* قصور مهارات التسويق لدى الشباب .

* انخفاض مستويات الجودة لدى بعض المشروعات .

* قصور الإمكانيات المالية اللازمة لتحويل عملية التسويق لها وإثراء تشكيلة المنتجات في هذه المشروعات -

الجديسة والتي تعتمد بشكل أساسي على أدوات وسياسات اقتصادية مختلفة تماماً عما كان سائداً من قبل ، وأصبحت الصراعات السياسية تركز لاساً على السيطرة والهيمنة على مقدرات الآخرين وإرادتهم ، على فتح الحدود وإسقاط جميع الحواجز أمام حركة الاقتصاد ورؤوس الأموال والسلع واليضع ، وفرض التخلي عن وسائل الحماية التقليدية ووضع العديد من القيود الدولية على استخدام هذه الأساليب الخاصة بالحماية ، وتحويل العالم إلى سوق واحدة متكاملة .
 كافة الدول على اختلاف

إلا قدرتها على المنافسة بتقديم منتج عالي الجودة بسعر مناسب .

ومن الواضح أن أروق هذا تصادع العالمي هم الدول الكبرى المتقدمة - ليعا ارتكوا رجيا والتي سوف تزداد - بطبيعة الحال - حدة المنافسة بينها على الأسواق العالمية.

إلا أن اللجنة تؤكد على أن مصر ستكون في طليعة الدول التي ستأثر ونتأثر من عواقب نظام جديد شرعت للتكتلات الاقتصادية القوية في تنفيذه خلال السنوات الأخيرة ، خاصة وأن مصر قد استجابت إلى تلك المتغيرات الاقتصادية العالمية وتقاطعت معها وتبنت منذ وقت بعيد سياسة الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة ، كما أنها انضمت بإرادتها واختيارها إلى العديد من الاتفاقيات الاقتصادية الدولية وعلى رأسها اتفاقية التجارة العالمية "الجات" ، واتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية .

وذلك لمانا بأن التنمية الاقتصادية الدولية الشاملة لا يمكن أن تتم في مصر وهي بمعزل عن العالم ، ولا ريب في أن هذه المتغيرات قد تمحصر عنها العديد من التحديات التي تواجه

الصناعة المصرية باعتبارها أهم القطاعات تأثراً بكافة المتغيرات والمستجدات على الساحة الدولية .

وتبرز اللجنة فيما يلي أهم التحديات التي أقررتها تلك المتغيرات وهي :

* اختلاف فلسفة التصنيع واستراتيجياته ، وتغير مؤشرات تقييم النشاط الصناعي في البلدان المختلفة ، حيث لم تعد الميزة التنسية هي الأساس أو العنصر أو السمة أو الأسواق المحلية المطلقة هي الحافز على تصنيع صناعة على أخرى ، أو هي الأساس في إنشاء وتطوير صناعات المستقبل ، بل أصبح لسن لتقييم هو قدرة هذه الصناعات على المنافسة في الأسواق العالمية والإقليمية والمحلية ، وخلق ميزة تنافسية للصناعة تمكنها من الصمود أمام المنافسة العالمية على المدى الطويل .

* تزايد ظاهرة صراع الاقتصادي والحروب التجارية بين الدول الصناعية الكبرى على اقتسام الأسواق العالمية وتعاطم ظاهرة التكامل الاقتصادي الإقليمي ، الذي يمتد ليشمل تولا عديدة ، من أهمها (الناقتا) والتي تضم أمريكا والمكسيك وكندا ، وكذلك كتل (الأسبان) الذي يضم النمور الآسيوية ، والاتحاد الأوروبي الذي وقع حالياً اتفاقيات مشاركة مع العديد من دول حوض البحر المتوسط وعلى رأسها مصر ، وكذلك الدعوة إلى إنشاء السوق الشرق أوسطية وهو الأمر الذي تتصاعل معه قدرة الصناعة

المصرية على الحياة في ظل الانعزال
والانغلاق على الذات.

* التحول الشديد نحو النظام الرأسمالي والاتجاه
إلى سياسات التخصصة وتبني برامج
الإصلاح الاقتصادي، فشيء معظم بلدان العالم
الثالث، لتشكل بداية نهضة اقتصادية كبرى
في مجالات التكنولوجيا والمعلومات
والاتصالات والتصنيع فائق التقة، وغيرها من
المجالات الحديثة. وقد ترتب على ذلك كله نوع
من التكامل الشديد بين الصناعة والتجارة والأداة
الاقتصادية والمكانة الدولية كما أن تلك
المتغيرات قد أعطت معنى واحدا، وهو أن
إمكانيات الإنتاج أصبحت غير محدودة، وأن
فرصا هائلة للجودة والتميز بتكلفة نسبية أقل
سوف تظهر وأن السباق شاق ومرير ولا مجال
للتقاص أو التخلف عنه.

واتطابقا مما سبق تؤكد اللجنة على أن هذا
لواقع الجديد الذي سيواجه للصناعة المصرية وما
ينطوي عليه من تحديات سيجبرها على فتح أسواقها
أمام الميل التجاري من الواردات الأجنبية مع عدم
تسلب فترة للصناعات المصرية حاليا على التصدير
بالمعدلات المطلوبة اللازمة، ليشكل منعطفا خطيرا
وتحديا كبيرا أمام الصناعة المصرية، مما يستلزم
معه بالضرورة إعادة تقييم النشاط الصناعي في
مصر والسعي لتحديث نحو التخطيط المستقبلي
وتوحيد الرؤى لمواجهة تحديات وتداعيات النظام
الاقتصادي العالمي الجديد.

٢-٢-٢-٢ - اتفاقيات التجارة العالمية :

تعد اتفاقية الجات من أهم وأخطر وسائل
النظام الاقتصادي العالمي الجديد في تطبيق حرية
التجارة وحرية تنفق رؤوس الأموال والمنافسة
الشديدة وتغيير المواقع والحلجز التقليدية وتحويل

النشاط الاقتصادي، خاصة بعد أن تم توسيع
نطاقها من خلال جولة أورجواي لتشتمل على
نحو ٩٠% من إجمالي التجارة العالمية.

ويهم اللجنة أن تسجل أن تضمم مصر
لاتفاقية الجات لم يكن خيارا بقدر ما هو ضرورة.
وذلك لأن مصر لم يكن لها أن تعزل عن ٩٠%
من حجم التجارة العالمية وتغلق حدودها في وقت
ينتج فيه اقتصادها نحو السوق ويسعى جاهدا
ليثبوا مكانه للاتق على خريطة الاقتصاد العالمي
وطى للرمح من الانفرجة الكبيرة التي تحقها
هذه الاتفاقية من حيث إزالة الحواجز الجمركية
والقيود الكمية والإجرائية ذات الأثر السلبي على
حركة لتجارة بين الدول وتحقيق قدر أكبر من
الانسيابية والتوازن في جودة المنتج وتحقيق
مستوى مجزى للأسعار والحماية من الإغراق
والبحث عن سبل جديدة لتنشيط حركة للواردات
والصناعات بين الدول إلا أن هذه الاتفاقية تنطوي
على بعض الآثار السلبية والتحديات التي تتصرف
إلى الصناعات المصرية باعتبارها ما زالت في
طور النمو وذلك من حيث قدرتها على التكيف
مع النظام العالمي الجديد لتحرير لتجارة الدولية
أو عدم قدرتها على المنافسة أو كسر الاحتكارات
والمنحول في أسواق جديدة والحفظ على أسعار
حاصلتها الأولية في السوق الدولية.

وتبرز اللجنة فيما يلي بعض الآثار السلبية
والتحديات التي تضعها اتفاقية الجات في طريق
للصناعة المصرية.

* إن اتفاقية الجات وما تتضمنه من بروتوكول
الانتقال إلى الأسواق يفتح أسواق العالم أمام
المنتجات الصناعية المصرية. ومن ناحية أخرى
يفتح السوق المصرية أمام تنفق السلع الأجنبية،
وفي هذا تعد خطير وغير متكافئ لصناعاتنا

المصرية ، حيث أنه وعلى الرغم من سقوط جميع الحواجز الجمركية والأساليب الحماية ذات الأثر للمائل أمام تنفق السلع والمنتجات من وإلى الدول الأعضاء في الاتفاقية ، إلا أنه من المعروف سلفاً أن غالبية دول العالم الكبرى تعتمد إلى حصة أسواقها بطرق جديدة ومشروعة ولا تتعارض مع اتفاقية الجات ولعل أقوى وسائل الحماية وأبرزها في هذا المجال هو تطبيق معايير الجودة والمواصفات القياسية والاشتراطات البيئية المعقدة . ومن ينطق للنظر جيداً في صناعتنا نجد أنها قد تختلف كثيراً عن دروب الجودة والالتزام بالمواصفات القياسية ومراعاة البعد البيئي ، في ظل تنامي مستويات الإنتاج وعدم وجود نظام متكامل للجودة أو جهة عليا تتصرف على تطبيق المواصفات القياسية وتضمن الالتزام بمراعاة البعد البيئي في الصناعة ، مما يحول ذلك كله دون استعادة المنتجات المصرية من بروتوكول التنفيذ إلى الأسواق العالمية ، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تجميد حجم استقدامنا من اتفاقية الجات عند حد نفاذ السلع والمنتجات الأجنبية إلى الأسواق المصرية لتهدد العديد من الصناعات الوطنية في مقلتها ، وهو ما يمثل أبلغ الضرر بالصناعة الوطنية والاقتصاد المصري عموماً .

*** إن بروتوكول النفاذ إلى الأسواق وما ينتجه من فتح أسواق المصرية لاستقبال شتى أنواع السلع من مختلف الدول قد يؤدي إلى حدوث نوع من الإغراق للأسواق المصرية بسلع ومنتجات تمثل خطراً حقيقياً على الإنتاج الصناعي الحالي والمصنعة كنتيجة لانخفاض أسعار تلك المنتجات عن أسعار المنتجات المصرية بسبب سياسات الدعم لتلك المنتجات والتي تطبقها بعض الدول ، وعلى الرغم من أن اتفاقية الجات قد كفلت للدول الأعضاء فيها الحق في اتخاذ إجراءات معينة ضد**

هذا الإغراق إلا أن التخوف الحقيقي والتحدي البالغ أمام الصناعة المصرية لا يكمن في الإغراق في حد ذاته ، وإنما في تصور خيرة الأجهزة الحالية والمؤسسات المنوط بها تنظيم التجارة الخارجية عن القيام بهذه المهمة في ظل عدم وجود نظام متكامل وسريع لمكافحة الإغراق والتصرف عليه ، مما يضعف من قدرة الصناعة الوطنية على الاستفادة من نظم الحماية التي قررتها الجات ضد حالات الإغراق . وأبسط مثال على ذلك ما حدث من إغراق السوق المصري بالحديد والكبريت . وذلك بسبب عدم وجود الأجهزة المحلية للقدرة على ضبط حالات الإغراق والكشف عنها والقضاء عليها .

*** إن أخطر تحديات اتفاقية الجات ، ما يتضمنه الاتفاق الخاص بالتجارة المرتبطة بالملكية الفكرية:**

حيث أن هذا الاتفاق - على الرغم من بعض إيجابياته - إلا أنه يختم في المقام الأول مصالح الدول المتقدمة التي تمتلك للتكنولوجيا الحديثة والمستطورة حيث أن هذا الاتفاق سيترتب عليه اتساع نطاق التكنولوجيا الواجب حمايتها بما ينص عليه من ضرورة تسجيل أي اختراع يتعلق بإنتاجه أو طريقة صنعه في كل المجالات التكنولوجية إذا ما كان جديداً ويشتمل على خطوة ابتكارية قابلة للتطبيق لصناعي ، وهذا على خلاف ما هو معمول به في مصر حالياً ووفقاً لقانون براءات الاختراع والذي لا يسمح بإسباغ الحماية على اختراع المنتجات ، خاصة التي ترتبط بصحة وغذاء الإنسان والحيوان ، وإنما تنصرف الحماية فقط إلى طريقة صنع هذه المنتجات كما أن هذا الاتفاق ينص على لصكار صاحب براءة الاختراع لحقوق استيراد المنتجات،

وهذا يعني أنه إذا كان موضوع الاختراع إنتاج سلعة معينة فإن للمخترع الحق في منع غيره الذي لم يحصل على موافقته من تصنيع أو استعمال أو عرض للبيع أو استيراد هذه السلعة .

ولاشك في أن هذا الاتفاق سيؤثر سلباً على العديد من الصناعات المصرية التي تعتمد على استيراد التكنولوجيا من الخارج وسيؤدي بالضرورة إلى ارتفاع أسعارها بصورة مذهلة نظراً للارتفاع الحاد في ثمن التكنولوجيا المستوردة ، خاصة في مجال صناعة النوام والتي تعد من الصناعات الاستراتيجية في مصر ، كما أن هذا الاتفاق سيشترتب عليه حرمان البحث والتطوير في مصر من فرصة للبحث والدراسة للتوصل إلى طريقة لتصنيع نضج المنتج .

وتأمل اللجنة أن يساهم مشروع قانون حماية الملكية الفكرية المقروض على المجلس حالياً في الحد من هذه الآثار السلبية على الصناعة المصرية بما يخدم مصالحنا القومية .

٢-٢-٣- الإتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس المشاركة بين جمهورية مصر العربية والصناعات الأوروبية ودولها الأعضاء :

أصدر رئيس مجلس الوزراء في الرابع والعشرين من سبتمبر ١٩٩٦ قراره بشأن تشكيل اللجنة القومية العليا للمفاوضات مع الاتحاد الأوروبي وذلك لإبرام اتفاق الشراكة المصرية الأوروبية نيلاً عن اتفاق التعاون الإيماني المبرم منذ ١٩٩٧ ، والذي تم التوقيع النهائي عليه بتاريخ ٢٥ / ٦ / ٢٠٠١ .

وفي البداية تؤكد اللجنة على أن اتفاقية المشاركة بين مصر والاتحاد الأوروبي تعد خياراً

استراتيجياً لمصر في ظل الأوضاع الإقليمية والدولية السائدة حالياً وأن قدرة هذه الاتفاقية على تحقيق مصالح الصناعة الاستراتيجية يرتبطان بقدرة للصناعة المصرية على التكيف والتجارب مع أحكام هذه الاتفاقية والاستفادة الكاملة من الفترة الانتقالية الممتوحة لمصر بموجب الاتفاقية والتي تصل إلى ١٢ سنة في إعادة ترتيب الصناعة المصرية لأوراقها والتعرف على نقاط ضعفها ومواجهة تحديات وتدابير هذه الاتفاقية لإحداث التوازن المطلوب بين مغائم ومغارم هذه الشراكة .

وترصد اللجنة فيما يلي أهم التحديات التي تخلفها هذه الاتفاقية والتي تمثل نقاط ضعف يتعين علينا جميعاً أن نواجهها بكل حزم .

* إن اتفاقية المشاركة تقوم على أسس مبدأ حرية التجارة وما يقتضيه ذلك المبدأ من إنشاء منطقة تجارة حرة مصرية - أوروبية في غضون الفترة الانتقالية التي لا تتجاوز اثنتي عشرة سنة من دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ ، وفي حق المنتجات المصنعة بصفة خاصة . إذ الحقيقة أنه كان من مؤدي المادة الثامنة من الاتفاقية أن "المنتجات المصنعة ذات المنشأ المصري سوف يجيء استيرادها داخل الاتحاد الأوروبي في ظل التحرر من سائر التعريفات الجمركية والالتزامات والأعباء ذات الأثر السامئ" ويستثنى من ذلك المنتجات ذات المكون الزراعي وتلك المنصوص عليها في الملحق الثاني لاتفاقية روما " للمؤسسة للاتحاد الأوروبي " . تلك الحكم كانت نتيجته الطبيعية أن تؤكد في ظل الرفع

المطلق للوائح الجمركية عن
الصادرات المصرية من المنتجات
المصنعة حين تصديرها إلى بلدان الاتحاد
الأوروبي ، وعلى نحو ما قد كفل من
قبل اعتباراً من ١٩٧٧ . وذلك بمقتضى
تفاهق لتعاون الاقتصادي الأروبي -
المصري . غلب ما في الأمر أن اتفاقية
لتجارة المصرية - الأوروبية كى إليها
رفع سائر قيود كمية في مواجهة
الصادرات المصرية من المنتجات
المصنعة.

وفى الواقع أن الاتفاقية لم تكت بجدد في حق
مصر المستقلة فعلا بتلك الإعفاءات المطلقة ومذا
كلم ١٩٧٧ بمقتضى تفاهق لتعاون الاقتصادي
الإقليمي المصري - الأوروبي . فوقع الأمر أن
يخضع تلك الحكم هنا إما تصرفت - نصب -
في حق الاتحاد الأوروبي وحده . إذ كان من شأنه
إجهاد نظم التفضيل غير المعممة الثالثة في حق
جمهورية مصر العربية بنسبة صادراتها من
المنتجات المصنعة إلى الاتحاد الأوروبي أن صار
- إن - إلى لدول الأعضاء بتلك الاتحاد أن
تستغل بمثل تلك الامتيازات في مواجهة جمهورية
مصر العربية وبمناصفة لصادرات الأوروبية من
المنتجات المصنعة إلى الأسواق المصرية . وفى
عبارة أخرى فإن غلبة ما استحدثته الاتفاقية هو
كثافة امتيازات جديدة فى حق الصادرات
الأوروبية من لمنتجات المصنعة إلى جمهورية
مصر العربية !!! فذلك الصادرات قد صارت

بمقتضى أحكام الاتفاقية مستقلة بذات الإخاء
لمطلق من الرسوم الصركية والقيود الكمية وتلك
ذات الأسر لمعقل لسدى كان قد التصرف إلى
الصادرات المصرية من المنتجات لمصنعة . ومذا
يرام تفاهق لتعاون الاقتصادي بين مصر والاتحاد
الأوروبي سنة ١٩٧٧ ، غلبة ما في الأمر أن تلك
كثافة المستحقة في حق الصادرات الأوروبية
إما تفترض فيها أن تحقق هنا إبان فترة اتفاقية ،
والسبب حدتها الاتفاقية بالثني عشرة سنة من
دخول الاتفاقية حيز التنفيذ .

من كسل ذلك يتبين لنا بوضوح أن مصر لم
تحصل على ميزة واضحة من تلك الاتفاقية في
حقل للصناعة على وجه الخصوص بقدر ما
تسلته من أعباء والتزامات .

* وكنتيجة حتمية لاتفاقية لتجارة المصرية -
الأوروبية قيام منطقة تجارة حرة وبما تكفله من
تفاهق لتسلسل والمنتجات فيما بين السوق المصرية
والأسواق الأوروبية ، فإن ذلك يخلق نوعاً من
التحدى أمام قدرة لصناعات المصرية على
الاشتراك الأسواق الأوروبية ولتى تشترط فيما
ينخل إليها من سلع ومنتجات أعلى درجات
الجودة وأقصى شروط للمواصفات القياسية
الأوروبية والسبب يتبعن على صناعاتنا الوطنية
الاستمرار وبما والتسلسل بتطبيقها خاصة وإن
صادراتنا الصناعية كانت ومازالت دون المستوى

يجعل الاعتماد المعسرى يسود في فترة
السهولة لول الإنتاج.

* بالإضافة إلى هذا فهناك العديد من النقاط
التي يجب التعرف عليها في اتفاقية المشاركة،
لها شكل نوعا من الصيغة الجديدة لكيما دول
الاتحاد الأوروبي المتقدمة، والتي تعني أنه حتى
ولو كانت التعريفات الجمركية على السلع
والمنتجات معقدة لتلغى فإن السلع المصرية قد
تنتج من السوق إلى سوق أوروبا لعنة اعطيات
منها:

- الاعطيات البيئية :

في ظل الاهتمام المتزايد وبخاصة دول الاتحاد
الأوروبي بحماية البيئة والحفاظ عليها وضعت
الاتفاقية العديد من الشروط المحيطة التي تحول
دول دخول السلع والمنتجات الصناعية المصرية
إلى الأسواق الأوروبية بحجة إنتاجها بأساليب
ضارة بالبيئة، ولا شك أن خطوة استخدام سلاح
البيئة في هذا الصدد يمثل في الحاضر المتأخر
التحدي يقع على العديد من الصناعات المصرية
والتي تتميز بمصر فيها بمزايا نسبية واحدة
بدوى أنها كثافة الثروة.

- ظروف العمل :

ويقتضي بها الإجراءات التنظيمية ومدى تطبيقها
فيما يتعلق بمسألة مكان العمل من نوعية
الصحة والأمن الصناعي، استخدام الأطفال،

التسوية والمطلوب من جودة وحسن التدريب
وما بعد من فترة الصناعات المصرية على منافسة
السلع والمنتجات الأوروبية وعدم قبولها أو
إدراجها في الأوقات الأوروبية، وبذلك نجد وجود
مواصفات قياسية مصرية تطابق المواصفات
العالمية، حيث يعتبر غياب المواصفات أكبر عائق
لأساس تطور الاقتصاد، فضلا عن غياب ثقة بين
الترحيب القياسي في مصر والمركز الأوروبي
للترحيب القياسي في بروكسل رغم أهمية العلاقة
بين الجانبين.

* تخلق اتفاقية المشاركة بعض الضغوط
الحديثة والتي ستعرض لها بعض الصناعات
لمصرية التي تنتج بتكلفة أكبر من نظيرتها في
أوروبا، في ظل انخفاض الإنتاجية المصرية
بمسورة تسجلون أثر الانخفاض في الأجور في
مصر مقارنة بأوروبا.

* كما أن وجود فجوة هائلة في التكنولوجيا
المتقدمة بين مصر ودول الاتحاد الأوروبي
سيجعل بالضرورة السبق للولايات الأوروبية
ذات الهيكل الصناعي المتقدم والعملي الإنتاجية،
ما يترتب عليه أن تكون اتفاقية المشاركة بمثابة
الفتح السحري لتفكيك السلع والمنتجات الأوروبية
لتكسح السوق المصرية دون أية مقاومة من
السلع والمنتجات المصرية دون المشهور.

ساعات العمل، لتأمينات الاضامية، وبذلك قد
تصبح سلع مصرية من النحول إلى السوق
الأوروبية على أساس أنها أنتجت بشكل يتعارض
مع مستوى القبول لظروف العمل من وجهة النظر
الأوروبية، ويمكن الضرر على الصناعات
المصرية في هذا الشأن أنها تنقل على أساس
التوافق للتسوية لظروف العمل الرخيص نسبيا
فيها، ومحاولة تلبية الرغبات الأوروبية في تحسين
ظروف العمل قد تتسبب في رفع تكاليف العمل
وبالتالي تفقد الصناعة المصرية جانبا كبيرا من
المزايا النسبية وحجم قدرتها على المنافسة داخل
السوق الأوروبية.

*** نصحا** فإن لنظر تحديث اتفاقية لشركة
المصرية - الأوروبية يتمثل في قواعد المنشأ،
حيث أن هذا المبدأ الرئيسي الذي تستند إليه قواعد
المنشأ هو أن تصب جسمية المنتج إلى الدولة التي
تم فيها إدخال تحويل وتغيير جوهري على المكون
أو المنتج، ويقاس هذا التحويل بعدة معايير يتم
تطبيقها على حدة أو مجتمعة، كما يتم التفاوض
بشأنها بين الدول وفقا لكل حالة على حدة،
ويانظر في تلك القواعد تلاحظ أنه قد تم تصميمها
على نحو يضمن بالدرجة الأولى حماية السوق
الأوروبية من اختراق السلع الواردة إليها من
أطراف أخرى لا يشملها اتفاق المشاركة، حيث أن
الاتفاق المعد بواسطة الجانب الأوروبي يعتمد على

معياري سلسلي، حيث يضع حدا أقصى لقيمة
المكونات التي تنتمي لمنشأ خارجي تصل إلى ٤٠
% كسبة من إجمالي تكلفة المنتج النهائي.

وبالتالي نعم سأخذ هذه القواعد في الاعتبار
خصائص الحماية المطلوبة للصناعة المصرية،
وأغلت بالكامل معطيات الوضع في مصر ومبدأ
تبادل المعاملة.

ومن ناحية أخرى تؤدي القواعد المتعلقة
بشهادة المنشأ إلى عدم توفير أو استيراد
مستلزمات الإنتاج من دول الشرق الأقصى ذات
الجودة العالية والأسعار المنخفضة لأسعار مثيلاتها
المنتجة في بعض دول أوروبا وبصفة خاصة في
مجال الألياف الصناعية للدخلة في صناعات
النسيج والملابس الجاهزة مما قد يترتب عليه الحد
من فرص تصدير العديد من الصناعات المصرية
والسفر إلى الأسواق الأوروبية بينما تزيد في
المقابل نسبة الواردات الأوروبية وقد يؤدي ذلك
إلى زيادة العجز في ميزان المتفرعات المصرية
والخسائر قيمة العملة الوطنية وكل ذلك بدأت
بوادره تظهر بقلق وقيل النحول القملي في
تطبيق اتفاقية الشراكة.

وفي النهاية تود اللجنة أن تشير إلى أن
الاتفاقية لا تقتصر على ربط مصر بالاتحاد
الأوروبي بل تربطها اقتصاديا بدول الجوار
المتوسطي وإعلان برشلونة، حيث تعضى الاتفاقية

بالارتباط بين مصر وكل من إسرائيل وقبرص
ومالطة وتركيا وتضمن على أن المواد التي لها
صفة منشأ لهذه الدول وكذلك الجزائر وتونس
، المغرب والأردن وسوريا والضفة الغربية
وقطاع غزة تعتبر وكأنها من منشأ أوروبي أو
مصري عندما تدخل في تصنيع منتج يتم إنتاجه
في أي منها وذلك بالنسبة لقواعد تتركب المنشأ
متعدد الأطراف.

ولا يقل عن ذلك أهمية أن الاتفاقية تتضمن
بيانا مشتركا ملحقا بها يقضي بأن تغلب مصر
للمنتجات التي لها صفة منشأ ثنوريا وهي بقعة
جغرافية لا تدرى بالعين المجردة على الخرائط
الأوروبية، باعتبارها منتجات لها صفة منشأ
الاتحاد الأوروبي في إطار مضمون هذه الاتفاقية
مع قبول مصر أيضا ببيان مشترك آخر بنفس
الأمر بالنسبة لمنتجات جمهورية سان مارينو
والتي تزيد مساحتها قليلا على مساحة ميدان
التحرير ومنطقة وسط القاهرة التجارية.

وتضمن الاتفاقية مثل هذه النصوص التي
تسبب الاحتياطات السياسية والاقتصادية
والاستراتيجية لسدول الاتحاد الأوروبي كان
يستتبعه بالضرورة أن تتضمن في المقابل من
النصوص ما يضمن حماية طموحات الاقتصاد
المصري ومصالحه المشروعة في التوجه نحو
إنشاء السوق العربية المشتركة والاستكمال السريع

والعاجل لخطوات إنشاء منطقة التجارة العربية
الحرة الكبرى التي نضحت حيز التنفيذ الفعلي منذ
يناير ١٩٩٨ باعتبارها ضرورات مشروعة
يستحق الإثارة إليها وتأكيد عدم تعارضها مع
نصوص اتفاقية المشاركة مع قواعدها ومتطلباتها
الأساسية على الأخص وأن التوجهات
الاستراتيجية المناسبة لمصر تنظر إلى التعاون
الإقليمي من بوابة التعاون العربي ومقتضياته
وضروراته ونعمل منه حجر الزاوية في التعامل
مع جميع الحلقات الأخرى في حين أن اتفاقية
المشاركة بصورتها الراهلة تقلب الأمور رأسا
على عقب وتجعل من عنصر التعاون الإقليمي
الإضحية والمكتملة مثل إسرائيل وتركيا وقبرص
ومالطة عنصر ذات حقوق رئيسية وهو ما يعنى
تسلي مفهوم دلفوس للتعاون بين دول الشرق
الأوسط وشمال إفريقيا ويسبق مستقبلا صناعة
أجوة ذات تأثيرات ضخمة وعيقة وواسعة المدى
على جميع خطوات وإجراءات واتفاقيات التعاون
العربي وأصل جامعة الدول العربية واتفاقياتها
ومتطلباتها المتخصصة وفعالية خططها المستقبلية
وقدرتها على تنفيذ والتطبيق على أرض الواقع.

وفي ظل اتفاقية المشاركة وقواعدها فإن هناك
دولا متوسطة تخرج من حساباتها على الرغم من
أهميتها الحيوية لمصر في مقدمتها ليبيا والجزيرة
الجغرافي العربي المياتر لمصر بكل ما يمكن أن
يعنيه ذلك في المستقبل القريب من دوافع للتكامل
والتكامل الأكثر سرعة والأكثر قدرة كما أن

للصناعات يخرج منها الظهور الجغرافي الجنوبي وهو السودان على الرغم من الأهمية الاستراتيجية لليلفة لتعميق حضيح صور التعاون والتكامل والاندماج بين مصر والسودان والنواقع الموجبة لصياغة علاقة استراتيجية متكاملة الأبعاد سياسيا واقتصاديا لارتباطها بقضية العصر والعالم ومصر ألا وهي قضية المياه وحتميات صيانة مصالح مصر الحيوية في تطورها وتمتعها والحفاظ عليها ، ولا يقل عن تلك أهمية من أن التطبيقات الواقعية للاتفاقية يمكن أن تصنع العديد من المحفزات والعديد من القواصل والقواعد في تعاملات مصر مع جانب حيوي في العالم العربي مستثلا في السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة واليمن وسلطنة عمان والبحرين وقطر والكويت والعراق باعتبارها دولا خارج نطاق الحوار المتوسطي وخارج مظلة مفاهيم وتعريفات ومرايا ثقافية المشاركة.

وفي ظل حقائق ثقافية للمشاركة بين مصر والاتحاد الأوروبي وأن الاتفاقية يمكن أن تتسع مع تضمم المزيد من الدول للاتحاد الأوروبي في مقمقتها دول أوروبا الشرقية على سبيل المثال فإن الاتفاقية باب للتوازن والعدالة يجب أن تأخذ في الاعتبار كحقيقة بديهية خلط وتفاقيات وبرامج التكامل العربي وأن يكون حقا أصيلا لمصر أن تستحرك من بوابة إمكانات التوحد العربي كما هو الحال بالنسبة للحق الأصيل للاتحاد الأوروبي في فرض حقيقة لكسبان الأوروبي القابل للتحقيق والقابل للتضمم يلقى دول القارة الأوروبية باعتبارها حقيقة واقعة وقائمة حتى لا يتم تعجيل اتفاقية ترتكز قواعدا الأصيلة على عدم احتمالية التجمع العربي والتكامل العربي والأكثر أهمية أنها

قائمة على فرضية عدم احتمالية الوحدة بين مصر والسودان عرسية لصرى بشكل شتى لو متحدث الأطراف حتى على مستوى المفهوم الأوروبي للوحدة الاقتصادية والثقافية.

وهذا جانب آخر من الاتفاقية يتطلب المنطق أن يخضع لصناعات ثقافية للأرباح والخسائر وهو الجانب المرتبط بإجراءات إنشاء منطقة لتجارة الحرة والإعفاءات التي يقرها لصناعات الاتحاد الأوروبي لمصر من ١٥ دولة الأكثر تقدما في العالم والأكثر بالتالي قدرة تنافسية حيث تؤكد المراجعة الدقيقة أن الإعفاءات التي تحصل عليها الصناعات الصناعية الأوروبية لمصر يتم جانب مهم ورئيسي منها خلال السنوات الثلاث الأولى من تاريخ بدء الاتفاقية وهو ما يعني أن تخفيضات الضرائب الجمركية تكاد تسرى بصورة مباشرة وهو ما يتعارض مع حقائق ضرورات حماية الإنتاج المصري في سوقه المحلية ويؤكد للتأثير المباشر والمسلح على إيرادات الموازنة العامة المصرية بالنقص في ظل خسارتها لحصيلة هذه الضرائب الجمركية على الجزء الأكبر من الواردات المصرية لذى تحته السلع والمنتجات الأوروبية، وكان من المنطقي في ضوء بديهيات القواعد الاقتصادية وتجارب المناطق الحرة بين الأكثر تقدما والأقل تقدما أن تراجل كل هذه التخفيضات وتبدأ مع السنوات الثلاث الأخيرة على

الأكثر واستكمل في فترة ثالثة حتى تكون الصناعة المصرية قد تمكنت من إجراء صولات التحديث والتطوير وإعادة التأهيل وتصبح أكثر قدرة على التعامل مع هذه الأوضاع التنافسية الصعبة.

ويظهر الخلل الشديد في القواعد المنظمة لإنشاء منطقة لتجارة الحرة من مراجعة لوائح إعطاء صكوك تولد الاقتصاد الأوروبي لمصر من السلع لصناعة من الرسوم الجمركية ولية رسوم أخرى ذات أثر مائل مع إعفاء لية قيود كمية أو قيود أخرى على الأخص قلع المدرجة في القائمة الأولى والتي تمثل قيمة كبيرة من الصادرات الأوروبية لمصر حيث تخفى الاتفاقية بإلغاء الرسوم الجمركية عليها تدريجياً خلال ثلاث سنوات من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وهو ما يعني حصولها على تخفيض 25% من الرسوم الجمركية عند التوقيع مباشرة ثم 25% سنوياً لتصل إلى الصفر بعد ثلاث سنوات ويعمق من خطورة القائمة الأولى ما نمته من منافسة مباشرة لتساعده هزيمة من الصناعات المصرية تجد نفسها منذ اللحظة الأولى للتوقيع في منافسة غير مشروعة وغير عادلة تتسبب في إفلاس وتوقف الكثير منها عن العمل والتشاط.

ويضاف من حدة المشكلة أن القائمة الثانية وخلال ثلاث سنوات ثالثة يتم تخفيض 40% من الضرائب والرسوم الجمركية عليها وتصل إلى استكمال التخفيض بنسبة 100% مع السنة العاشرة ولا تسفى فقط إلا القائمة الثالثة التي يبدأ مريان التخفيض عليها مع السنة السادسة من تنفيذ الاتفاقية ثم

هذه القائمة الرابعة للتكرارية والتصديعية والتي يبدأ تنفيذها مع السنة السابعة للاتفاقية وتتضمن فقط لا غير عربات الرحلات والمعدات المجهزة للعيشة وعربات التلج وعربات ملاعب الجولف وسيارات الركوب التي لا تتجاوز سعتها أكثر من 1000 سم³ والمقطورات ونسف المقطورات . ويعني ذلك بلغة الواقع أن حسابات الجانب الأكبر من الأرباح لدول الاقتصاد الأوروبي نسي حالة الصادرات للصناعة لمصر يتم تخفيضها خلال ثلاث سنوات فقط لا غير وأن الأحدث حول فترة زمنية تمتد إلى 12 عاماً هي صر اتفاقية منطقة لتجارة الحرة وتصل إلى 16 عاماً هي مدة التخفيضات في القائمة الرابعة للدعائية والتصديعية لا أساس لها من الصحة عدلها وأن المنافسة تتم من القائمة الأولى للتوقيع وتتصل الكثير من حلقها خلال ثلاث سنوات فقط لا غير.

ويعني ذلك بوضوح أن الأرباح والخسائر تصنع نظرية الهرم المقلوب حيث تفتح أبواب السوق المصرية على مصراعيها للصادرات الصناعية الأوروبية والتي تكاد تحكر بالفعل معاملات السوق في ظل الأوضاع الراعبة التي لا تعطها لية مزايا أو إعانات ويعني أيضاً أن الصناعة المصرية لا تعطى الفرصة العادلة لانطلاق الأفضل في مواجهة المنافسة الشرسة القائمة التي تنق الأبواب بكل السرعة.

الباب الثالث

٢- تحديث الصناعة

٢-١- خيار التحديث

يلتزم اصحاب التحديث القوي بتوجيه الصناعة المصرية والمتحدة في تحديثات الداخلية والتحديث الخارجية، يتضح أن الصناعة المصرية تواجه تحديات ومشكلات تفرض نفسها بقوة على الاقتصاد الوطني ومن هنا كانت ضرورة التحديث والتطوير لهذه القطاعات الصناعية المتحدة وإلا كان البديل (كارثة) تصيب الصناعة المصرية وتقضي على أية آمال لمنافسة المنتج المصري أمام مثيله الأجنبي في الأسواق الداخلية والخارجية.

ومن هنا المنطلق ترى اللجنة ضرورة الإسراع في تطبيق برنامج تحديث الصناعة نظرا لما تشهده الصناعة من تعطيم الاقتصاد القومي إذ إنها أحد الركائز الرئيسية التي يقوم عليها الاقتصاد القومي، ولأننا نؤمن مؤمرا ودلالات بتعين للتعامل معها بحنية وحزم، وترى اللجنة أن مساعدة هذا القطاع - الصناعة - ودعه يجب أن يمتد ليكون سلوكا وعقيدة لدى المواطنين والسلطات الرسمية على حد سواء.

تحديث الصناعة المصرية هو مشروع وطني دعيت إليه القيادة السياسية إيمانا منها بأن الوقت قد حان لإحداث نهضة تنموية، لتكون مصر قادرة على التعامل والتفاعل مع التحولات الكبرى التي يشهدها العالم اليوم.

ومن هنا تأتي دعوة القيادة السياسية لبناء البرنامج الوطني لتحديث الصناعة المصرية كخيار حتمي واستجابة للتحولات العالمية الجديدة والتي شهدت جملة من التحولات الجذرية أدت إلى ضرورة التفكير في إعادة بناء الدولة المصرية لتتكيف مع الوضع الراهن ومجرد إعداد وصياغة هذا العمل الوطني في حد ذاته لا يكفي، ولكن تنفيذ هذا العمل الضخم يحتاج لاجتماع المواجهة والحيوية والالتزام والكفاءة.

وخصبة التحديث (Modernization) للصناعة الوطنية نبعث من بزوغ قرن جديد يصل في طياته فكرا علميا حديدا سرول فيه الحدود بين الدول والحضارات نتيجة التقدم المذهل في ثورة الاتصالات والمعلومات، يعيش العالم اليوم فيما يسمى الحضارة العالمية، وتظهر مصطلحات جديدة على الفكر الإنساني مثل (العولمة) أو (الكوكبية) حيث أصبح العالم أليه بقرية عالمية واحدة، وأبرز هذا الواقع ما يعرف بالسوق الدولية المفتوحة حيث ظهر مصطلح (العولمة الاقتصادية) فتحررت التجارة العالمية في السلع والخدمات، وانصهرت الشركات الكبرى وأصبحت شركات متعددة الجنسيات أو ما يعرف (بالشركات عبيرة القارات) وزاد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول ذات المناخ الملائم والجاذب للاستثمار.

ومن الأثر الهامة للعولمة الاقتصادية، ظهور فكرة (التكتلات الاقتصادية) وما نتج عنها من اتفاقيات دولية بخصوص تحرير التجارة، ولعل القيادة المصرية كانت أكثر وعيا ودراية بمشكلات هذه

الحقبة الاقتصادية، وصلت على الأثرط في هذا
النظم العالمي الجديد وشاركت في توليد مجموعة من
الاتفاقيات التجارية سواء على المستوى الدولي أو
الإقليمي أو مع دولة أو عدة دول، وأبرز مثال على
تلك الانضمام لاتفاقيات منظمة للتجارة العالمية (WTO)
والعالمية للتجارة مع الاتحاد الأوروبي
والتفاهة دول (الكوميسا) الإفريقية، فضلاً عن عدد من
الاتفاقيات مع الدول الصديقة والدول العربية.

وتهدف هذه الاتفاقيات إلى فتح أسواق تصديرية
للملح والمنتجات المصرية لتنافس في هذه
الأسواق، لتزول كافة القيود والحوائل الجمركية كما
تقرر هذه الاتفاقيات وبالكيفية المتفق عليها بين الدول
المشاركة فيها مما يعنى الالتزام بفتح السوق الوطنية
للملح والمنتجات الأجنبية للدول الأعضاء. ولعل
تخفيف وإزالة القيود أمام الملح الأجنبية ليس في
صالح الدول القومية والدول التي تعاني من مشاكل
اقتصادية حيث أن منتجات هذه الدول مازالت غير
مؤهلة وغير قادرة على المنافسة الشرسة مع المنتجات
الأجنبية، وبالتالي أصبح أمامنا خيار واحد هو تحييد
الصناعة المصرية لمواجهة هذه التحديات وتأهيلها بما
يتماشى مع الاتفاقيات العالمية ووفقاً للمعايير الدولية
وهو ليس بالأمر اليسير قضية للتحديث أصبحت
قضية تكون أو لا تكون

ويتعلق دور برنامج تحديث الصناعة الوطنية عند
تنفيذه على الانتقال من مرحلة الصناعات (التجميعية)
إلى مرحلة الصناعات (المتكاملة) والتركيز على
الصناعات المغنبة. حيث بلغت نسبة الملح للمحل

ليس بعض الملح اسب متفنية للغاية، ويتعين رفع هذه
النسب وبشكل ملحوظ وتعتبر الصناعات المغنبة
لمحرك الرئيسي لعمليات التنمية في دول كثيرة منها
الدول الصناعية الكبرى لأنها تستوعب صناعة كثيفة
وتوفر مكونات محلية في عملية التصنيع. كما يتعين
التحد من تصدير الملح الخام والتوجه نحو تصنيعها
كملاح كاملة التصنيع أو تصف مصلعة.

٣- ٢- دور وزارة الصناعة والتنمية

التكنولوجية في التحديث :

تستل الصناعة القوة لدافعة لعملية التنمية الاقتصادية
والاجتماعية لما لها من مقومات وخصائص تزاها
لتعظيم قدرات الحقيقية للاقتصاد القومي نظراً
لإمكانيتها المشيرة في تحقيق مهمة صناعة حقيقية
ومتنامية بصورة مضطربة فضلاً عن قدرتها
المستزادة على توفير فرص عمالة متنوعة مما يسهم
بدرجة كبيرة في تحسين مستوى معيشة المواطنين
علاوة على مساهمتها الفعالة في تنمية الأنشطة
والقطاعات الاقتصادية الأخرى سواء بصورة مباشرة
أو غير مباشرة .

وتزداد فاعلية الصناعة من خلال توفير مناخ
صناعي منسب يعمل على جذب الاستثمارات ويعمل
أيضاً على إقامة قاعدة صناعية متطورة يستند عليها هيكل
صناعي مشيز قادر على المنافسة بحيث يمكن من
خلاله تحقيق معدلات متزايدة من النمو ، فضلاً عن
قدرته على اللفاد بإنتاجه إلى الأسواق الخارجية ،
ويعمل في ذلك الوقت على تلبية احتياجات السوق
المحلية بدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية.

ويقع العبء الأكبر على وزارة الصناعة والتنمية
التكنولوجية في عملية التحديث .

وبهذا المفهوم قلمت وزارة الصناعة بوضع
مجموعة من البرامج الصناعية والخطط التنشيرية
شكلت في إجمالها الملاح العامة لآستراتيجية

الصناعة المصرية - والتي استهدفت تطوير المناخ الملائم لتحقيق نمو صناعي حقيقي قادر على الاستمرار والتوسع ، يعتمد على القدرات الذاتية بنسبة متزايدة ، ويعمل على تنويع هيكل الإنتاج الصناعي وتطويره ، ويمكن أيضا من تحقيق التوازن واكتامل في النمو بين القطاعات الصناعية المتنوعة مع التوسع في نشر الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف الأقاليم بصورة متسقة ومتوازنة - بالإضافة إلى الارتقاء بمستويات الإنتاجية الصناعية لتصل إلى معدلات الأداء العالمي وكذلك التركيز على تمتيق القدرات التنافسية للصناعة المصرية من خلال ضبط تكلفة الإنتاج وضمان جودته والالتزام بالمواصفات القياسية العالمية، وتدعيم إنشاء المدن الصناعية وإقامة المصنعات الصناعية.

ومن المستطد في نهاية خطة لخطية (٢٧-٢٠٠٢) أن تحقق الصناعة أهدافا متزايدة من النمو بحيث يزداد معدل النمو لتنتج صحتى الإجمالى فى قطاع الصناعة ليصل إلى نسبة تتراوح ما بين ١١-١٢% فضلا عن زيادة مساهمته فى الناتج المحلى الإجمالى ليصل إلى ٢٠% بالإضافة إلى زيادة الصادرات الصناعية بنسبة تصل إلى حوالى ١٠٠% وكذلك توفير فرص عمل تصل إلى ٥٤٠ ألف فرصة عمل جديدة

ولتحقيق هذه الأهداف والاستراتيجيات فقد أعدت وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية **المشروع القومي لتحديث الصناعة**، وذلك على النحو التالى :

المصنع	الحكومية	للخدمات الجديدة
- اكتساب التنافسية	* تحديث التوسط والمناخ	* بنية تكنولوجية ومعلوماتية
- تخفيض تكلفة الإنتاج	- تحديث المؤسسات الإنتاجية والمعالية	- شركات التحديث
- إعداد الهيكله ورقع ستورى للمديرين	الحكومية وغير الحكومية	- مراكز تكنولوجية
- تحديث وتطوير الكوادر الصناعية	* تحديث المؤسسات التعليمية	- مراكز إقليمية لخدمة الصناعة
- تطوير نظم مراقبة الجودة والمعامل	* تبسيط وتحديث التشريعات	- منظومة للتشيط نور للمؤسسات
- تطوير المنتج وأساليب الإنتاج	* تبسيط وتحديث نظم الجمارك والشرايب	المحلية
- تطوير آليات التسويق المحلى والعلمى	والمطبات وإدارة المناطق الصناعية	* شركات تصميم صناعى
- تحالفات مع شركات أقرى	والخدمات الحكومية	* مؤسسات لجودة
- تطوير نظم للتكليف والهندسة المالية	* تنظيم الاستفادة من الاتفاقيات الدولية	* للتخطيط الصناعى MP
- تطبيق تكنولوجيا المعلومات IT	علا بعبأ الخدمة لترقية الاقتصاد	* تحديث مؤسسات للتدريب
- تطبيق تجارة إلكترونية	* إعداد هيئة نظم حوافز الاستثمار وربطها	* دعم على برامج للتحديث من الدولة
- إعداد هيئة المصنع	بأهداف سياسة الصناعية والتصديرية	والقول الأقرى والمؤسسات الدولية
- تحديث تكنولوجيا صحية للصناعة	* تحديث المراقى والبنية الأساسية	المعقدة
- تأهيل وتحديث وحدات		
- تحديث تصميم المنتج الصناعى		
- تحديث التعبئة والتكليف		
- زيادة القيمة المضافة		
- دراسات لتقييم المعيار		

ومن أجل رفع القدرة التنافسية للصناعة المصرية لمواجهة التحديات العالمية من عولمة التجارة والتكتلات الاقتصادية .

فقد وضعت الوزارة في أولوية اهتماماتها تحقيق الأهداف الطموحة التي خطتها لتنفيذ استراتيجيتها المستقبلية لمواكبة التطور الصناعي العالمي الكبير، كما أعطت الحكومة المصرية الفرصة للقطاع الخاص لينمو ويثبت قدراته، وقد تم وضع برنامج لتحديث الصناعة تم تطويره من خلال فريق عمل يمثل القطاع الخاص وعددا من الوزارات والاقتصاديين والأكاديميين وقد تضمن هذا البرنامج ثلاثة برامج رئيسية هي:

برنامج دعم ومساندة الشركات، برنامج تحديث للقطاع الصناعي والتجمع الصناعي، برنامج دعم السياسات ويختص بالتشريعات والسياسات والإجراءات.

ومن أجل ذلك فقد تم توقيع اتفاق⁽¹⁾ للتمويل المحدد بين جمهورية مصر العربية والمجموعة الأوروبية في ١٢/١٩٩٨ بشأن دعم برنامج تحديث الصناعة، والذي وافق عليه المجلس في ١٧ مايو ١٩٩٩.

وتتيح بمقتضاه المجموعة الأوروبية لجمهورية مصر العربية - ممثلة في وزارة الصناعة والتنمية للتكنولوجية - مبلغا لا يتجاوز ٢٥٠ مليون وحدة نقد أوروبية في شكل منحة كمساهمة في تمويل برنامج التحديث الذي تم وضعه ، كما تساهم الحكومة المصرية بمبلغ ١٠٣ مليون وحدة نقدية أوروبية كمساهمات عينية أو مالية .

(1) الفصل التشريعي السلع - دور الاعتماد العادي الرابع - المصيبة ٩٧ في ١٧/٥/١٩٩٩ .

كما يشارك القطاع الخاص المصري المستفيد بمبلغ ٧٣ مليون يورو وهي تمثل ٢٠% من تكلفة الدراسات ؛ لضمان جدية المشروعات الخاصة المستفيدة من هذا البرنامج. ومن المعروف أن هذا البرنامج طوعي للقطاع الخاص وليس إجباريا . ويهدف هذا البرنامج إلى:

- * تحسين القدرة التنافسية لنحو ٥٠٠٠ مشروع بتوفير المساعدة الفنية .
- * زيادة قدرة جمعيات الأعمال على خدمة أعضائها وتقديم المساعدة الفنية
- * توفير ٣٠٠ استشاري أعمال مصري مدرب وتقديم المساعدة للفنية لهم .
- * تطوير وزارة للصناعة و ٢٠ مؤسسة مساعدة تشمل معاهد البحث والتدريب .
- * تحسين المناخ التشريعي والتنظيمي والإداري المؤثر على مناخ الأعمال .
- * تحسين إمكانات حصول المؤسسات على التمويل

هذا ويتبع برنامج تحديث الصناعة نهج الاعتماد على الطلب والتركيز أيضا على احتياجات المنشآت والمجموعات الصناعية المتقاربة وهيكل الدعم ، والبيئة الصناعية الكلية لتنشيط العمليات التي تسهم في تعزيز المزايا التنافسية للصناعة.

وعلى مستوى القطاعات والمواقع الصناعية فإن منطق البرنامج هو تأكيد فاعلية الدور القلي والترويجي والعمل عن طريق شبكات جمعيات الأعمال والمنشآت الخاصة والمنظمات العامة المتخصصة ، والمنظمات غير الحكومية.

- تحسين كفاءة القوى العاملة وتطوير
التصميمات والجودة والتسويق .

- تشجيع لتوسع في مجال الأعمال، بما
في تلك الانماج والارتباط بين
المنشآت والتعاون بين المؤسسات .

- تشييط أعمال البحث والتطوير في
الشركات والمعاهد المتخصصة،
والاستثمار في حماية البيئة وفي
ترشيد استهلاك الطاقة واستخدام
الموارد المصرية .

للمور الثاني: تقوية القطاعات/ مجموعات

الأعمال :

يهم البرنامج بمجموعات الأعمال والصناعات
المقاربية CLUSTERS فيوفر مساندة لتنشيط
الدور الإيجابي لتلك الروابط . والتفاعل بين
المنشآت بما يوفر المصدر الرئيسي للكفاءة .
ومساندة إمكانية الوصول إلى الأدوات المالية
المتنوعة وزيادة القدرة التنافسية للشركات في
الأسواق المحلية والدولية . ويهتدى البرنامج
بالاستراتيجيات التي تحننها مصر بالتعاون مع
المؤسسات الاستشارية الدولية المتخصصة .

* آليات الدعم المالي :

يقوم نهج البرنامج على تهيئة قطاع وآليات
للتسويل تشمل المنح وخطوط الإقراض المختلفة
وتوفير القروض الميسرة الشروط لأغراض
محددة ومختارة . مع تسهيل وصول المشروعات
الصغيرة والمتوسطة التي يدعها البرنامج إلى
نظم الإقراض المصرفي .

وبالنسبة للبيئة الكلية ، يهدف البرنامج لدعم
الإصلاحات ذات الطابع المؤسسي ، بما في ذلك
إزالة القيود الإدارية ، والامركزية الإدارة العامة .
وتحديث أنظمة التدريب الوطنية ، والجودة
والمعلومات ، والمعلومات والتكنولوجيا والبيئة .
وباعتبار أن البرنامج غير إجباري ويعتمد على
الطلب ، فمن المهم أن يكون مصحوبا بالإجراءات
والسياسات المكاملة له والتي توفرها الحكومة .
ويشمل تلك البيئة الأساسية وبيئة الاستثمار
والتشغيل . بحيث تتم تلك الإصلاحات بشكل
متسق مع سياسات الاقتصاد الكلي التي تتبعها
الحكومة المصرية ومع الاستراتيجية طويلة
المدى، وأن تنفذ بطريقة مرنة وبنيج مستمر
ومتزامن لمدة البرنامج . ويشمل برنامج تحديث
الصناعة ثلاث محاور تخاطب : المنشآت ،
وهيئات دعم القطاعات ، وسياسات الدولة .

للمور الأول: تحديث المنشآت وزيادة

ديناميكيته:

ويهدف لتحسين كفاءة المنشآت وتنافسية
الشركات الصغيرة والمتوسطة التي توقف
إنتاجيتها على قدرتها على التجديد، فلم يعد
الاعتماد على الاستثمار في الأصول المادية وحده
كافيا، إذ تؤدي قدرة المنشأة على الارتفاع
بمستوى أساليبها التنظيمية والإدارية والتكنولوجية
إلى نمو إنتاجية للعوامل الكلية ويضم المحور
الأول مجموعة من الأنشطة كالجودة والإنتاجية
والتدريب والتجديد والتسويق والاتجاهات الدولية .
وتشمل هذه الأنشطة :

- زيادة القدرة التنافسية بتحديث الإدارة
والتكنولوجيا والموارد البشرية .

* المراكز للصناعة :

يقوم البرنامج أيضا بإنشاء نقاط مركزية محددة لديها الخبرة في التكنولوجيا وتكوين الأوق من أجل تعريف المنشآت بأفضل ممارسات - وإقامة شراكات محددة لتوضيح تلك الممارسات - وعلى سبيل المثال :

- تحديد المنشآت ذات الأداء الأفضل في مصر والخارج ، ونشر المعلومات بين رجال الأعمال المصريين عن مصادر الكفاءة التنافسية .

- تشجيع المشروعات على ملاحظة أن الاستثمار في التوعية والإنتاجية والتجديد والتسويق والتدريب يعطى عائداً عالياً .

- مساعدة المنشآت الصناعية على التعرف المستمر على الابتكارات الجديدة والتغيرات في السوق العالمية .

للشور الثالث : نهضة بيئة صناعية

جانبية :

يتطلب تحسين البيئة الصناعية المصرية مجموعة من الإجراءات الحكومية ، لتوفير بيئة مؤسسية مواتية تشجع قيام القطاع الخاص بالاستثمار ونمو الإنتاجية بالارتقاء بمستوى التعليم والتدريب وتوفير البنية الأساسية لدعم بحوث التكنولوجيا التي تؤثر على عدة صناعات معا . ومن بين المجالات التي يهتم بها البرنامج :

- تطبيق نظام مصري للجودة يتفق مع النظام الدولي .

- تبسيط وتحسين البيئة القانونية والتنظيمية .

- تيسير أنظمة التجارة ومنظمتها .

- إيجاد قواعد للبيانات والمعلومات عن الصناعة والتجارة المحلية والدولية .

هذا وستعمل الوزارة على تحديث القطاعات للصناعة ذات الأولوية الأولى لتحقيق المميزات التنافسية ومن بينها:

* صناعات الخفايا

* صناعات النسيج

* صناعة الجلود

* صناعات الهندسية

٢-٢ - دور القطاع الخاص الصناعي :

لوت الدولة اهتماماً متزايداً للقطاع الخاص بهدف تطوير مساهمته في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وذلك من خلال تهيئة المناخ المناسب لتشجيع الاستثمارات الخاصة والتي بدأت أولى خطواتها خلال عقد السبعينيات بإصدار تشريعات تنص على العديد من الحوافز وتبسيط الإجراءات وتطوير البنية الأساسية وتسييم للبيئات الإنتاجية خلال عقد الثمانينيات .

ومع بداية عقد التسعينيات أخذت إجراءات تشجيع القطاع الخاص مساراً جديداً ومنعطفاً غاية في الأهمية في ظل تبني الدولة برنامجاً شاملاً للإصلاح الاقتصادي بهدف إلى إنكفاء روح المنافسة والمبادرة الفردية في ظل العمل بالبيات للسوق الحر ، حيث كان إعطاء دور رائد للقطاع الخاص أحد المحاور الأساسية للتحرير الاقتصادي . ولتحقيق هذا الهدف قامت الدولة بخلق بيئة استثمارية ملائمة تشريعيًا وتنظيميًا لتكون قادرة على حفز مشاركة رأس المال الوطني والأجنبي ، ثم جاء برنامج الخصخصة يؤكد على التحول من سيادة القطاع العام وتقليص دوره إسهامًا للقطاع الخاص بإشراك بنصيب أكبر في جهود التنمية وقد تزامن ذلك مع تطوير

وتتمية سوق رأس المال لتمثل ميداناً رئيسياً لممارسة حق الملكية القودية في كافة مجالات الأنشطة الاقتصادية .

وقد كان من الطبيعي أن يحظى القطاع الصناعي للخلاف باهتمام خاص من قبل المستثمرين والقولة بوصفه المحرك الأمثل لقطرة التنمية والركيزة الأساسية لمرحلة الانطلاق الإقتصادي التي تهدف إليها المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي ، وقد أثمرت سياسات الحكومة الجادة لتشجيع القطاع الخاص عن تطور مساهمته في توسيع قاعدة الصناعة .
ونكده بتوسيع قاعدة رجال الأعمال والصناعيين لخلق جيل من المصنعين القادرين على التعامل مع الأسواق الخارجية وفتح أسواق جديدة للمنتجات المصرية ولتعمل مع مستغرات الاقتصاد العالمي .

وقد كان من المتوقع أن يشارك القطاع الخاص نسبة قدرها ٧٢,٨% من جملة الإنتاج عام ١٩٩٠ / ٢٠٠٠ على أن ترتفع لتصل إلى ٧٤,٦% في خطة عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ . كما كان الهدف من تنمية لصناعية عام ٢٠٠١ للوصول بمعدل نمو لا يقل عن ٧,٦% سنوياً حتى عام ٢٠١٧ .

وحسب تحقيق ذلك الهدف من تطور التصنيع بمعدل ١٢% سنوياً ، وأن يتعدى الاستثمار في مجال التصنيع معدل ٣٠% من الناتج المحلي الإجمالي ، أي أن يحقق هذا القطاع من خلال نشاطه الصناعي إنتاجية تدر بحدود ١٣٦,٧ مليار جنيه من مجموع الإنتاج الصناعي على المستوى القومي ، وكذلك توفير فرص عمل في إطار هذه المنظومة بحوالي ٦٠٠ ألف فرصة .

ومع ذلك فقد شاب أداء هذا القطاع قصور في الأداء ولغطاء عديدة ؛ بحيث لم يتمكن من تحقيق

لستهدف منه والمنحط له من قبل القولة ، ويرجع ذلك لأسباب كثيرة منها :

* وقوع تصاعق لخاس في ذات الأخطاء التي وقع فيها القطاع العام ، وأهمها شراء التصنيع بلا قفزة حتى تصنع المصانع ؛
* لجوء القطاع الخاص إلى الاستثمار السهل والافتراض لمشروعات صناعية غير مدروسة وإفراة للمصانع دون القدرة على تحيينها واستغلالها كبرك التطوير .

* افتتاهج للقطاع الخاص سياسة الإنتاج للسوق لمطى الأكبر ربحية والأقل مشاكل على حساب الإنتاج للتصدير الذي كان من المفترض أن يتم مما أدى لاختلال كبير في الميزان لتجارى بين مصر ودول العالم ، وأدى ذلك إلى تراجع فرص المنافسة لعلمية في ظل فتح الأسواق ، ونكده بسبب حالة الراج والمكبب السهل السريع - طول لشع سنوات الماضية - نتيجة وجود سوق كبير يتمتع بحماية جبركية .

* عدم دراسة جيدة لمشوق المحلية وحجمها الاستيعابى حيث أن للسوق المحلي حدوداً لسعمية أقل كثيراً من استيعاب حجم الطاقات الإنتاجية المحلية . فقد أُنشئت هذا القطاع طلقت إنتاجية خلال السنوات الماضية بناء على إحتياجات وليس معلومات ، فقد بلغ حجم الطاقة الإنتاجية المحلية خلال ١٥ عامًا (٨-٩ أضعف) للطاقات الإنتاجية الفعلية بالرغم من أن السوق المعطية لها حدود استيعابية أقل بكثير من الطاقات المحلية .

٤-٢ - آليات التحديث

لم يعد أمامنا الآن خيار إلا استيعاب علم اليوم بتقنيته وأوضاعه الجديدة . ونحن نملك كل الأساليب والسياسات ، فإن مصر بها قاعدة كريمة للتخزين - للتأخر - للصناعة زينا "مولد" ومشروعات للضمان والطاقة والنقل ، وإمكانات في مجال التعليم والتدريب والبحث العلمي وهذه كلها مقومات أساسية للتصنيع ينبغي أن تستغل الاستغلال الأمثل .

وكان لزاماً علينا لضمان نجاح برنامج تحديث الصناعة أن نستقطب الدروس الطويلة والعقيمة للتجارب العالمية ، ونراجع ألسنا ونعدل مساراتنا . قبل أن تصف بنا أماسير التغيير في الساحن العالمية والإقليمية .

وفيما يلي نعرض لأهم آليات التحديث التي يجب الأخذ بها للتطلاق بالصناعة المصرية نحو العالمية .

١-٤-٢ - دور أجهزة الرقابة الصناعية

في تحقيق الجودة الكلية للمنتج للمضى والمستورده :

إن الإصلاح الاقتصادي الذي تسير فيه مصر يخطى ثلثة ومترجحة إما يهدف إلى الاتجاه نحو مزيد من الاعتماد على قوى السوق وتشجيع مبادرات الأفراد وتحرير السياسات الاقتصادية والإدارية والتنظيمية من كافة القيود والمعوقات .

وتحرير الاقتصاد المصري يتطلب تحرير التجارة وتحرير التجارة يعني فتح باب الاستيراد والتصدير أمام مختلف السلع ، من مختلف أسواق العالم . وفي ظل تلك المتغيرات والتحولت ، تجمع كل الآراء أن الجودة الكلية الشاملة

* غياب نور لتدولة في التعامل مع هذه الأخطاء مما أدى إلى تفاقم المشكلة .

هذا وقد نجحت الحكومة في توفير (٢٥٠ مليون وحدة نقد أوروبية) مقدمة من المجموعة الأوروبية كالتقالق لتمتد بين الحكومة والمجموعة الأوروبية بشأن تحديث الصناعة ، وكان من ضمن شروط هذا الاتفاق أن يوجه جزء من المبلغ لدعم المشروعات الخاصة ودعم القطاع الخاص .

وترى اللجنة أنه يجب على القطاع الخاص
لن:

- على الأهداف والأعباء التي ينبغي أن يحققها تنظيم نوره للمساعدة في خطة تحديث الصناعة عن طريق الدراسات الجيدة لسوق والاحتياجات الفعلية من الطاقات الإنتاجية .

- بطور من أنواع الإنتاج ويحدث الآلات والمصانع ويمتلك قدرة لتحديث ويركز على المشروعات ذات كفاءة عالية لعدد .

- أن تكون لديه الرعية الحقيقية في الاستفادة من الإمكانيات المتاحة الواردة في الاتفاقيات التي تتم بين الحكومة والقول الأخرى ، وكذا لتفانفت للمشاركة مع المجموعة الأوروبية والاتفاقيات الإقليمية لتطوير منتجاته من أجل غزو الأسواق الخارجية وزيادة التصدير توفيرا للعملة الأجنبية.

وتهدف إلى حماية المستهلك والصناعة
لوطنية من الغش الصناعي .

• مصلحة الكيمياء :

وتختص مصلحة الكيمياء بتحليل عينات
الإنتاج الصناعي للكشف عن مدى مطابقتها
للمواصفات القياسية ، وتحليل عينات الواردات
والرقابة على الأسواق .

والأجهزة الثلاثة السابقة تتبع وزارة الصناعة
وتتبعها للتكنولوجية .

• ثم تأتي أخيراً . هيئة الرقابة على

الصادرات والواردات :

وهي التي تتخذ مدى مطابقة السلع والمنتجات
للمواصفات القياسية وتلزم المستورد بمستوى
معين من الجودة ، وهي تتبع وزارة تجارة
خارجية .

وهكذا نرى تعدد هذه الأجهزة وتداخلها وعدم
التنسيق بينها حيث أن كلا منها يعمل في وقت بعيداً
عن الآخر .

وحتى يكون لهذه الأجهزة فاعليتها في وضع
وتطبيق المواصفات القياسية ونظم الجودة سواء
المصرية أو العالمية ، وحماية الصناعة الوطنية
من السلع الرديئة التي تغزو الأسواق المصرية
بأسعار أقل من مثيلاتها المصرية .

وحتى يكون لهذه الأجهزة دورها في حماية
المستهلك من الغش الصناعي والتجاري والحفاظ
على سمعة الصناعة والسلع المصرية المصدرة
للخارج ، فإنه يتعين ، توحيد أو ربط هذه الأجهزة
بعضها مع البعض ، في جهاز واحد أو أجهزة
مستقلة لا تتبع وزارات ، على أن يقوم قطاع
الخاص بدور رئيسي في إدارتها وتنظيمها ، مع

المنتجات سواء لمعالجة أو المستوردة هي المقصد
والمراد ، وهي لطريق لكل دولة تريد أن يكون
لها مكان على خريطة لعالم التجديد ، حيث أن
الجودة ، وإقامة الأداء - كل أداء - صارت
أموراً حتمية .

وحتى تحقق المرحلة لتكتملة أهدافها ، فإنه لا
بد من بناء اقتصاد قوى موجه نحو التصدير ،
يعتمد على حركة السلع والخدمات بصورة مكثفة
حيث أن التصدير من أهم أهداف واستشرار
سياسة الإصلاح الاقتصادي ، ولقد ارتكزت
الأساسية لمعالجة الفشل في الميزان التجاري .
ولكى يتم وضع هذه المبادئ في حيز التنفيذ ، لابد
من وضع مواصفات قياسية دقيقة للخدمات
والمنتجات الصناعية وأجهزة القياس وطرق
التفتيش القوي وضبط الجودة والمعايرة والاختبار
وبذلك يتحقق لنا حماية المستهلك من الغش
الصناعي والتجاري ومن السلع الرديئة
المستوردة ، وفي ذات الوقت حماية الصناعة
الوطنية ، وذلك بإنتاج سلع جيدة تستطيع الصمود
في سوق عالمية يتصارع فيها المنتجون ويكون
لبقاء فيها للاجود .

وحقيقة الأمر أن الأجهزة المنوط بها هذه
المهمة للباقة الأهمية في المرحلة المقبلة ، متعددة
ومتداخلة ، لا يوجد تنسيق بينها وهذه الأجهزة
هي :

١- الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج :

وتهدف إلى وضع وإصدار المواصفات
القياسية للخدمات والمنتجات الصناعية وإعداد
المشورة الفنية في مجالات المواصفات وجودة
الإنتاج الصناعي والقياسي والمعايرة .

• مصلحة الرقابة الصناعية :

٢-٤-٢- الصناعات الصغيرة والمتوسطة :

على الرغم من أن الصناعات الصغيرة ليست بطائرة جديدة على هيكل الصناعة التصنيعية بمصر حيث لها كلفت ولا زالت تلعب دوراً هاماً في الاقتصاد القومي إلا أن ما يشهده قطاع التصنيع بعد تسليط المزيد من الضوء على أهمية تلك التريحة من الصناعات بعد أن أثبتت التجارب التاريخية لدول المتقدمة والنامية على حد سواء نجاح الاعتماد على الصناعات الصغيرة كركيزة أساسية للقاعدة الصناعية ، ولا يخفى الدور الذي لعبه المنتج والحرفي الصغير في دفع تدول حديثة التصنيع في آسيا للتحول من قوى استهلاكية كبيرة إلى قوى إنتاجية خلاقة.

وقد وقع أن حاجة الصناعة للتنمية دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة أصبحت ضرورة ملحة للعديد من الأسباب نذكر منها :

* خلق فرص عمل جديدة والمساهمة في حل مشكلة البطالة خاصة وأن ٩٠% من فرص العمل التي يوفرها القطاع الخاص في مصر تتم من خلال مشآت صغيرة الحجم لا يتجاوز عدد العاملين فيها ٢٥ عمالاً في الوقت الذي توفر فيه المنشآت الصناعية لمعالجة نحو ٧% من فرص العمل .

* تكوين لكوادر الإدارية القوية المحلية حيث تعتبر المصانع الصغيرة بمثابة حقول تجارب يتعلم فيها العاملون مشاكل الإدارة والإنتاج وما ثبت أن اكتساب الخبرة من خلال ربط للتدريب بالإنتاج دليل للمصنع ، علاوة على نمو الكفاءة الإدارية لقطاع عريض من أصحاب المصانع الصغيرة ولقدن يشكلون القوة الأساسية لجلب جديد من المستثمرين .

السماح لها بإنشاء شركات اقتصادية لا تبني الربح ، تعمل في مجال تطبيق نظم وإدارة الجودة ، ومجهزة بالمعامل اللازمة لأداء الاختبارات القوية في هذه المجالات ، مع توفير الإمكانيات المالية والتقنيات المتقدمة والكوادر البشرية التي تحتاجها ، وذلك لضمان القيام بدورها على أتم وجه.

وبذلك نستطيع حماية الصناعة الوطنية والمستهلك المصري في آن واحد .

ونخلص من ذلك أن تفعيل أداء المواصفات القياسية المصرية لدورها أداة لازمة لتطوير الصناعة المصرية من جهة وحلقة لوسائل حلها من الإغراق الخارجي من جهة أخرى ، وأيضا كدالة للتأهيل للتعامل مع أسواق التصدير ، وأن لشهارة إحدى منظومات المواصفات العالمية بالحرص على مستويات الجودة الرفيعة والصرامة في تطبيقها يفتح الباب أمام منتجات بلادنا في كل العالم . بل إن غير إعلان عن شئ ما هو أن توصف بأنها مطابقة لمواصفة عالمية محيطة مثل DIN الألمانية أو BS البريطانية أو ASTM الأمريكية ، لذا فإن الوصول بمنظومة المواصفات القياسية المصرية إلى مستوى الاسم العالمي يتيح للمنتجات المصرية فرصاً تسويقية مؤكدة والفتح لسوق أسواق التصدير العالمية هو أن تصبح (EGYPT STANDARD) ESS - SPECIFICATION أي المواصفات القياسية المصرية (رمزاً من رموز الثقة والجودة في الوعي التجاري العالمي ، حيث أصبحت المواصفات القياسية الأداة الحاكمة لوحيدة التي تمتلكها لدفع الصناعة المحلية نحو الارتقاء وعدم التخلي عن المستويات المقبولة عالمياً .

* توظيف المنخرات والموارد لمحطية حيث تعمل للصناعات الصغيرة على جذب وتوظيف المنخرات كما تساعد الصناعات الصغيرة والمخذية على استغلال الموارد المحلية من الموارد الأولية وكذلك تصحيح المنتجات الثانوية المختلفة اللازمة للمصانع الكبيرة.

* تطوير التكنولوجيا المحلية ، حيث تساهم الصناعات الصغيرة في تطوير التكنولوجيا والقنن الإنتاجية المحطية وذلك عن طريق استنباط أسلوب ووسائل إنتاج مناسبة لظروف المجتمع مع الاستفادة من التقدم العلمى والتكنولوجى وذلك عن طريق البدء بالأساليب التقليدية وتحديثها بعد تطويرها لتلائم لاحتياجاتنا .

* المساهمة في تحقيق لتوزيع الجغرافى للصناعة حيث تتم الصناعات الصغيرة بانتشارها بين أقاليم المجتمع المختلفة وبالتالي المساهمة فى حل مشكلة التركيز الصناعى فى المناطق الحضرية الضيقة .

* المساهمة فى زيادة الناتج الصناعى من خلال إنتاج الصناعات الصغيرة والمخذية لسلع وسيولة تحتاجها للصناعات الكبيرة (مثل إنتاج الأجزاء اللازمة لصناعة السيارات وللخزل والنسيج والمخابز وصناعة الحلوى والمحالج الخ) ولا شك أن إنتاج هذه المدخلات فى المصانع الصغيرة سيجقق وفورات فى التكلفة الإجمالية للمنتج النهائى ، وتوفير نقد الأجنبى المخصص لاستيراد هذه السلع الأمر الذى ينعكس إيجابياً على الميزان السلى وميزان المدفوعات .

* المساهمة فى تنمية الصناعات حيث يمكن للصناعات الصغيرة أن تكون بمثابة نواة نهضة تصديرية وذلك عن طريق قيامها بإنتاج سلع

تصديرية أو من خلال إنتاج مكونات السلع التى تعرض للتصدير خاصة السلع التى تتمتع مصر بميزة نسبية لإنتاجها مما يعطيها ميزة تنافسية فى الأسواق الخارجية الأمر الذى ينعكس بدوره إيجابياً على الميزان التجارى

ومن منطلق تلك الأهمية فقد اهتمت الدولة بتطاع الصناعات الصغيرة لا سيما وأن تشجيع هذه الصناعات من شأنه تخفيف الأثر الجانبية المصاحبة لبرنامج الإصلاح الاقتصادى وبرنامج الخصخصة نظراً لاعتماد تلك الصناعات على كثافة الأيدى العاملة فتم إنشاء الصندوق الاجتماعى للتنمية ليمثل قوة دفع حقيقية لدعم هذا القطاع .

٢-٤-٣ - الخصخصة :

يقصد بالخصخصة سولة تحويل المشروعات العامة إلى مشروعات خاصة ، وتلك يرتبط بتغيرات اقتصادية سابقة ولاحقة ، حيث لا يمكن نجاح هذه السياسة إلا فى بيئة تتم بالحرية الاقتصادية . ولهذا تعد الخصخصة أصعب مراحل الإصلاح الاقتصادى و أطولها من ناحية لفترة الزمنية لتنفيذها وجبى ثمرات نجاحها ، فمن نعيش فى عقد الخيارات لصحة . والخصخصة وسيلة لتطوير الاقتصاد وزيادة كفاءته عن طريق :

- توسيع الملكية الخاصة .
- التخلص من الوحدات الخاسرة .
- لتوجه نحو اقتصاد السوق الحر والتخلص من الاقتصاد الموجه .
- ولعل الدافع الجوهرى وراء تبنى سياسة الخصخصة هو فشل القطاع العام فى تحقيق

أهدافه وما نجم عنه من تدهور في الموارد
النادرة للدولة ، والإسراف غير المجدى
استثماريا، والتفنى الرهيب في جودة المنتجات
والخدمات، فضلا عن غياب المحاسبة والرقابة
الإدارية، والارتفاع تكاليف الإنتاج، والجمود في
عملية التطوير والتحديث المستمر لخطوط الإنتاج.
كل ذلك أدى في النهاية إلى فشل القطاع العام
وأصبح عبئا على ميزانية الدولة . ومن هنا فإن
الخصخصة أصبحت حتمية لعلاج الاقتصاد
القومى.

وترى اللجنة أن يكون برنامج الخصخصة
هو أحد آليات تحديث الصناعة الوطنية نظرا
لأنه يوسع قاعدة الملكية الخاصة ويؤهل
المصانع والشركات المنافسة من جديد بأسلوب
متطور ، ولكى يأتى هذا البرنامج ثماره في
التحديث يتعين اتخاذه ما يلي:

* لتنأى - خلال المرحلة المقبلة - في
تطبيق برنامج الخصخصة نظراً للتأثير السلبى
لأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وما ترتب على ذلك
من كساد وفكماش في الأسواق العالمية وتراجع
معدلات الاستثمار بوجه عام ، الأمر الذى
يتطلب وضع استراتيجية جديدة تعتمد على
جذب الاستثمارات المحلية والإقليمية وللتوسع
في أسلوب نقل إدارة شركات إلى القطاع الخاص
لذى يرغب في إدارة الشركات بدلا من البيع
تسييدا للخصخصة مستقبلا، كما يمكن تقسيم
كيانات شركات لكبيرة إلى وحدات إنتاجية
مالية صغيرة تتماشى مع قدرات المستثمرين حتى
يمكن لجهاز هذه المرحلة بسلا.

* أن تتوسع التولة في بيع الأسهم للعلمين في
شركات الصناعة وأن يكون التولة لاسم استير
في هذه الشركات حتى يكون لها ضمانات تحقق
أهدافها وتعزز دورها الرقابى.

* إيجاد برامج تدريب تحويلى لإعادة تأهيل
العاملين الذين تم الاستغناء عنهم أو طلق عليهم
المعاش المبكر حتى يمكن الاستفادة منهم في سوق
العمل .

... * للتفادى خصيلة بيع الشركات المتخثرة في
تحسين إصلاح هيكل لشركات المملوكة للدولة.
* إيجاد ضمانات حقيقية لعدم سيطرة الأجانب
على الاقتصاد المصرى وذلك من خلال تشريعات
تحدد نسب لتملك الأجانب لهذه الوحدات .

* أن تتابع الحكومة باستمرار ما تم إنجاز
في فوحدات حتى تم بيعها للتأكد من تحقيق
أهداف برنامج للخصخصة على الوجه الأكمل .

* يجب عدم بيع لشركات أن تحتفظ للحكومة
بملكية الأرض وتوجيرها فقط للمشترى ؛ وذلك
منعاً من استغلال هذه الأراضي في غير
الأغراض الصناعية .

* عدم بيع لشركات الناجحة والتي من الممكن
أن تؤثر في الاقتصاد القومى مثل الصناعات
الثقيلة والصناعات الاستراتيجية .

وفي الختام، فإن الخصخصة سلاح ذو حدين
إما أن تحدث إصلاحا وتطويراً للاقتصاد وإما أن
يتفنى الاقتصاد وتشتغل هذه الوحدات للمباعة في
مشاريع لا تدر عائداً حقيقياً سوى لأصحابها
فقط .

٣-٤-٤- التخصية البشرية

ان التقدم الاقتصادى هو نتيجة لزيادة إنتاجية
الفرد كماً وكيفاً ، وإنتاجية الفرد هي النتاج
الطبيعى لقدراته ومهارته ومن ثم يكون تشكيل
قدرات ومهارات رأس المال البشرى هو العنصر
الحاكم لتحقيق التقدم الاقتصادى .

وفي ظل الثورة العلمية والتكنية العالمة التي تمتد إلى شتى جوانب الحياة وتصوغ تصور الناس للمستقبل لأبد من تشكيل قدرات ومهارات رأس المال البشري لتزكية قدرته على استيعاب حقائق الحياة المعاصرة وتطويرها بما يتفق مع لرقى الإنسانى وتحدياته المتجددة .

وفي زمن ثورة الاتصالات التي حولت العالم إلى كرة إلكترونية صغيرة تأكلت فيها الحدود والحواجز، وفي ظل الثورة التكنولوجية العالمية الحديثة تأتي قضية تشكيل قدرات ومهارات رأس المال البشري على قمة الاهتمامات الوطنية لإحداث وفاق كامل وتناسق محكم - قدر المستطاع - بين زواياه ونسبة التطور الهائل الحادث حالياً ، وبين معدل إمكانات وقدرات الفرد في ظل ظروف إنتاجية تتحكم فيها تكنولوجيات التسيير الذاتي للآلات والمعدات من خلال عقول إلكترونية مذهلة .

وبات من الضروري حتمية وأولوية للمبادرة بسرعة لإخال ما يتناسب من تغييرات جذرية في صليات إعداد وتخطيط قدرات ومهارات رأس المال البشري للمساهمة في عملية تحديث الصناعة ، وذلك من خلال الآتى :

- أهمية الاتفاق على استراتيجية شاملة على المستوى القومى للتدريب والتعليم القنى يشارك فيها كافة الأطراف للمشاركة في هذا النشاط على أن تتضمن تلك الاستراتيجية الأبعاد التي تتعلق بالتوجه الإقليمى والجغرافى وحجم الوحدات الصناعية والمستفيدة من النشاط التدرىسى .

- العمل على إصدار قانون للتدريب المهنى يعرض الأطر التشريعية التي تضمن :

** تقنين العملية التدرىسية وتنظيمها وتحديد العلاقة بين القائمين عليها .

** وضع توصيف كامل للمهين ومواصفات للمدرّب وجميع كوائر التدريب للالتزام بها

** تحديد كيفية مزولة المهنة وطريقة للترخيص للعمل بها .

** حت المنشآت الصناعية بتقديم المساهمة المناسبة في تدعيم التدريب المهنى .

** حت المنشآت الصناعية بإعداد برامج تدرىسية للعمالة بها عند التعيين أو للترقى .

** تحديد مواصفات وشروط المكان التدرىسى ومستلزماته وكيفية للترخيص له بمزولة المهنة .

- إنشاء مشروع قومى يتضمن تحديداً الأنوار الآتية :

** توحيد مسميات المهين على المستوى القومى وتوصيفها وتحديد مهاراتها ووضع البرامج المناسبة للحصول على تلك المهارات مع توحيد تلك البرامج ووضع لختباراتها ومنح شهادتها .

** قياس مستويات المهارة للعاملين بالشركات الصناعية التي تطلب تلك بحيث لا يعين إلا من تم قياس مستوى مهاراتهم ومنحوا للترخيص بمزولة المهنة .

** وضع لشروطات مزولة المهنة وإصدار ترخيصها والإشراف على التزام القائمين بالتشغيل بها .

- أهمية التنسيق بين وزارتى الصناعة والتربية والتعليم للقضاء على ازدواجية الأنوار حيث أن هذه الازدواجية تؤثر على فاعلية التدرىب المهنى .

- تحديد وتوافق مسارات التعليم والتدريب
التي مع مسارات التعليم الموازية واللاحقة
ووضع معاييرها واشتراطاتها بحيث تأتي هذه
المسارات كعملة بعضها البعض في إطار نظام
التعليم والتدريب للفتى الشامل
- إنشاء نظام متكامل للمعلومات المتعلقة
للتدريب أو التعليم الـفتى .

- وضع آليات تنفيذية لأسلوب التدريب
الإنتاجي كأسلوب تدريبي يتيح للمتدرب للتدريب
على منتجات حية يطلبها سوق العمل .

- العمل على توافق سياسات التعليم الـفتى
والتدريب المهني مع سياسات تنمية التكنولوجيا
المتطورة .

- العمل على توافق خريطة التدريب المهني
مع خريطة الاستثمار والمناطق الصناعية القائمة
والجديدة .

ومن هنا ونظراً للواقع السلبي - السابق الإشارة
إليه في التحديات التي تواجه الصناعة المصرية
لعملية التدريب في مصر - كانت فكرة أو
مشروع مبارك - كول = لمعالجة هذا الواقع -
وقد بدأت فكرة مشروع مبارك - كول لتطوير
التعليم الـفتى والتدريب المهني في مصر في عام
١٩٨٩ وتوجت بمبادرة السيد الرئيس محمد
حسني مبارك في لقاء له مع المستشار الألماني
هيلموت كول في شهر نوفمبر ١٩٩١ في بون
وقد تبلور هذا اللقاء في خطاب لإعلان النوايا
وقعه عن مصر السيد الدكتور وزير التعليم في
فبراير عام ١٩٩٢ في بون ويحدد هذا الخطاب
الخطوط العريضة والإجراءات التي تقرر للقيام
بها من جانب كل من ألمانيا ومصر لوضع
المبادرة موضع التنفيذ .

ويهدف المشروع إلى تطوير للتعليم الـفتى
والتدريب المهني في مصر لتلاقي العيوب الحالية
لنقص العمالة الفنية اللازمة للتسوق المصري
ويقوم هذا المشروع على أساس إدخال ما يسمى
بالنظام المزدوج للتعليم المهني على غرار النظام
المطبق في ألمانيا وبما يتلاءم مع البيئة والظروف
في مصر .

ولذلك فإن هذا النظام يستلزم تحالف جهود
الحكومة ممثلة في وزارات :التربية والتعليم ،
والصناعة والتنمية لتكنولوجية ، ولقوى العاملة
من ناحية ، ورجال الأعمال - وفي مقدمتهم
رجال الصناعة عموماً ولقطاع الخاص بصفة
خاصة في جميع مجالات الإنتاج والخدمات -
من ناحية أخرى لتحقيق عناصر التفوق للمشروع .

ولقد جاء بالتقرير المصري الألماني المشترك
الذي أحدثه للجنة المشتركة في اجتماعها بمدينة
(CELLE) بألمانيا في الفترة من ٢-٤
سبتمبر لعام ١٩٩٧ بشأن وضع خطة استراتيجية
للقرن الحادي والعشرين لتنفيذ مشروع مبارك -
كول في مجال التعليم الـفتى والتدريب المهني
في مصر ، ما يلي :

•• ضرورة إنشاء جهاز أو هيئة تختص
بالتدريب المهني في مصر على أن يرأس هذه
الهيئة شخصية عامة تعين بقرار من السيد رئيس
الجمهورية ، ويكون لها مجلس إدارة يمثل
للحكومة والقطاع الخاص وتقوم هذه الهيئة
بالتسيق بين الهيئات التي تختص بالتدريب لنفع
ونشر النظام للمزدوج (مشروع مبارك -
كول) لتعميمه في جميع الجهات الصناعية
والخدمية سواء كانت قطاعاً خاصاً أو حكومياً .

وتختص هذه الهيئة أو الجهاز كما جاء
بالتقرير الأعمى المصري المشترك بما يلي :

•• تخطيط ودفع العمل في الجهات الصناعية
والخدمية المختلفة وفقاً للنظام المزوج .

•• التأكد من مستوى المهارات ودفعها إلى
الأعلى .

•• تحقيق التماس في الجودة للصناع لكي
يستطيع المنافسة عالمياً .

•• التأكد من وحدة نظم ومناهج التعليم
الفنى والتدريب على مستوى الجمهورية .

•• الاهتمام بالجهات المانحة التي تقدم
الأموال والمساعدات للفئة لصالح مصر

- بحث سبل تمويل التعليم الفنى والتدريب
المهنى فى مصر .

- إصدار قانون يخصص لتعليم الفنى والتدريب
المهنى لتحديد السهم ومستوى المهارات والبحث
وال تطوير النظرى والعملى فى مجال التعليم الفنى
والتدريب المهنى ليواكب العصر ، وكذلك
الإشراف على مستويات التدريب والأداء فى
المصانع على الامتحانات وخصوصاً العملية منها .

وبناء على كل ما سبق فإن الأمر يستلزم :

• تحليل سوق العمل لمعرفة الاحتياجات
الاستراتيجية لتخصصات التعليم والتدريب
الصناعى المختلفة ، وتحديد أولوياتها وتصنيفها
طبقاً للمستويات المختلفة وتقدير فرص العمل
المتاحة بالسوق .

• تعميق للتلاحم بين أجهزة وجهات ومراكز
التدريب وسوق العمل والإنتاج والخدمات
وحدات الإنتاج وأصحاب الأعمال ، وتوفير

حوافز غير تقليدية ووجبة للتطاع الخاص
والجهات المهتمة والمنفذة لبرامج تدريبية مطلوبة

• توحيد المفهوم القومى لتصاريح مزولة
المهنة بحيث يصبح شاملاً خلال فترة زمنية معينة
ومعددة " لجميع الأفراد العاملين فى سوق العمل
وأن يبنى على أساس مستويات مهارة قومية
يشارك فى إعدادها جميع الأطراف مع وضع
أولويات للتطبيق والتنفيذ وأن يشمل تصريح
مزولة المهنة اسم المهنة حسب التصنيف
المعمول به ورقمها ككودى ومستوى المهارة
لصاحب التصريح وأن يكون التصريح لمدة
زمنية محددة يتعين بعدها تجديده لضمان رفع
وتطوير المستوى المهنى لصاحب التصريح .

• اقضاء على تعدد لجهات القائمة على
التدريب المهنى وبالتالي عدم بعثرة الجهود
والتسيق بين الأجهزة لمختلفة فى مجال التدريب
، وضرورة وجود جهة واحدة مسؤولة عن هذه
المسئلة .

وعليه فإن اللجنة ترى أن الأمر يستلزم
إنشاء هيئة قومية مستقلة تكون مسؤولة عن نظم
التدريب المهنى فى مصر وربطها مع التعليم
الفنى فى إطار مشروع مبارك - كول ، كما
تكون مسؤولة عن البرمج لدراسية والتدريبية
وتطويرها ونظم الامتحان ومتابعة الطلاب فى
المصنع ومراكز التدريب وحث رجال الصناعة
على المشاركة فى تدريب الطلاب من خلال
عقود ، والتأكد من مستوى الامتحان وتحديد
المهن - المطلوبة لسوق العمل - وتطويرها ،
مستخدماً هذه الهيئة الإمكانيات المتاحة حالياً
فى لكافة الإنتاجية والتدريب المهنى التابعة
لوزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية ، ومراكز

التدريب التابعة لوزارة القوى العاملة والوزارات والهيئات الأخرى .

وبنقله لا يكلف إنشاء هذه الهيئة الدولة أعباء مالية تذكر على أن يكون إنشاء هذه الهيئة يقنون ، نظراً لعلاقتها وروابطها بالجهات المتعددة وهيمنتها بالتالي على كل العملية التدريبية وما يتصل بها ، وكذلك إصدار قانون لتقنين المهنة .

٣-٤-٥- التعليم (محاوره الراسية والأقضية

- التعليم التحويلي):

لأن تكتمل مسيرة التقدم بغير إطلاق قدرات الإنسان المصري وتحويل أكبر عدد من أبناء هذا الشعب إلى مشاركين بالعمل في قضية زيادة الإنتاج والارتقاء بجودتها ، ولا شك أن مخرجات العملية التعليمية كما ونوعاً هي أهم مخلفات القطاع الصناعي على الإطلاق وهي محور تطوره والعنصر الحكم في فطرة الصناعة على المناقصة العالمية .

ولكى تجد الصناعة ما يناسبها من احتياجات ومتطلبات من مخرجات العملية التعليمية نرى اللجنة الأتية:

- ترشيح أعداد الطلاب بالتعليم الصناعي مع زيادة الموارد المخصصة له .

- ضرورة نشر ثقافة العمل الحر بين الطلاب بدءاً من المرحلة الإعدادية والتعريف بتخصص نجاح لأمتة من الشركات الوطنية والعالمية .

- تطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي Academic Accreditation للمقررات والمدرسين القائمين على تدريس كل مقرر والمعامل والورش طبقاً لمعيار عالمي .

ومن منظور المجتمع الصناعي فإنه توجد ضرورة ملحة بتوجيه كليات الهندسة لتدريس مقررات تتناول المواد لتالية حتى نساير ما يتم تدريسه حالياً في الجامعات الأوروبية :-

* أخلاقيات المهنة (Professional / Ethics) وقائمة النواحي والنواهي المهنية .

* تقنيات الميكنة الآتية (Automation Technics) .

* نظريات التجديد والإبداع (Innovative Theories) .

* تناول علوم المواد (Materials) بما يتنسى مع الممتحنات والمستجدات .

* اقتصاديات الإنتاج (Economic Engineering)

* علوم تدوير المواد (Re-cycling)

* علوم إدارة المشروعات (Project-Management)

* مكونات المبني الصناعي ومرافقه (Technical / Building and Outfittings)

* تقنيات إنتاج المنتج الصغير والمتناهي لصغر (Sensor-Technics & Small - part production)

- العالم يعتمد الآن في التعليم والتأهيل المهني على التخصص العام والتخصص الدقيق معاً في تأهيل الخريجين خاصة المهندسين مما يولد تخصصات جديدة تزداد الحاجة إليها أهمها:

* المهندس الاقتصادي (Economic Engineer)

* مهندس الطاقة والبيئة (Energy & Environment Engineer)

* مهندس تدوير المخلفات والفضلات (Re-cycling Engineer)

* هندسة إنتاج المنتجات الصغيرة والدقيقة

(Sensor - Technics & Small - part production Engineer)

* الإدارة الآلية (Automation Management Engineer)

* المبدع الصناعي (Innovation Engineer) والتي يتصل عمله اتصالاً مباشراً بدورة حياة المنتج.

٢-٤-٦-٦-٤-٢-٦-٤-٢-٦-٤-٢-٦-٤-٢

التكنولوجيا والابتكار في التطبيقات الصناعية :

لقد أصبح للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في مجال الصناعة خاصة في الدول الصناعية المتقدمة والدول حديثة التصنيع أهم أنشطة البحث والتطوير بها ، إذ أن الإنتاج الصناعي يركز على ابتكار منتج متطورة خاصة في مجالات التكنولوجيا العالية التي تستطيع المنافسة في الأسواق العالمية .

ولكن للأسف في مصر لم تهتم المصانع التي أنشأتها الحكومة أو القطاع الخاص بإنشاء أقسام أو وحدات للبحث والتطوير بها ، كما سبق الإشارة إلى ذلك ، وانتهت بالاعتماد على الشركات الموردة للتكنولوجيا والمكونات المستخدمة بها عند القيام بأي تطوير .

وبالرغم من أن الحكومة أنشأت العديد من مراكز ومعاهد البحوث وأقسام البحوث الصناعية لمساندة الصناعات المحلية خاصة فيما يتعلق باستخدام الخامات المحلية أو حل المشاكل الصناعية للطائرة ، إلا أن الفجوة بين الصناعة والمؤسسات البحثية ما تزال قائمة بدرجات متفاوتة حتى الآن .

ونعني لكثير من الشركات الصناعية في الوقت الحاضر من صعوبات حديثة وكبيرة لعدم

قدرتها على الترخول في المنافسة الشرسة في الأسواق العالمية أو حتى في السوق المحلي، الأمر الذي يستلزم بالضرورة تفعيل دور مؤسسات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي سواء الموجودة حالياً أو التي ستتشأ مستقبلاً لزيادة القدرة التنافسية للصناعة ، ويرجع ذلك إلى افتقار أو غياب التصميم الصناعي رغم أهميته القصوى في نجاح أي مشروع صناعي حيث يلعب التصميم للصناعي دوراً هاماً في توليد وخلق التكنولوجيا في الإنتاج فكما كان التصميم للصناعي جيداً فإنه يصبح لكثير الوسائل جدياً للمستهلك وترويج الإنتاج في مجالاته المختلفة .

وسأسقى يتضح جلياً له يجب على القطاع الإنشائي ، سواء للعلم أو للخاص ، من أجل تحديث الصناعة ، المسارعة في استقطاب واستيعاب لكثير عدد من الباحثين في ظل مفهوم ربط البحث العلمي بالإنتاج ، باعتبار أن البحوث العلمية والتطبيقية هي الأساس لتحقيق منتج متطور يتمكن من المنافسة عالمياً ومحلياً في ظل النظام الجديد للتجارة ، كما أن تنشيط السوق وخصخصتها يجب أن يؤدي إلى تفعيل دور البحث العلمي لتقديم منتجات ذات تكنولوجيا متطورة وجديدة ، وهذا يتطلب أيضاً تساع مساهمة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ، باعتبار أن المستفيد الأكبر فكما تطورت منتجاته بالشكل الذي يضمن لها المنافسة الحقيقية مع مثيلاتها المستوردة زادت أرباحه وافتتحت السوق ، مما يمثل مردوداً طليها على المجتمع المصري عامة والقطاع الصناعي خاصة .

وعلى ذلك فإنه مع المتغيرات الاقتصادية التي تشهدها مصر وأهمها خصخصة المنتج

- إعادة هيكلة مؤسسات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي الحكومية القائمة حاليا وربطها بمجالات الإنتاج للصناعي بشكل رئيسي.

- العمل على زيادة نسبة العلماء والمهندسين والتقنيين للمدرسين العاملين بالقطاع الصناعي لتصل إلى المعدلات العالمية أو تقرب منها .

- إنشاء مراكز بحث وتطوير جديدة متخصصة في التكنولوجيات الجديدة المستحقة لخدمة المجالات الحيوية في الصناعة .

- تعميق الوعي العلمي والتكنولوجي لدى العاملين بالجهات الإنتاجية الصناعية بشكل خاص.

- الإلمام لنظام والفهم العميق لأبعاد اتفاقية التريس * وقراءة ما بين سطورها تحسبا لمواجهات محلية وإقليمية وعالمية تتعلق بحقوق الملكية الفكرية .

ولذلك فقد آن الأولن لأحداث التقدم التكنولوجي المنشود لمصر بعناصره الثلاثة : التميز العلمي ، ونقل واستيعاب وتوليد التكنولوجيا ، والاستجابة لاحتياجات المنشآت الصناعية من خلال تآزر منظومة البحث العلمي مع النسق الصناعي .

وانطلاقا مما سبق تؤكد اللجنة على ضرورة أن يتوافر لدى أصحاب المشروعات الصناعية للقناعة بأن أحد أهم الوسائل للقدرة على المنافسة هو الاعتماد على التكنولوجيات الحديثة والسعي نحو امتلاك الحديث وخلق تكنولوجيا محلية والعمل على تطويرها خاصة في ظل تطبيق اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية التي سوف تلقى بالعديد من العوائق التي لم تكن موجودة من قبل أمام الصناعة الوطنية ، حيث تجري عمليات

لمصرية فقد أصبحت مسئولية اللحاق بالتقدم التكنولوجي تقع بصفة رئيسية على عاتق القطاع الخاص ، لأن خطة الدولة تعتمد على اتساع رقعة تدريجيا لتغطي في النهاية الجزء الأكبر من الإنتاج الصناعي وعليه سوف يتحمل الجزء الأكبر من مخاطر التخلف التكنولوجي ، وبالتالي مخاطر الخروج من حلبة المنافسة داخليا وخارجيا.

كل ذلك حدا باللجنة إلى المطالبة بضرورة إيجاد استراتيجية للنهوض بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي تستوعب المتغيرات العالمية والوطنية للمساهمة في تحديث الصناعة المصرية تلخص في الآتي :-

- زيادة التمويل المخصص للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي ليقرب من المعدلات العالمية حيث لا تتعدى نسبة الإنفاق على البحث العلمي في مصر أكثر من 0.6% من الناتج الإجمالي المحلي بينما تبلغ في الدول المتقدمة 3% .

- تشجيع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية على إنشاء أقسام و وحدات للبحث والتطوير من خلال حوافز وإعفاءات لفترات محددة ، لخلق تكنولوجيا محلية وتوطين التكنولوجيا المستوردة ، وقد يحتاج القطاع الخاص في مراحله الأولى إلى الدعم الحكومي بدلاً من الاعتماد كلية على الدولة من ناحية التمويل حيث تعتبر مصر الدولة الثانية على مستوى العالم - بعد هونج كونج - التي تعتمد قريبا البحوث العلمية على التمويل الحكومي ، حيث يمثل هذا عبئا ضخما على عاتق الدولة التي توفر 90% من إجمالي الإنفاق على البحث العلمي.

التطوير على هذه التكنولوجيات بسرعة مذهلة ؛
كما تستحث اللجنة القطاع الصناعي بالأبواب
باستثماره على مشروعات البحث والتطوير
وملاحقة أحدث التكنولوجيات المتطورة حيث أن
الاستثمار في هذا المجال لا يقل أهمية عن
الاستثمار في مجالات الصناعة المختلفة ويأتي
عائداً مضموناً يعكس إيجابياً على جودة المنتج
ودرجة قبوله في الأسواق العالمية والمحلية .

كما تطالب اللجنة الحكومة بضرورة تقديم
المزيد من الحوافز للمشروعات الصناعية التي
تستفيد من التكنولوجيات الحديثة والمتطورة
وتستخدمها في إنتاجها على أن تكون هذه الحوافز
غير تقليدية وتختلف عن مجرد منح الإعفاءات
الضريبية أو منح الأراضي بالمجان لتأخذ صورة
المساهمة الفعلية في استثمارات المشروع
الصناعي بتقديم منحة لا ترد من استثمارات
المشروع الصناعي الذي يدخل التكنولوجيا الحديثة
في الإنتاج ، وهذا ما تقوم به العديد من الدول
المتقدمة والنامية على السواء فعلى سبيل المثال
تمنح إسرائيل لمثل هذه المشروعات الصناعية
حوالي ٣٨% من استثمارات المشروع الصناعي
كمنحة لا ترد .

ويعتبر تقييم السلع والمنتجات Product
Evaluation من الأنشطة الضرورية اللازمة
لأي نشاط صناعي لما لذلك من أهمية في تقييم
تلك السلع سواء المطروح منها في الأسواق أو
تلك التي لا زالت قيد مراحل البحوث والتطوير ،
وهو الأمر الذي يخدم أيضاً بصورة مباشرة
أنشطة حماية المستهلك خاصة في مجال السلع
التي تتعلق بالصحة العامة وأمن وأمان المواطن .

لذلك يبرز أهمية إنشاء مركز متخصص في
مجال تقييم السلع والمنتجات لاستيفاء حاجة
الصناعة والمستهلك لهذا النشاط الحيوي .

ولا يغيب عنا أن تسلط الضوء على الجانب
التكديلي لهذا النشاط: الخاص بتقييم السلع
والمنتجات بإضافة نشاط آخر لا يقل عنه أهمية
وهو العمل في مجال الهندسة العكسية
(Reversed Engineering) التي تعتبر أحد
الرواد الهامة للتطوير الصناعي والتحديث
التكنولوجي المنخفض التكلفة اعمالا للمقولة
المعروفة * أننا لا نحتاج لاختراع العجلة إذ أنه
يكفي أن نطبق استخداماتها *

والصناعة المصرية في مرحلتها الحالية تحتاج
للأخذ بالحلول الفنية المستحدثة في السلع
والمنتجات الهندسية بقدر يساير سرعة التطور
ذاتها ، خاصة وان في ذلك توفيراً كبيراً للفارق
الزمني الذي يقفناه من ناحية وكذا الفارق الزمني
للإزم لا ستحدث تلك الحلول أو نقل التكنولوجيا
الخاصة بها .

كل ذلك يساعد على نقل التكنولوجيا المتطورة
والملائمة بيننا ، والعمل على استيعابها
وتطويرها، للانطلاق نحو خلق وامتلاك
تكنولوجيا وطنية .

٣-٤-٧- الأبعاد البيئية :-

لقد تزايد الاهتمام عالمياً بالبعد البيئي وأصبح
سلاحاً تستخدمه الدول المتقدمة ضد الدول النامية
لأمام منتجاتها بحيث لا يتم استيراد أي سلعة
يستخدم في إنتاجها معدات ملوثة للبيئة . وهو ما
أشرفنا إليه بالتفصيل في التحقيقات التي تواجه
الصناعة المصرية الواردة بالباب الثاني من هذا
التقرير .

ورغم الإجراءات التي اتخذتها الشركات الصناعية لتوفيق لوضاعها للبيئة ، إلا أنها ما زالت تعاني من هذا الوضع نظرا للإمكانات الضئيلة لهذه الشركات والتكلفة الهائلة التي تتطلبها الأوضاع للبيئة .

ومن هنا ترى اللجنة ضرورة مساعدة لصناعة المصرية في التكيف مع الاتجاهات الحديثة عالميا ومحليا في الحفاظ على البيئة من تلوث الصناعي على اعتبار أن البيئة ضرورية مهم من عناصر استراتيجية التنمية للصناعة ويمكن أن يكون ذلك من خلال اتباع الآتي :

- ضرورة توفير التمويل اللازم لاستمرارية تنفيذ مشروعات حماية البيئة للصناعة ، ويكون ذلك من خلال المعونات التي تتلقاها الدولة من الدول والمنظمات الدولية المعنية بقضايا البيئة لتصرف منها على هذه المشروعات ، لأنه كما سبق أن أشرنا ، فإن التمويل بعد العقبة الأساسية في استمرارية تنفيذ مشروعات حماية البيئة في الصناعة المصرية حيث أنها مشاريع خنمية بلا عائد اقتصادي على الوحدات الإنتاجية بل إنها تحملها بمصاريف التشغيل والصيانة رغم أن مردودها على الصحة أكثر بكثير من العائد المادي .

- الإسراع بنقل للصناعات ذات الطبيعة الملوثة للبيئة مثل صناعة دباغة الجلود والمسابك وصناعة الصباغة والتجهيز الخاصة بالمنسوجات، في أماكن بعيدة عن المناطق السكنية والعمل على تطويرها فنيا وتكنولوجيا باستخدام المعدات الأقل تلوتا للبيئة .

- لتتفق في اختيار التكنولوجيات الصناعية قليلة المعززات الملوثة والتي تتميز بكفاءة في

استخدام المنخفضات الصناعية ومن ثم تحسين اقتصاديات العمليات الصناعية .

- الاهتمام بقواعد لصحة المهنية والتدريب المستمر للعامل على استخدام وسائل الوقاية من الملوثات الكيميائية الضيقة التي تنتج في موقع العمل أو المواد الكيميائية التي تضر بصحة الإنسان والتي تكون جزءا من العمليات الصناعية.

- وضع سياسة خاصة بإدارة الأزمات والكوارث الصناعية بشكل واقعي في جميع المنشآت الصناعية مع التدريب المستمر على مواجهتها بهدف الحفاظ على البيئة للصناعة خالية من التلوث مع وضع الضوابط الملزمة إلى تحقيق هذا الهدف بالتعاون مع أجهزة الدول المختلفة وذلك بما لا يصل للوحدات الإنتاجية أعباء منفردة.

كل ذلك بهدف إيجاد منتجات صناعية ذات جودة عالية وصديقة للبيئة تمكثها من النفاذ إلى الأسواق العالمية بدون وجود أي عوائق بينها تجعل دول العالم تمنع دخول هذه المنتجات إلى أسواقها بحجة أنها منتجة دون مراعاة الاشتراطات البيئية .

٣-٤-٨- الصادرات الصناعية :

لقد شدد رئيس الجمهورية في خطابه الذي ألقاه أمام الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى بتاريخ ١٠/١١/٢٠٠١ على ضرورة مضاعفة الجهد الذي تبذره الدولة لزيادة الصادرات المصرية وأنها أصبحت قضية حياة أو موت .

وبالرغم من لزيادة في قيمة الصادرات حيث وصلت الآن إلى ٧ مليار دولار بمعدل زيادة

مقداره ١٢% سنوياً ، إلا أن هذا المعدل يعتبر منخفضاً خاصة في ضوء تزايد العجز في الميزان التجاري المصري بصفة مستمرة .

وبالرغم من بداية حدوث انفراجة في وضع الصناعات المطرية في الآونة الأخيرة إلا أن الأسواق الدولية اهترت بشدة وقلت الاستقرار النسبي وانخفضت مؤشرات التنمية الاقتصادية لعدد كبير من الدول ، وذلك بعد أحداث الثلاثاء ٢٠٠١/٩/١١ وما صاحب ذلك من تغيير الأسواق العالمية للدول الصناعية الكبرى وما نجم عنه من كساد عالمي للسلع والبضائع الأمر الذي يؤدي لعدم رواج وافتعاش هذه الأسواق وتدنّي أسعار السلع والخدمات ، لذا يتعين أن تكون الأسواق الخارجية المتاحة أمام المصدرين المصريين متنوعة وأن تمتد لمناطق تستوعب هذه الكميات ، مع دراسة الأوضاع الراهنة وإيجاد السبل والبدائل لمعالجة هذه الأثار والتغلب عليها .

ويقصد بسياسة التصنيع للتصدير إنشاء صناعات عالية إنتاجها للتصدير للخارج للحصول على موارد النقد الأجنبي اللازمة لتمويل الواردات وخاصة في ظل تدور معدلات التبادل للسلع الأولية ، ونجاح هذه السياسة يتوقف على حجم الأسواق المتاحة أمام صادراتها ومدى توافر الطلب الخارجي على هذه الصادرات ، وأيضاً مدى القدرة على توفير السلع بالمواصفات المطلوبة في الأسواق الخارجية .

وتجدر الإشارة إلى أن سياسة التصنيع للتصدير تتطلب على عدد من الأهداف يمكن إيجازها فيما يلي :-

* تحقيق وفرة من المتحصلات من العملات الأجنبية واستخدامها في تمويل المتطلبات

الاستثمارية كما يزيد القدرة الاستيعابية للسلع الإنتاجية والوسيلة اللازمة للتنمية الصناعية .

* تلاقى تصدير المواد الأولية الخام لا سيما أن تصديرها أصبح لا يتلاءم مع حصيلة تصديرها مصنعة .

* تقليل خطورة الاعتماد على محصول تصدير أولي رئيسي وذلك لتصنيع الموارد المتاحة .

* تدفع تلك السياسة الهيكل الصناعي للنمو وأنها تفرض التحرر من الحماية وتضع الهيكل الصناعي بكافة مكوناته أمام المنافسة الأجنبية الأمر الذي يؤدي إلى تحسين الإنتاج كما ونوعاً* تقليل العجز في ميزان المدفوعات والحد من الاعتماد على الخارج .

وتجدر الإشارة إلى أن تنمية الصادرات على النحو الذي يساهم في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية يستلزم التركيز على قطاع الصناعة التحويلية ، والبحث عن تلك الصناعات التي يمكن أن تتمتع فيها مصر بميزة وفقاً لمفهوم الميزة التنافسية الأكثر اتساعاً وشمولاً عن مفهوم الميزة النسبية، ويتطلب تحقيق هذه المزايا التنافسية المختلفة البحث عن مدى توافر محددات الميزة في كل صناعة على حدة ، هذا فضلاً عن وضوح هدف تشجيع الصادرات على مستوى الدولة ومن ثم ضرورة تكامل كافة السياسات الاقتصادية المتبعة والتنسيق فيما بينها على النحو الذي يخدم هذا الهدف ، فلم يعد الهدف من نمو الصادرات مجرد توفير النقد الأجنبي بل أصبح نمو الصادرات ضرورة للتنمية ، وإن عدم إدراك ذلك سيترتب عليه ليس فقدان حصة مصر في السوق الخارجية فقط وإنما فقدان السوق المحلي لصالح واردات الدول الأخرى الأكثر تطوراً .

ومن الجدير بالذكر أن استراتيجية التصنيع للتصدير تعمل على التحسن المستمر لأوضاع الميزان التجاري المصري ، من خلال زيادة معدلات نمو الصادرات بما يكفل زيادة نسبة تغطيتها للواردات وحماية الصناعة المحلية من الممارسات غير المشروعة في التجارة الدولية الناتجة عن الدعم والإغراق ، أو تعفق الواردات بصورة غير طبيعية ، وتدعيم قدرة الأجهزة القائمة على حيازة السوق المحلية من السلع غير المطابقة للمواصفات والعمل على الانماج في حركة التجارة الدولية من خلال إعادة صياغة علاقات مصر لتجارية مع دول العالم بما يتماشى مع المستجدات العالمية .

وتتوقف قدرة الصناعات المصرية على اللفاء إلى الأسواق الخارجية على قدرتها على التنم بما يلي :

- وفورات الحجم الاقتصادي الذي يسمح بتخفيض التكاليف الثابتة إلى أقصى حد ممكن ، ومن ثم القدرة على تحديد أسعار مناسبة وتنافسية في الأسواق العالمية .

- تطبيق الأساليب الحديثة في ترشيد التكاليف باستخدام (اللوجستيك) .

- تحسين جودة المنتجات تامة الصنع وارتباطها بدرجة مكونات الإنتاج من الخامات والمستلزمات الوسيطة والتعبئة والتغليف .. الخ .

- الإحلال والتجديد للمصانع القائمة حالياً لتقضاء على مشكلات التوقف المفاجئ أو الأعطال وما يرتبط بها من خسائر فادحة .

- النحول إلى مجال تصنيع المنتجات لصناعية جديدة ذات القيمة المضافة العالية مثل

الإلكترونيات والطاقة الجديدة والمتجددة ورفائق الكمبيوتر .

- توفير مصادر التمويل الميسر للصناعات التصديرية من حيث دعم سعر الفائدة وأجال السداد الطويلة وفترة السماح .. الخ .

- تطوير صناعات البيئة الصغيرة القادرة على النفاذ إلى الأسواق العالمية والتي تعبر عن البيئة المحلية مما يقلل من درجة قدرة منتجات الدول الأخرى على منافستها بحكم ما لها من خصوصية بيئة مصرية تعبر عن التراث والواقع والقن المصري .

- سرعة إصدار تشريعات الضرائب المباشرة التي أعلن عنها لإعفاء أرباح النشاط التصديري من كافة الضرائب المباشرة وغير المباشرة .

- تلبية عقبات النقل والتأمين والإجراءات الإدارية المرتبطة بالأنشطة التصديرية للسلع الصناعية .

- تفعيل اتفاقيات التحديث للصناعة المصرية مع الجانب الأوروبي في إطار اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية ، وربط التقدم الذي يحدث في درجة التحديث الصناعي بدرجة التقدم التي تحدث في المعاملة التفضيلية للسلع الصناعية المصرية المصدرة إلى الدول الأوروبية .

- تطوير وتنشيط مكاتب التمثيل التجاري الخارجية للتعامل مع المصدرين في اكتشاف الفرص التصديرية المتاحة في الخارج وتوفير البيانات والمعلومات عن الأسواق الخارجية وذلك في إطار اتفاق يتضمن تحفيزاً للعاملين في هذه المكاتب للحصول على نسبة معينة من حصيلة تصدير المنتجات المصرية التي توسطوا في عدها ونجحوا في إتقانها على خير وجه .

- لا بديل في كافة الحالات عن تشييط وتفعليل التكتلات الاقتصادية الإقليمية التي تشترك فيها مصر مع الدول العربية الشقيقة ومع دول أفريقيا للصنفة، ومع الدول النامية العريقة .

- توحيد المعاملة الضريبية في حالتى استيراد مستلزمات إنتاج من الخارج أو شراؤها من المصانع المحلية لتصنيعها محليا ثم إعادة تصديرها بنظام السماح المؤقت أو الدروباك حيث لوحظ أن النظام المطبق حاليا يشجع على الاستيراد من الخارج على حساب الصناعة الوطنية .

فعلى سبيل المثال فى حالة استيراد غزول من الخارج لتصنيعها محليا ثم إعادة تصديرها يتم تقديم خطاب ضمان بقيمة الضريبة لصالح مصلحة الضرائب على المبيعات بينما إذا تم شراء هذه الغزول من المصانع المحلية يتم سداد ضريبة المبيعات نقداً ثم يتم استردادها عند تصدير المنتج بعد وقت وعناء كبيرين ؛ مما أدى إلى إحجام الكثيرين من الصناع عن شراء الغزول المحلية وتفضيلهم استيرادها من الخارج .

٩-١-٣ - تعظيم التصنيع المحلى للمعدات الرأسمالية:

إن التصنيع فى مصر هو قضية مصيرية - تلك أنه مع ندرة الموارد الطبيعية والحدود القياسية أمام التوسع الأفقى فى الزراعة واستمرار تزايد عدد السكان فى مصر لا يبقى أمامنا من وسيلة إلا تحويل العمل إلى قيمة مضافة من خلال عملية التصنيع إذ يجب أن يتم النمو الاقتصادى بحسن استخدام المواد الأولية وتصدير المصنوعات ، وليس الأمر بالغ الصعوبة ، لأن التصنيع هو أكثر الأنشطة الإنتاجية مرونة وتقدماً

مطردا ، فعلى تعظيم التصنيع المحلى خاصة المعدات الرأسمالية بالغة الأهمية بالنسبة للمستقبل ، فضلا عن مساهمتها فى تقليل العجز فى الميزان التجارى ، وذلك بالاستغناء عن استيراد السلع والمعدات التى يتم تصنيعها محليا .

ويكشف التحليل المتعمق للتصنيع المحلى أنه يشهد بعض الاختلالات المؤثرة التى حدثت من الاستفادة المثلى منه رغم ما نعول عليه من آمال كثيرة فى تحقيق النهضة المنشودة وكسر حلجز التخلف ، وكما سبق أن أشرنا ، أن من أهم ما تقسم به حركة التصنيع فى مصر حاليا أنه لا يوجد فى مصر صناعة بالعمق المطلوب ، إذ أن أغلب الصناعات الموجودة هى مجرد خطوط إنتاج لصناعات أجنبية حصرت دور عملية التصنيع فى مجرد عمليات للتجميع والاستساح والمثال الصارخ لذلك صناعة السيارات فحتى الآن لم يتم تصنيع سيارة مصرية ١٠٠% رغم أن دولة مقل ماليزيا استطاعت صناعة سيارة ماليزية ويتم تصديرها للأسواق الخارجية ، فالوحدات التى تنتج هذه السلع لا تصنعها ولكنها تستمخ للمنتج الأجنبى بعد الحصول على ترخيص بذلك بناء على اتفاق خاص مع صاحبه الأصلي الذى يحتفظ لنفسه بكافة أسرار الصناعة .

وترى اللجنة أن التصنيع الحقيقى يقوم حينما تتوفر المعرفة التطبيقية التى تختلف عن المعرفة النظرية ، والأولى هى المعرفة أو التكنولوجيا وهى لا تتوفر إلا فى حقل الإنتاج ومحتركه ، والثانية هى العلم الذى يمكن أن يحصله المرء فى الجامعات ومراكز البحوث النظرية وعلى سبيل المثال الكثيرون يعرفون مكونات لقنبلة الذرية والبطائرة والسيارة ، ولكن أسرار تصنيع وتطوير

الموجودة حاليا على تكوين شركات مشتركة مع شركات أجنبية لها سابق خبرة في هذا المجال لأن ذلك يعتبر أفضل من إنتاج معدات بموجب رخص أجنبية ، وسوف يساعد ذلك على توطيد التكنولوجيا داخل البلاد .

كما ترى اللجنة ضرورة الاستفادة بخر الإمكان من الابتكارات الحاصلة على براءات اختراع محلية ذات علاقة بتصميم وتصنيع المعدات الرأسمالية واقتناء المجدي منها لها واقتصاديا مع ضرورة إيجاد منظومة تربط والتنسيق بين الجهات العاملة في هذا المجال بغرض التنسيق والتكامل بينها .

أى منها لا يعرفها إلا أقل القليل ، ولأسف فإن للتمسك على التصنيع في مصر يشترط خطوط الإنتاج دون المستوى المعرفي لها ، وهذا المستوى هو المفتاح الحقيقي للتصنيع الذى يسمح للمنتج أن يتطور ويحلل فيها بصورة تكثيف مع متطلبات المنافسة أو متطلبات الواقع المحلي ، وإذا تمكن المنتج من إحداث ذلك التطور فإنه قد ينافس بذلك السلعة المستوردة وربما تفوق عليها ، ولذلك فالمنتج الأصلي الأجنبي يتسلسل بشدة بحس المعرفة عن أى منتج آخر .

وتجدر الإشارة هنا أنه قد ثبتت تجارب الناجحة المحذورة لتي خاضتها الصناعة المحلية في عمليات التصنيع المحلي للمعدات الرأسمالية إيجابية على إمكانية تنمية هذا القطاع، إلا أن الأمر يقتضى المزيد من الإجراءات ~~المستتعدة~~ هذه الصناعات من تطوير عمليات التصنيع المحلي لهذه المعدات بصورة تتماشى مع حجم الطلب المتزايد عليها وتمكين الصناعة المحلية من المنافسة داخليا وخارجيا مع المعدات المستوردة ،

ويبقى ذلك عن طريق ، تحقيق أكبر استفادة ممكنة من الإمكانيات المتاحة حاليا للتصميمات الموجودة لدى الشركات الهندسية ومكتب التصميم التابعة للجامعات ومراكز البحوث والشركات الهندسية الصناعية ، وإمكانات التشغيل والتصنيع المتوفرة في ورش وشركات قطاع الأعمال العام الصناعى وقطاع الإنتاج الحربي والهيئة العربية للتصنيع والورش التابعة لبعض الوزارات والهيئات ، حيث من الممكن أن يودى ذلك إلى الإسراع في تنمية عمليات التصنيع المحلي للمعدات دون الحاجة إلى استثمارات جديدة ضخمة لإنشاء ورش كبيرة أو شركات جديدة ، هذا بالإضافة إلى تشجيع الشركات الهندسية

الباب الرابع

٤- رأى اللجنة والتوصيات

٤-١- رأى اللجنة :

ليس ثمة شك في أن قضية تحديث الصناعة الوطنية من أهم قضايا التنمية الاقتصادية ، ولقد حظيت هذه القضية باهتمام الحكومة لما تعهده الصناعة من ركيزة أساسية في تحقيق الأهداف الطموحة للتنمية الشاملة في مصر ، وتحقيق عوائد ومنحلات اقتصادية هائلة . وكان من نتائج هذه السياسة للتنمية أن انتهجت الحكومة برنامجين لتحديث الصناعة ، الأول هو البرنامج القومي لتحديث الصناعة ، أما الثاني فهو برنامج الاتحاد الأوروبي وهو برنامج لتحديث وتأهيل الصناعة المصرية للتواجد في الأسواق الأوروبية والقولية من خلال اتفاقية المنحة المقدمة من الاتحاد الأوروبي والمشار إليها فيما سبق ، وتستغرق مدة زمنية قد تمتد إلى ١٤ سنة حسبما أُنقذ عليه .

ومن هذا المنطلق ترى اللجنة أن تستمر الحكومة في دعمها لتحديث الصناعة بحيث لا يفت هذا الدعم عند إنهاء مرحلة معينة أو ببلتكمال تحديث المشروعات المدرجة ببرنامج التحديث ؛ حيث أن التحديث مرتبط بالتطور التقني الذي لا يفت عند سقاف معين . ومن المتعين أن يكون التحديث استراتيجية ثابتة تتبناها الحكومة لملاحقة الطفرات التكنولوجية الحديثة . لذا فمن المطلوب إدراج برنامج الاتحاد الأوروبي لتحديث الصناعة ضمن البرنامج القومي الشامل للتحديث ؛ حيث أن البرنامج الأوروبي للتحديث يتهي بعد مدة معينة ويتعين أن يكون للتحديث

إستراتيجية مستمرة . كذلك فإن استمرار البرنامج الأوروبي للتحديث يحتاج لتمويل ودعم ومن ثم يتعين البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا البرنامج ؛ حيث أن برنامج التحديث يتطلب ما يراوح بين ٢٠ ، ٣٠ مليار دولار .

كما ترى اللجنة ، عدم قصر التحديث على القطاعات الأربع ذات الأولوية في التحديث وهي قطاعات الصناعات: النسيجية - الهندسية - الغذائية - الجلود ويتعين أن يمتد للتحديث ليشمل قطاعات أخرى مثل الصناعات المعدنية والصناعات الصغيرة والمتخينة وصناعة الأسمنت وصناعة مواد البناء وغيرها .

كذلك ترى اللجنة أن الاتحاد الأوروبي هو لأكثر استفادة من إتفاقية المشاركة التي تم التوقيع النهائي عليها في ٢٥/٦/٢٠٠١ ولم تعرض على المجلس بعد ؛ نظرا لأنه يفتح الأسواق المصرية المتسعة وينفذ إليها (٦٥ مليون نسمة على أقل تقدير) في حين أن لسلع والمنتجات المصرية غير قادرة على التواجد في الأسواق الأوروبية وتلقى تعقيدات وإجراءات تعجس أية محاولة لزيادة التصدير إلى الجانب الأوروبي ، على الجانب الآخر فإن اللبء في تنفيذ برنامج التحديث وراء عدم تهيئة الشركات والمصنوع المصرية للمنافسة في الأسواق الأوروبية .

وترى اللجنة ، عدم النظر لاتفاقية المشاركة الأوروبية من منطلق الأرباح والخسائر وإنما يتعين النظر إليها من منطلق الفرص والتي من الأجدى الاستفادة منها ؛ لأن الشريك الأوروبي من مصلحته أن يصبح الاقتصاد المصري طرفا فويا حتى تتجح هذه العلاقة ، وتنهض أسواق المسووعة ويتحقق نمو مطرد للنخل القومي لكل البلدان المشاركة بالاتفاقية . بقي للتور على

للطرف المصري الذي عليه أن يرقى لمستوى هذه العلاقة وأن يستفيد ويفيد اقتصاديا .

كما ترى اللجنة أن عملية التصدير قد تضررت في الآونة الأخيرة نتيجة التزايد المستمر لسلع مستوردة لها "مؤثر" إنتاج محلياً . هذه السلع المستوردة رديئة وسعرها رخيص وتفرق الأسواق ، مما أحدث كساداً للسلع المحلية ، الأمر الذي يهدد المصانع المصرية بالتوقف عن الإنتاج ، ولعل التحليلات الجبركية الأخيرة - التي نشرنا إليها نقفاً - تحد ، ولو جزئياً ، من هذه الظاهرة .

وترى اللجنة ، أن القاعدة العلمية في مصر تقتضي إلى الترابط والتنسيق وتسم بمحدودية الرؤية الشاملة ، والتي يفترض أنها تخضع للتصنيع والقضايا للتنمية للدولة ويناط إليها وضع أهداف الصناعة والتكنولوجيا على المستوى القومي ، وضبط التنسيق واتساح بين الجهات البحثية مثل :

- الجامعات والمراكز البحثية - أكاديمية
- للبحث العلمي - المركز القومي
- للبحوث والمعاهد التابعة له -
- المراكز البحثية في الوزارات المختلفة .

مما يعني تبديد الجهود وعدم الاستفادة من هذه المراكز على وجه يحقق أهداف الصناعة . لذا ينبغي مراعاة الربط بين هذه المراكز وتبادل الخبرات والبحوث فيما بينها وأن يكون لها دور مسئول ورأيها موضع اعتبار ، وأن تتصدى لمشاكل الصناعة وتعمل على تحسين المنتج المحلي ، ويخيب هذا دور جميع مراكز البحوث وهو دور أساسي في قضية الابتكار والتطوير حيث أن سمة مراكز البحوث الأجنبية هي إنتاج سلع وتطوير منتجات لم تكن موجودة من قبل ، وقبل أن تعرض اللجنة توصياتها تركز على

حقائق يجب ألا تغيب عن الأذهان ، وهي أن مسؤولية تحديث الصناعة لا تقع على الحكومة وحدها ، إذ أن رجال الصناعة ورجال الأعمال عليهم عبء تطوير مؤسساتهم ، وعلى العمال أن يتكفوا بجهلهم . ويطوروا أنفسهم ، وعلى المستهلك المصري مسؤولية كبيرة في شراء المنتج المصري من خلال توعيته بأهمية شراء المنتج المصري وما سيعود من فوائد على المجتمع من جراء هذا السلوك .

كما ترى اللجنة أن حجم الإنفاق الحكومي للرسمالي يبلغ ١٥ مليار جنيه سنوياً وهو حجم مؤثر في حركة الاقتصاد المصري ، وبمزيد من التنظيم القانوني والإداري يؤتي هذا الإنفاق بشماره على الاقتصاد بصفة عامة والصناعة بصفة خاصة

وترى اللجنة أهمية الربط بين برامج تحديث الصناعة وإستراتيجية تحديث الدولة حيث يجب الاهتمام بتنمية وتحديث فكر ووعي المستهلك المصري وإمدانه بالمتغيرات المستقبلية المحتملة وحثمية مؤازرته للمنتجات الصناعية المصرية لصالح الأجيال القادمة .

وترى اللجنة كذلك أهمية إعادة تصويب البرامج للتقنية والإعلامية والإعلانية لخلق المناخ القوي للملاحم لتصحيح مسار برامج تحديث الصناعة .

كما ترى اللجنة كذلك الأهمية القصوى للتنسيق المتواصل بين القائمين على برامج التحديث والقائمين على تطوير العملية التعليمية . لأن اتفاق الرؤى والأهداف على المستقبل القريب والبعيد أصبح حتماً وأصبح العمل غير المتكامل في هذا المجال إهدار لإمكانات الأمة دون جدوى .

٤-٢-٤- توصيات اللجنة

إن اللجنة بعد أن استعرضت كافة التحديات والمشكلات التي تواجه الصناعة الوطنية في الوقت الراهن وفي ظل ظروف دولية اختلفت بعد الأحداث الأخيرة الواقعة في الولايات المتحدة إبان الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ وما استتبع ذلك من تأثيرات جمة على الأصعدة العالمية والدولية لكافة الدول . وبعد أن استعرضت كليات التحديت والرؤى المختلفة للنهوض بالصناعة المحلية للتحديات الواقعة عليها ، ولتحظيم قدرتها على المنافسة أمام منتجات توفرت فيها مقومات المنافسة العالمية .

فإنها تورد توصياتها التي قد تساهم في أن تؤتي عملية تحديث الصناعة أثمارها .

وتود اللجنة الإشارة إلى أنها قد أوردت العديد من التوصيات في المجالات الآتية :- دور القطاع الخاص - الصناعات الصغيرة والمتوسطة - التخصص - التنمية البشرية - تحظيم دور البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا والابتكار في التطبيقات الصناعية - الأبعاد البيئية - الصادرات الصناعية ، وذلك في الباب الثالث (البيات التحديت) ، من هذا التقرير ، واستكمالاً لهذه التوصيات تتقدم اللجنة ببعض التوصيات في المجالات الآتية:-

٤-٢-٤-١- وضع سياسة صناعية حديثة :

يجب أن تكون هناك سياسة صناعية حديثة تعمل الدولة جاهدة على تحقيقها بحيث لا تتغير هذه السياسة بتغير الأشخاص ، كما يجب أن يشارك في صياغة وتنفيذ هذه السياسة كل من الحكومة ومنظماتنا الصناعية .

٤-٢-٤-١- توصيات الموجهة للحكومة في هذا

المشكلة

* يجب وضع سياسة عامة صناعية حديثة ،

يشارك في صياغتها كافة صموع العلماء ورجال الصناعة والخبراء من داخل الدولة وخارجها ، ليضعوا خطوطاً وبرنامجاً تنترم الحكومة والوزارات بتنفيذها وفق برامج زمنية محددة ، وأن تطبق هذه البرامج على وجه السرعة لكافة المصانع والشركات .

* إعادة تشكيل الهيكل التنظيمي الصناعي ،

بما يتمشى والاتجاهات العالمية في هذا الشأن ، وذلك لتهيئة المناخ السليم لتنفيذ هذه السياسة الصناعية الحديثة . وذلك هي أهم دعامة في تحديث الصناعة ، ويتمثل البناء الرسمي التقليدي للصناعة في حزمة من المركز والأجهزة والسياسات والخطط التنظيمية ، تحدها الإدارة وفق المفهوم الهرمي القديم والذي بات الآن أسلوباً غير مقبول لدى دول العالم الصناعية. ومن هنا ظهرت حاجة الصناعة الحديثة إلى تغيير الهيكل التنظيمي الهرمي للتنظيم الصناعي ، وأصبح المفهوم الحديث الاعتماد على الهرم المقلوب ، والذي يضم قمة عريضة جداً من الباحثين والفنيين والخبراء بجانب الإدارة الحديثة للوصول إلى حلول حديثة لمشاكل مختلفة ، ويضم هنا تنظيم الصناعي لتحديث أصلاً خاصة للبحوث والتطوير وخبراء تسويق للمنتج وفريق بحث علمي وأقسام متخصصة للتصدير ودراسة احتياجات الأسواق والأدواق وفتح أسواق جديدة . ذلك هو المفهوم الحديث في تشكيل التنظيم الصناعي ، والذي يتعين أن تتبناه الدولة في مؤسساتها وقطاعاتها وتشجع المصانع والشركات على الأخذ به من خلال إيجاد مراكز تدريبية

تشر هذا المفهوم الحديث وتقدم الخيارات
لوطنيين وعالميين من أجل تأهيل هذه المصانع .

- التوصيات الموجهة للقطاع الخاص :-

مطلوب من القطاع الخاص أن يجرى تحديثاً
في ثقافته الإدارية وأن يضع لنفسه سياسة
صناعية حديثة يتبنيها لتنظيم الصناعات الحديثة ،
وأن يكون لدى هذا القطاع الرغبة الحقيقية في
التحديث ، وأن يتبنى تنفيذ هذه الاستراتيجيات :

* تفسيد مفهوم الآلية الجديدة
(AUTOMATION) وهي تطبيق للتكنولوجيا
على الصناعة والإدارة لمنتجات العلم الحديث ،
ويقتضي صناعة آلية ووحدات مفردة ورقلمة آلية
تعتمد على الآلات دقيقة . كل ذلك يقوم على عدة
مبادئ أساسية هي :- الآلية-إنتاج المراحل
الإنتاجية في سلسلة متصلة ولتحكم الآلي -
ترشيح القرارات .

* أن تتعامل المصانع على اعتبار أنها في
سوق عالمية مفتوحة وليست أسواقاً محلية
محدودة وذلك لتطابق جغرافي معين ، وأن تتفاعل
مع المتغيرات المختلفة دون قيود زمنية أو
مكانية .

* أن تهتم المصانع بتطوير وتحديث الإنتاج
ولبتكار منتج جديد غير تقليدي .

* أن تجعل الموارد البشرية من أهم الموارد
ولها الأولوية في تعليمها وتدريبها وصقلها .

٢-٢-٤ :- تخفيف الأعباء والقيد على
المنتج المعد للتصدير وتهيئة البيئة المناسبة
للاستثمار :

توصي اللجنة في هذا المجال بالآتي :-

* تعديل جميع التشريعات والقوانين التي تتعلق
بالمسائل الضريبية والجمركية وقوانين حوافز
الاستثمار والاستيراد والتصدير بما يتسنى مع
الحوافز والمعاملات الضريبية المعمول بها في
البلاد الجاذبة للاستثمار .

* تخفيض فاتحة القروض للصناعة ، حيث إن
الفائدة تتراوح بين ١٦ ، ١٧ % على القروض
الصناعية ، في حين أنها في الدول المتقدمة
صناعياً تتراوح بين ٢ ، ٢ % مما يشكل عبئاً على
تكلفة الإنتاج .

* سرعة إيجاد آلية جديدة لحل أزمة ارتفاع
الدولار أمام الجنيه المصري وعدم ربط الاقتصاد
بعملة معينة يتوافق عليها مستقبل الاقتصاد
المصري ، بل يجب أن يتم هذا الربط بسلة من

الخطى

* توسيع في منح الحوافز والإعانات
الضريبية للصناعات عالية التكنولوجيا وكثيفة
المسألة . ويجب أن تمنح هذه الحوافز على أساس
نوعية الصناعة وليست على أساس جغرافي كما
هو متبع حالياً .

* إتاحة الآلات والمعدات وقطع الغيار
اللازمة للمشروع الصناعي ، والتي ليس لها مثيل
محلي ، من كافة أنواع الرسوم والضرائب مثل
الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات والضرائب
الأخرى ، وذلك لتخفيف عن كاهل الصناعة
المصرية ويخفف الإفقار الصناعي الذي يؤدي
لانخفاض سعر المنتج النهائي ويقلل قدرة
المنتجات على المنافسة وزيادة الطلب عليها .
الأوراق الداخلية والخارجية .

* إعطاء حوافز لتشجيع الصناعة التي
تستخدم عمالة كثيرة على أن تتناسب هذه الميزة
طريباً مع أعداد العمالة المستخدمة في المشروع

بعضى أنه كلما زلت أعداد العمالة زلت الإعفاءات والحوافز الضريبية .

* ربط الواردات بالصادرات مع الدول التي ترتبط مصر معها بعلاقات تجارية أو تلك التي تتزايد منها الواردات - بشكل ملحوظ - وتخل بالميزان التجاري ، وعلى وجه الخصوص تلك الدول التي تصدر لمصر سلعاً بكميات كبيرة ويتم استيرادها عن طريق الحكومة (مثل القمح ، السكر ، زيوت الطعام ...) - وسوف تؤدي هذه الخطوة لزيادة حجم الصادرات المصرية لمختلف دول العالم وكذلك تخفيف الطلب على النقد الأجنبي اللازم لتمويل عمليات الاستيراد .

* مراجعة موقف أسعار الخدمات للمصانع كالكهرباء والطاقة والمياه.... وبحيث لا تزيد عن مستويات ما هو مطبق في ذات الصناعات في البلاد الجارية للاستثمار وذلك سيؤدي لخفض تكاليف الإنتاج ومن ثم السعر النهائي للمنتج.

* تبني نظام (الشباك الموحد) ، حيث يتعامل المستثمرون في معظم الدول الصناعية والواعدة استثمارياً من خلال شباك موحد يستطيع من خلاله المستثمر أن يحصل على أى إجراء أو موافقة ما أو خدمة معينة من خلال هذا الشباك ، بل ذهبت أغلب هذه الدول لامكانية ملء الاستثمارات والنماذج لكافة الإجراءات الإدارية من خلال شبكة الإنترنت .

* تحديث النظام المالى والمصرفى وثبات سعر الصرف بما يتضمن سعر فائدة لا يشكل عبئاً على المنتج المصرى وتطبيق سياسة مالية ونقدية مرنة تحقق الاستغلال الأمثل لأموال البنوك والشركات المالية .

* التوسع في تطبيق المادة (٦) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ والخاص بربط

نسب الإعفاء الجمركى مع عمق التصنيع المطبق ، لتشمل جميع الصناعات ، وتطوير نظام (الدروباك) والامستيرك القورى وسرعة إدخال نظام (TAX REBATE) (تخفيض الضريبة) الذى يتيح لإصغار المصدرين الحصول على مستحقهم عند تصدير منتجات لم يقوموا باستيرادها .

١-٢-٢- نظم الجودة والمواصفات

القياسية:

* حتمية وضرورة توحيد علامة الجودة المصرية ، حيث أن هناك تضارباً غير منطقي في تداول علامات الجودة ، فهناك منتجات تطابق بمعرفة هيئة التوحيد القياسى وأخرى حاصلة على حق المطابقة الذاتية ، وثالثة حاصلة على علامة الجودة ، ورابعة حاصلة على شهادة الأيزو (نون القيق من استمرارية سريان هذه الشهادة وتحديثها) .

والمطلوب إلزام السلع المنتجة داخل مصر بوضع علامة الجودة المصرية على لوحة بياناتها مع خضوعها للتفتيش الفنى والهندسى بسفحة دورية ، أما ما عداها من علامات جودة مثل الأيزو فتكون هذه علامة إضافية تعطى ميزة تنافسية للملغ ، حيث أن علامة الأيزو وحدها لا تكفى للسفحة الآن ، ومن ثم نقضى على تجزئة الجودة

* أن تكون (علامة الجودة المصرية) ملازمة قانوناً وتكون رسومها بسيطة ويقترح أن تكون (خمسة لى الألف) ويحد أقصى سنوى مائة ألف جنيه ، يستند المصنع على جميع طرازات إنتاجه وليس على سلعة واحدة لياً ما كان حجم

الهندسية حيث لا حاجة لتكليس الهيئة بأصول وصور هذه المستندات بل بتعين إثبات هذه المعلومات بوضعها على قاعده بيلتات متصلة بأجهزة الحاسبات ويمكن تناولها بين أجهزة الوزارة :

* عدم استيراد أية سلعة من الخارج ، نقل مواصفاتها القياسية وجودتها عما هو مطبق في الداخل ، وبذلك نحى الإنتاج المحلي وكذلك المستهلك من الغش الصناعي الذي يمثل في اغراق الأسواق بسلع رخيصة ورديئة .

(-1) - المواصفات القياسية للسلع والمنتجات

الإستيراد:

وذلك يمكن أن يتحقق بإتباع الوسائل الآتية :

- * إحكام الرقابة على المطارات والموانئ والحدود ، لمنع تهريب السلع الأجنبية للسوق ، لما يمثله ذلك من خطر يهدد الصناعة المصرية
- * أن تتكاتف وزارة الصناعة ووزارات الإعلام والتعليق والثقافة وجميع نوب النشر في نبي حملة طرح شعار (منتج بلدك حماية لولئك)
- * إلزام كافة المتاجر في مصر بالإعلان عن شهادة المنشأ لكافة السلع الأجنبية التي تباع داخلها .
- * رفع قيمة الغرامات والعقوبات المالية التي تطبق على من ثبت تهريبهم سلعاً ومنتجات دون دفع حوائك أو موافقة السلطة .
- * محاربة التهريب من خلال مد منافذ لتلاعب المتعلقة بظاهرة التهرب .

* مراعاة وضع (تشريع لحماية المستهلك) على أن تعدل وتلحق قوانين الغش التجاري وقوانين التعمين وقوانين حظر تداول السلع

المنشأة ، وذلك سيؤدي إلى إقبال المنشآت الصناعية على تطبيق علامة الجودة المصرية

* تفعيل دور أجهزة الرقابة التابعة لوزارة الصناعة والتسمية التكنولوجية (الهيئة للعلمة لتوحيد القياس - الرقابة الصناعية - مصلحة الكيمياء) ودعمها بالإمكانيات المادية والبشرية بما يتناسب مع ثورة تحديث الصناعة المصرية .

* بذل جهود مكثفة نحو توحيد المواصفات والمقاييس العربية والأفريقية ، بحيث تكون المواصفات المصرية مقبولة ومعتمدة لدى هذه الدول كذلك تعمل مواصفات هذه الدول كأنها مواصفات مصرية مما يزيد التجارة البينية ويفتح للسلع المصرية أسواقاً كبيرة .

* استكمال المواصفات الأساسية وعددها حوالي 400 مواصفة ، مع الاهتمام بالعناصر الحاكمة لها بحيث يبقى لها ملامح مصرية تعنى بتوفير حماية للمنتج المصري ضد الاغراق وذلك بإعطائها درجة كافية من التشدد والاضطراب المعنى وتحميد معيار جودة التصنيع والاختبار بما يكفل توفير عوامل المثانة والامان والكفاءة وسهولة الصيانة والاستخدام وجعل تطبيقها للزامياً

* التعامل للفوري مع السلع والمنتجات التي تنتج في مصر وليس لها مواصفات مصرية إما لعدم سبق إنتاجها في مصر أو لهدف بدء صناعة جديدة تحمل حق التصنيع من شركات عالمية ، وذلك بهدف وضع مواصفات لها .

* لاختصار الإجراءات اللازمة من المصنع لاعتماد نماذج إنتاجها الأساسية بحيث يتعين أن يحتفظ المصنع داخل مقره بكل أصول مستنداته الرسمية من شهادة قيد بالسجل الصناعي ، وموافقة هيئة التصنيع ، وشهادة اعتماد تصميماته

مجهولة المصدر في قانون موحد وتغلف العقوبات
فيها .

* التحجیل فی وضع تشریع (لصیابة المناقصة
ومنع الاحتكار) ، لیتیح سولاً مترناً ویراعی
مصالح أطراف المنظومة ، التصویفة ثلاث
(المصنع - التاجر - المستهلك) .

* ضمان منقصة عاقلة للإنتاج المطبی من
الهیمة الثرمة للسلع المستوردة ، من نول سبقتنا
فی هذا المجال ولنیبا معیزات نسبية ، ويتم ذلك
عن طریق فرض رسوم على الواردات التي یثبت
أنها تلحق ضرراً أو تهدد بالحاق الضرر بالإنتاج
المصرى ، نتيجة إغراق أو دعم للسلع الأجنبية
الواردة للسوق المصرية بعد تحريم التجارة .

عدم جواز فرض تعريف جمركية على
المنتج تلم للسلع ، أقل من التعريف المفروضة
على المكونات المستوردة ، حيث أن هذا یخل
بمبدأ تكافؤ الفرص ، ولا یحق أن تكون التعريف
الجمركية على السلعة تامة للسلع أقل من
التعريف الجمركية على مكونات نفس السلعة
لصنعيها أو تجهيها محلياً ، مع ضرورة وضع
النقد الجمركی الذي یحی السلع من مثيها
المستورد . ویستلزم ذلك إزالة بعض المتفصطات
الموجودة فی التعريف الحالية .

* وضع أسعار حكمية على السلع المستوردة
یما یمنع التهرب وسياسة الإغراق ویمنع التلاعب
فی الجمارك ، لأنها تضر بالمنتج والمستهلك معاً ،
وهذا السعر يتم تحديده بناء على دراسات تقوم بها
هيئة الرقابة الصناعية بناء على تكلفة السلعة فی
دولة المنشأ .

* عدم استيراد أى سلعة من الخارج ، تال
مواصفاتها القياسية وجودتها عما هو مطبق فی
الدخل ، وبذلك نحی الإنتاج المحلي ، وكذا
المستهلك من لغش الصناعي الذي يتمثل فی
إغراق الأسواق بسلع رخيصة مغشوشة ،
تخصصت بعض الأسواق الفارجية فی إنتاجها
تحت أسماء عالمية .

* ضرورة أخذ آراء اتحادات الغرف التجارية
والصناعية وشركات قطاع الأعمال العام
وجسعیات رجال الأعمال ، فی استقبال الصناعة
الوطنية ، وكيفية حلها من أساليب الدعم
والإغراق .

خاتمة

إن اللجنة في ختام تقريرها تود أن تشير إلى حقيقة الأنوار التي يتعين على الحكومة والقطاع الخاص والسلطة التشريعية القيام بها نحو تحديث الصناعة ، الذي أصبح مطلباً قومياً .

نور الحكومة : ويمثل في خطة قومية للتحديث ، وتطوير أجهزة وزارة الصناعة والتنمية للتكنولوجية ، وزيادة الاتفاق على البحث العلمي والتكنولوجي ، ودعم التصدير .

أما نور القطاع الخاص : فهو مسايرة التطوير وإجراء البحوث التطبيقية لتطوير المنتج والقيام بالتدريب ، وتغيير الإعتمادات لاستجلاب للتكنولوجيا المتقدمة وذلك من المنح والقروض الهيسرة ، والإهتمام بالجودة والتعبئة والتغليف .

نور الجهاز التشريعي : لقيام بإلغاء الضرائب والرسوم التي تعوق الصناعة والتصدير ، وإقرار القوانين الخاصة بالتنمية البشرية والتدريب ، إصدار تشريع لتنظيم عملية تمويل البحث العلمي والتكنولوجي لخدمة الصناعة والإنتاج .

وفي النهاية تتمنى اللجنة أن تكون قد وفقت في عرض كافة النقاط التي تتعلق بموضوع التحديث ووضع ما ورد في هذا التقرير من آليات وتوصيات تحت مراع وعصر الحكومة حتى تحقق لمصر الغالية وسناعتها الوطنية انطلاقاً قوية تمكثها من أن تتبوأ مكانها اللائق على المستوى العالمي .

واللجنة إذ تعرض تقريرها على المجلس الموقر لترجو الموافقة عليه وعلى ما ورد به من توصيات .

رئيس اللجنة

دكتور مهندس أمين مبارك

الموضوع

رقم الصفحة	
١	- إجراءات التقرير
٣	- المقدمة
(الباب الأول)	
٦	١- تطور الصناعة المصرية
٦	١-١- نبذة تاريخية عن الصناعة المصرية
١١	٢-١- الوضع الراهن للصناعة المصرية
١٢	١-٢-١- بيانات عن الناتج المحلي الإجمالي
١٣	١-٢-٢-١- حصة للصناعة في إجمالي الإنتاج المحلي وقيمة الصادرات الصناعية
١٤	١-٢-٣-١- توزيع المنشآت الصناعية على محافظات مصر
١٥	١-٢-٤-١- تطور النمو الصناعي خلال العشر سنوات الأخيرة
١٥	١-٢-٥-١- عدد المنشآت الصناعية موزعة كقطاعات
(الباب الثاني)	
١٦	٢- التحديات التي تواجه الصناعة المصرية
١٦	٢-١- التحديات الداخلية
١٦	٢-١-١- ضعف نظم الجودة
١٨	٢-١-٢- تصور دور البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا والابتكار في التطبيقات الصناعية
١٩	٢-١-٣- تصور التدريب
٢٠	٢-١-٤- ضعف التصنيع المحلي للمعدات الرأسمالية
٢٢	٢-١-٥- تطبيق البعد البيئي على الصناعة المصرية
٢٤	٢-١-٦- إعادة هيكلة شركات قطاع الأصول العام الصناعية وتطبيق سياسة التخصص
٢٥	٢-١-٧- كثرة الأعباء الضريبية والجمركية التي يتحملها المنتج المصري
٣٠	٢-١-٨- إنتشار ظاهرة التهريب
٣١	٢-١-٩- عجز الصناعات الصغيرة والمخنية عن تلبية احتياجات المصانع الكبيرة
٣٣	٢-٢- التحديات الخارجية
٣٣	٢-٢-١- المتغيرات الاقتصادية والسياسية العالمية

قائمة المراجع

مجلس	عنوان المرجع
١	تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا - الدورة (١٧) لعام ٨٩ - ١٩٩٠ .
٢	تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا - الدورة (٢٣) لعام ٩٥-١٩٩٦ .
٣	تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا لعام ٩٦-١٩٩٧
٤	تقرير لجنة الصناعة والطاقة عن إستراتيجية الصناعة وأفاق القرن الحادى والعشرين-الفصل التشريعى السابع-دور الانعقاد العادى الثنى - ١٩٩٧/٤/٢١
٥	IMPLEMENTATION OF A COOPERATIVE (DUAL) SYSTEM OF TECHNICAL EDUCATION AND VOCATIONAL TRAINING IN EGYPT . (STRATEGIC ACTION PLAN - CAIRO - NOVEMBER 1997)
٦	تقرير مقدم من دكتور مهنس أمين مبارك رئيس لجنة الصناعة والطاقة عن إستراتيجية لتطوير التعليم الفنى والتدريب المهنى لمواجهة القرن الحادى والعشرين وتحديثه-نيسبر ١٩٩٧ .
٧	تقرير لجنة الصناعة والطاقة عن التكنولوجيا والتنمية وأفاق القرن الحادى والعشرين-الفصل التشريعى السابع-دور الانعقاد العادى الرابع-يولير ١٩٩٩
٨	تقرير للجنة العامة لمجلس الشعب عن إستراتيجية التنمية التكنولوجية فى مصر - الفصل التشريعى السابع - دور الانعقاد العادى الخامس-٢٠٠٠
٩	تقرير اللجنة العامة لمجلس الشعب عن تنمية الصادرات المصرية-الفصل التشريعى السابع-دور الانعقاد العادى الخامس-٢٠٠٠
١٠	خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ لعام الرابع من الخطة الخمسية (١٩٩٨/٩٧ - ٢٠٠٢/٢٠٠١) المجلد الأول : المكونات الرئيسية الجزء الأول : المتغيرات الكلية وزارة التخطيط - مارس ٢٠٠٠
١١	برنامج تحديث الصناعة - موجز الإطار الفكرى العام-وزارة الخارجية-وحدة المشاركة المصرية الأوروبية-مجوعة عمل للصناعة-لقاهرة ٢٧ يونيو ٢٠٠٠
١٢	تعظيم دور البحث العلمى والتنمية التكنولوجية فى النهوض بالصناعة المصرية-المجلس القومى للإنتاج-شعبة الصناعة والثروة المعدنية-نيسبر ٢٠٠٠
١٣	ورقة عمل مقدمة من الدكتور أمين مبارك عن النظرة المستقبلية لدور الصناعة فى التنمية الشاملة للجنة المشلون الاقتصادية-مؤتمر الحوار الوطنى

مجلد	عنوان المرجع
١٤	منظومة تحديث الصناعة المصرية - دراسة تحليلية مقدمة من دكتور مهنس نادر رياض مستشار لجنة للصناعة والطاقة بمجلس الشعب-ابريل ٢٠٠١
١٥	المشروع الوطنى لتحديث الدولة فى إطار المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية-مركز بحوث للتنمية للتكنولوجية - المؤتمر القومى الثالث للمركز خلال الفترة (٧-٨) مايو ٢٠٠١ - جامعة حلوان
١٦	تحديث للصناعة فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية-بحث مقدم إلى ندوة للمشروع الوطنى لتحديث للصناعة من السيد / مصطفى محمد التشرى الخبير الاقتصادى - مركز بحوث أكاديمية السادات للعلوم الإدارية .
١٧	تقرير لجنة الإنتاج الصناعى والطاقة بمجلس الشورى عن موضوع " تحديث الصناعة المصرية - دور الانعقاد العادى الثانى والعشرين-أكتوبر ٢٠٠١ "
١٨	<p>The Challenges of Sustainable Industrial Development in egypt</p> <p>A Country Paper for The World Summit on Sustainable Development (WSSD)</p> <p>South Africa Sep .2002</p> <p>Prepared by</p> <p>Prof . Dr . Amin Mobarak</p> <p>Oct.2001</p>
١٩	المشروع القومى لتحديث الصناعة-وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية-نوفمبر ٢٠٠١
٢٠	التعليق على استفسارات لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب بشأن تحديث الصناعة المصرية - وزارة للصناعة والتنمية التكنولوجية- ٢٤/١٢/٢٠٠١
٢١	تقرير إنجازات الخصخصة - وزارة قطاع الأعمال العام - ٣١ ديسمبر ٢٠٠١